# التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي

التحديات على مستوى التجارة والتكامل في ظل تصاعد أوجه عدم اليقين





## منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدربب للدول الإسلامية





## منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية



# التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2020

التحديات على مستوى التجارة والتكامل في ظل تصاعد أوجه عدم اليقين



#### © أكتوبر 2020 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara - Turkey

الهاتف +90-312-468 6172

الموقع الإلكتروني www.sesric.org

البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات المضرورية لدائرة النشر بسيسرك.

هذا العمل من إعداد موظفي سيسرك، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عن المحتوى والآراء والتفسيرات والشروط الواردة فيه. ولا تعبر الحدود والألوان وباقي المعلومات الظاهرة على أي خريطة واردة في هذا العمل بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. ويمكن الاطلاع على النسخة النهائية للتقرير على الموقع الإلكتروني لسيسرك.

يرجى الاستشهاد بالعمل بالصيغة التالية: سيسرك (2020). *التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي: التحديات على مستوى التجارة والتكامل في ظل تصاعد أوجه عدم اليقين*. دراسات التنمية الاقتصادية. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة.

أعد هذا التقرير كل من السيد كنان بغجي (الجزئين 2 و 3) والسيد جام تنتن (الجزء 1).

وتوجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 0-50-7162-625-978

الغلاف من تصميم سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

# المحتويات

iii	اِت	لختصر	١
ν		وطئة	تر
10	أول: آخر التطورات في الاقتصاد العالمي	جزء الأ	JI
11	جاهات وآفاق الاقتصاد العالمي	ات	1
	ثاني: آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي		
33	إنتاج والنمو والعمالة	الإ	2
34	الإنتاج والنمو	2.1	
47	الدخل والعمالة والأسعار	2.2	
	تجارة والمال	. ال	3
59	التجارة في السلع والخدمات	3.1	
67	الاستثمار والتمويل	3.2	
80	ثالث: التحديات على مستوى التجارة والتكامل في ظل تصاعد أوجه عدم اليقين	جزء ال	JI
81	صاعد النزعة الحمائية وانعكاساتها على مجال التجارة	، تد	4
82	التهديد الذي تشكله النزعة الحمائية في الاقتصاد العالمي	4.1	
87	الآثار المترتبة على النزعة الحمائية على مستوى التجارة بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي	4.2	
91	الاستحابة لكوفيد-19 في مواحية النزعة الحمائية المتزايدة	4.3	

آثار كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية والإقليمية وانعكاساتها على دول منظمة التعاون الإسلامي 97	5
5 الاختلالات على مستوى سلاسل التوريد في خضم تفشي فيروس كوفيد-19 وتصاعد النزعة الحمائية 98	5.1
5 التجارة في السلع الوسيطة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية	5.2
5 العودة المحتملة لسلاسل القيمة العالمية إلى مواطنها والوجهات البديلة	5.3
5 التحديات والفرص القائمة في السياسة العامة لبلدان المنظمة في ظل "الوضع الطبيعي الجديد"111	5.4
ى: تصنيفات البلدان	الملحق
ع	المراج

## المختصرات

البنك الآسيوي للتنمية **ADB** منطقة أوروبا الوسطى والشرقية CEE السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي **COMESA** دائرة إحصاءات التجاربة **DOTS** المفوضية الأوروبية EC البنك المركزي الأوروبي **EIB** الاتحاد الأوروبي EU الاستثمار الأجنبي المباشر FDI إجمالي تكوين رأس المال **GCF** الناتج المحلى الإجمالي **GDP** إجمالي تكوين رأس المال الثابت **GFCF** الدخل القومي الإجمالي GNI مؤسسة غلوبال تربد أليرت (Global Trade Alert) **GTA** سلاسل القيمة العالمية GVC البلدان الفقرة المثقلة بالديون **HIPC** تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT الإحصاءات المالية الدولية IFS منظمة العمل الدولية ILO صندوق النقد الدولي **IMF** حقوق الملكية الفكرية IPR البنك الإسلامي للتنمية **IsDB** التصنيف الصناعي الدولي الموحد ISIC مركز التجارة الدولية ITC أمريكا اللاتينية والبحر الكارببي LAC أقل البلدان نموا **LDCs** الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **MENA** القيمة المضافة للتصنيع **MVA** 

ODA المساعدة الإنمائية الرسمية

OECD منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

OIC منظمة التعاون الإسلامي

PPE معدات الحماية الشخصية

PPP تعادل القوة الشرائية

R&D البحث والتطوير

RER سعر الصرف الحقيقي

RTA اتفاق تجاري إقليمي

RVCs سلاسل القيمة الإقليمية

SDG أهداف التنمية المستدامة

SME المشاريع الصغيرة والمتوسطة

SSA أفريقيا جنوب الصحراء

STI العلوم والتكنولوجيا والابتكار

TOT معدلات التبادل التجاري

TPP الشراكة عبر المحيط الهادي

TPS-OIC نظام الأفضليات التجاربة لمنظمة التعاون الإسلامي

TTIP شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي

UAE الإمارات العربية المتحدة

UN الأمم المتحدة

UNCTAD مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNIDO منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

USA الولايات المتحدة الأمريكية

US\$ الدولار الأمريكي

WB البنك الدولي

WDI مؤشرات التنمية العالمية

المنتدى الاقتصادى العالمي WEF

WEO أفاق الاقتصاد العالمي

WTO منظمة التجارة العالمية

## توطئة

يسعدنا للغاية أن نقدم للقارئ الكريم إصدار عام 2020 من تقرير سيسرك الرئيسي "التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي"، الذي يعرض وبحلل أحدث التطورات الاقتصادية والتوقعات القصيرة الأجل في الاقتصاد العالمي وتداعياتها على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فهذا التقرير هو المنشور السنوي الوحيد بشأن اقتصادات مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وبعرض مجموعة متنوعة من الإحصاءات المقارنة ورؤبة دقيقة تخول للقارئ فهم أبرز الاتجاهات الاقتصادية والتحديات الإنمائية في بلدان المنظمة.

وقد تم إعداد نسخة 2020 من هذا التقرير في وقت تبلغ فيه مستوبات عدم اليقين في الاقتصاد العالمي ذروتها بسبب زيادة النزعة الحمائية وتفشى جائحة كوفيد-19. ففي الوقت الذي يتخبط فيه الاقتصاد العالمي في حالة من الفوضى بسبب انخفاض الطلب وتصاعد حدة التوترات التجاربة، فاقم تفشى جائحة كوفيد -19 الوضع، متسببا في واحدة من أسوأ فترات الركود الاقتصادي في التاريخ الحديث من خلال إجبار جميع الأنشطة الاقتصادية على التوقف الفجائي ومن ثم حصول اختلالات كبيرة على مستوى سلاسل القيمة العالمية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.9% في 2020 بمعدل نمو سلبي مرتقب قدره 8% في الاقتصادات المتقدمة. ومن المتوقع أن يبلغ معدل الانكماش في العالم النامي، حيث تنتبي بلدان المنظمة، مستوى معتدلا لا يتعدى 3%. وفي عام 2021 من المنتظر أن يستقر معدل نمو الاقتصاد العالمي مع أمل التوصل لإنتاج لقاح أو اعتماد منهجية مناعة القطيع لتعود الحياة لمجراها الطبيعي.

وتمثل جائحة كوفيد-19 تحديا غير مسبوق في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما هو لحال في باقي مناطق العالم، بحكم ما ترتب عنها من تبعات اقتصادية واجتماعية حادة. وبات الوضع باعثا على القلق بصورة أكبر خاصة مع الضعف المستمر للأداء الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية في العديد من بلدان المنظمة. وبشير هذا التقرير إلى أن متوسط الأداء الاقتصادي لبلدان المنظمة ظل دون المتوسط العالمي للعام الثالث على التوالي، بمعدل نمو بلغ 2.4% في 2019. ومن المتوقع أن تشهد اقتصادات بلدان المنظمة انكماشا عام 2020 وتسجل معدل نمو سلبي يبلغ 2.0%، أي معدل انكماش أقل من متوسط الانكماش العالمي البالغ 4.9%. ويصورة عامة، من المتوقع أن يشهد 35 بلدا عضوا في المنظمة معدلات نمو سلبية عام 2020. كما ظل متوسط معدل البطالة في بلدان المنظمة (6.7%) خلال عام 2019 فوق المتوسط العالمي البالغ 5.4%، وذلك بتسجيل معدلات بطالة مرتفعة لاسيما في صفوف الشباب (14.5%). وفي ظل الركود الاقتصادي العالمي القائم، من المحتمل أن يرتفع العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل في بلدان المنظمة من مستواه التقديري السابق البالغ 47.7 مليون إلى 53.3 مليون شخص عام 2020. ومن النقاط الرئيسية التي يركز عليها هذا التقرير هي ضرورة أن تبذل بلدان المنظمة مزيدا من الجهود لخلق بيئة مواتية لتعزيز الإنتاج والتجارة ولاستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي. وهذا اأمر مهم للغاية لاسيما في ظل تحول محتمل على مستوى سلاسل القيمة العالمية بسبب تصاعد السياسات التجارية القائمة على الحمائية وتفشي جائحة كوفيد-19. ففي عام 2019، لم تستقطب بلدان المنظمة سوى ما يناهز 7% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وبالمقابل، سجلت دول المنظمة تراجعا في الأنشطة التجارية ويتجلى ذلك في انخفاض مستوى صادراتها بنسبة 4.4% في 2019، وهي نسبة تراجع أكبر من نسبة انخفاض الصادرات العالمية العالمية في نفس العام. وبالإضافة إلى ذلك، استأثرت بلدان المنظمة بحصة 10% فقط من الصادرات العالمية للسلع الوسيطة، وهذا ما يعكس انخفاض مستوى مشاركتها في سلاسل التوريد العالمية.

كما يسلط التقرير الضوء على التحديات والفرص المتعلقة بتنامي الحمائية والنزعة القومية الاقتصادية، التي من المتوقع أن تؤثر بشكل كبير على الأداء الراهن لسلاسل القيمة في جميع أنحاء العالم. وللاستفادة من عملية إعادة توجيه سلاسل التوريد، يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي خفض تكاليف التجارة والنهوض بالقدرات التكنولوجية وتعزيز مستوى تأهبا للتصدي للمخاطر المرتبطة بسلسلة التوريد. إن القدرات القائمة في الوقت الراهن في بلدان المنظمة ليست مؤهلة بما يكفي لاستقطاب استثمارات كبيرة خلال فترة ما بعد الجائحة. لكن مع ذلك من شأن قربها الجغرافي من التجمعات الاقتصادية الرئيسية أن يمنحها نوعا من التميز. كما أن وضع السياسات المناسبة خلال فترة الجائحة بدوره قد يجسد غطاء لمزيد من المزايا من حيث استقطاب الشركات الأجنبية لإحداث سلاسل قيمة جديدة.

إن إصدار 2020 لتقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي نتاج للاستثمار الكبير في الوقت والجهد والتفاني من قبل فريق الابحاث في سيسرك. وأود أن أعرب عن تقديري لهم على مساهماتهم القيمة على أمل أن يجد القارئ الكريم هذا التقرير مثيرا للاهتمام ومفيدا وغنيا بالمعلومات.

نبيل دبور المدير العام سيسرك

## ملخص

## آخر التطورات الاقتصادية في العالم اتجاهات و آفاق الاقتصاد العالمي

#### النمو

يشهد الاقتصاد العالمي تراجعا في وتيرة نموه وبذلك تتربص به مخاطر كبيرة جيوسياسية وأخرى متعلقة بقضايا الصحة. فبعد مرحلة إقلاع سجلتها فترة 2016-2017، تباطأت معدلات النمو في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا ما مهد لتسجيل تراجع في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي العالمي من 3.6% المسجلة عام 2018 إلى 2.9% في عام 2019. كما أن جائحة كوفيد-19 قد ألقت بظلالها عل الآفاق الاقتصادية في 2020. فقد توقعت جميع المؤسسات الدولية الرائدة في مجال التنمية تسجيل تراجع اقتصادي كبير عام 2020 وتتوقع أن يحصل انتعاش بطيء وتدريجي للغاية خلال عام 2021. وأوجه الغموض على مستوى الاقتصاد العالمي آخذة في التصاعد؛ فعلى سبيل المثال، يمكن لحصول موجة ثانية من جائحة كوفيد-19 أن تسفر عن حصول تغيرات على مستوى التوقعات المتعلقة بالتعافي العالمي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ضغوط إضافية هائلة على البلدان النامية والمتقدمة خلال عامى 2020 و 2021.

### البطالة

تشير أحدث بيانات منظمة العمل الدولية المتعلقة بعام 2019 إلى استقرار معدلات البطالة على معدل 5.4% كما كان الحال عام 2018. لكن من المتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل على الصعيد العالمي من 185.8 مليون عاطل المسجل عام 2018 إلى 187.7 مليون عاطل سنة 2019. وبمجرد ما يتم الكشف عن الأرقام المتعلقة بتداعيات جائحة كوفيد-19 في عام 2020، تتوقع منظمة العمل الدولية أن هذه الأرقام ستعكس خسائر فادحة على مستوى نتائج سوق العمل. واستنادا إلى عدد من السيناربوهات، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2020 إلى زبادة إضافية في معدلات البطالة العالمية بنسبة تتراوح بين 5.3 مليون (سيناربو "زبادة طفيفة") و 24.7 مليون (سيناربو "زبادة كبيرة") عن مستوى الأساس البالغ 187.7 مليون شخص في 2019، وذلك لأسباب من قبيل الإغلاق التام أو شبه التام للأنشطة الاقتصادية والتدابير المتخذة في إطار احتواء الجائحة.



#### التجارة

باتت السياسات التجارية الخطر الأكبر الذي يتهدد النمو على مستوى الاقتصاد العالمي. فقد تراجع معدل النمو في حجم المبادلات التجارية العالمية من حيث صادرات وواردات السلع والخدمات من 5.9% في 2017 إلى 4% في 2018. وتواصل هذا الاتجاه التنازلي السلبي في النمو التجارى حتى عام 2019 حيث بلغ 8.0%. وتتمثل العوامل الأساسية الكامنة وراء الوضع الذي شهده عام 2019 بصورة خاصة في التباطؤ المسجل في الاقتصاد العالمي والجدال القائم حول مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين. ومن المتوقع أن يتراجع معدل نمو التجارة العالمية بنسبة 13.4% في عام 2020 في ظل تفشي فيروس كورونا. ويرتقب أيضا أن يتراجع بصورة كبيرة حجم الصادرات والواردات نظرا لكون عمليات الإغلاق والتدابير المتخذة ولحتواء الفيروس تؤثر سلبا على العرض والطلب.

#### الاستثمارات

مع دخول عام 2019، واصلت حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي حفاظها على انتعاشها الطفيف الذي سجل في العام الذي قبله، بحيث بلغت نسبة 22% في البلدان المتقدمة و 32.7% في البلدان النامية. وكانت التوقعات الصادرة قبل تفشي الوباء بشأن عامي 2020 و 2021 باعثة على التفاؤل. لكن من المتوقع أن تخلف الجائحة آثارا سلبية على الاستثمارات، وذلك بسبب عدد من العوامل ومن ذلك زيادة الإنفاق على قطاع الصحة وانخفاض الإيرادات الضريبية وأوجه عدم اليقين المتزايدة. فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 12% خلال عام 2018، أي من معدل 1.7 ترليون دولار المسجلة عام 2017 إلى 1.49 ترليون دولار. وقد كانت الدول المتقدمة على وجه الخصوص أكبر المستفيدين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال عام 2019، بحيث ارتفعت بنسبة 5% وبلغت المستفيدين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال عام 2019، بعيث التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تصل إلى 40% عام 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا. وهذا ما قد يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يسجل قيمة أقل من ترليون دولار أمريكي، ولو حصل الأمر فسيكون لأول مرة منذ عام 2005.

#### الظروف المالية

كانت الأوضاع المالية العالمية خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2018 و ديسمبر 2019 مستقرة نسبيا على مستوى الاقتصاد العالمي. لكن ظهور جائحة كورونا بشكل غير متوقع بداية عام 2020 قلب كل شيء رأسا على عقب. فالتوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية والتدابير المتخذة في إطار احتواء الجائحة لم تؤثر على الآفاق الاقتصادية فحسب، بل أدت أيضا إلى تردي مستوى التوقعات والطموحات وفاقمت حالة عدم اليقين. ولا تزال الأوضاع المشددة في عام 2020 تخلف تداعيات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وهبوط أسعار الأسهم واتساع هامش فوارق الديون قابلها جزئيا انخفاض في أسعار الفائدة.



#### ميزان الحساب الجاري

سجلت أرصدة الحساب الجاري في البلدان المتقدمة مستوبات مستقرة خلال عامي 2018 و 2019 بلغ متوسطها 0.7% من الناتج المحلى الإجمالي. وشهدت البلدان النامية تحسنا على هذا الصعيد، بحيث تحول العجز الذي بلغ نسبة 0.1% في 2018 إلى فائض بنسبة 0.1% في 2019. ومع ظهور جائحة كورونا حصل تغير كبير في التوقعات الخاصة بعامي 2020 و 2021. فيتوقع أن تسجل البلدان النامية عام 2020 عجزا في الحساب الجاري يبلغ نسبة 0.9%، وذلك لأسباب من قبيل الاختلالات الكبيرة على مستوى سلاسل القيمة العالمية، والتوقف المفاجئ للأنشطة السياحية، وتراجع مستوى الطلب في البلدان المتقدمة. من المتوقع أن يؤثر هبوط أسعار النفط، الناتج عن تراجع الطلب، بشكل كبير على أرصدة الحساب الجاري في الدول المصدرة للنفط خلال عام 2020.

#### الرصيد المالي

ارتفع متوسط العجز المالي في البلدان المتقدمة من 2.7% المسجل عام 2018 إلى 3.3% عام 2019. ومن المتوقع أن يصل لمعدل 16.6% خلال عام 2020 وما يقارب 8.3% في 2021. وحتى في البلدان النامية سجل العجز مستوبات مرتفعة في 2018 و 2019. ومع ظهور جائحة فيروس كورونا مطلع عام 2020، من المتوقع أن يشكل العجز حصة تصل إلى 10.6% في الناتج المحلى الإجمالي في البلدان النامية. ويتوقع أن يتراجع هذا المعدل إلى 8.5% في عام 2021.

#### التضخم

من المنتظر أن يؤدى التباطؤ في الاقتصاد العالمي إلى التخفيف من ضغوط التضخم على مستوى السلع الأساسية في البلدان المتقدمة والنامية. فقد بلغ معدل التضخم العالمي ما يناهز 3.6% عام 2018 وظل تقريبا مستقرا على نفس المستوى خلال عام 2019. ويتوقع في عام 2020 أن يحفز انخفاض طفيف في أسعار السلع الأساسية، لا سيما في أسعار الطاقة، تسجيل تراجع أكبر في مستوى التضخم العالمي.

## آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

## الإنتاج والنمو والعمالة

## الإنتاج

اتجهت الأنشطة الاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي في منحي تصاعدي، وارتفع الناتج المحلى الإجمالي فيها من مبلغ 17.6 تربليون دولار أمربكي المسجل عام 2015 إلى 21.5 تربليون دولار عام 2019 حسب تعادل القوة الشرائية. فقد أنتجت دول المنظمة كمجموعة 15.1% من إجمالي الناتج العالمي و 25.4% من إجمالي الناتج في البلدان النامية سنة 2019. وبالأسعار الجاربة، لا تتعدى حصة دول المنظمة من الناتج المحلى الإجمالي العالمي نسبة 8.2%. وبدل تراجع حصة دول المنظمة من الناتج المحلى الإجمالي للدول النامية على أن أداء اقتصادات المنظمة لم يرق بعد لمستوى أداء الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة في توسيع نطاق إنتاجها. ففي عام 2019،



أنتجت البلدان العشر الأولى في المنظمة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي 74.2% من إجمالي الناتج لمجموعة دول المنظمة.

#### النمو

سجل مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي تراجعا، بحيث سجل نسبة 2.4% بالقيمة الحقيقية عام 2019 مقارنة مع نسبة 3.0% عام 2018. وبسبب تفشي جائحة فيروس كورونا ينتظر أن تنكمش اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة تزيد عن 2%. وبين عامي 2015 و 2017 حققت دول المنظمة المنخفضة الدخل معدل نمو منخفض بالمقارنة مع متوسط المنظمة ككل، وهو الأمر الذي يجعل الفجوة تتسع بين دول المنظمة الغنية والفقيرة. لكنها خلال فترة 2018-2019 سجلت معدلات نمو أعلى بقليل من متوسط المنظمة. وعلى مستوى البلد الواحد، نجد أن ليبيا كانت الاقتصاد الأسرع نموا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2019 بمعدل نمو بلغ 9.9%. وفي الإجمالي، سجلت 33 دولة عضو في المنظمة معدل نمو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2.2% عام 2019.

### الإنتاج حسب القطاعات

رغم استئثار قطاع الزراعة بحصة مهمة من العمالة في الاقتصاد، تبقى حصته من مجموع الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بسبب قلة إنتاجيته. لكن مع ذلك يبقى هذا القطاع من القطاعات الهامة بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، ويستأثر بحصة 10.7% من إجمالي الأنشطة الاقتصادية. وبخصوص متوسط حصص القيمة المضافة للقطاعات الأربعة الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنظمة في 2018، فقد سجل قطاع الخدمات الحصة الأكبر بلغت 53.8%. وارتفعت حصة قطاع التصنيع، الذي يتمتع بإمكانيات هائلة للنهوض بالإنتاجية والقدرة التنافسية، من 14.3% المسجلة عام 2014 إلى 14.6% عام 2018.

## الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية

يظهر تحليل الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب بنود الإنفاق الرئيسية أن حصة الاستهلاك النهائي (للأسر المعيشية والحكومة) ما تزال تستأثر بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي على امتداد سنين عدة. ففي 2018 استأثر الاستهلاك الأسري في دول المنظمة بحصة الأسد من الناتج المحلي الإجمالي (57.7%)، تلاه قطاع الاستثمارات (27.5%) ثم الإنفاق الحكومي العام (13.7%)، بينما سجلت حصة صافي الصادرات من مجموع الناتج المحلى الإجمالي للعالمي نسبة جد ضئيلة.

#### الدخل والفقر

ارتفع متوسط الدخل حسب الفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من مبلغ 8,785 دولارا أمريكيا المسجل عام 2010 إلى 10,275 دولارا عام 2019، أي بمعدل زيادة قدره 17.0% في الإجمالي. وخلال نفس الفترة، حققت البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة معدلات نمو أعلى نسبيا (41.1%) وتجاوزت بذلك متوسط مستويات الدخل حسب الفرد في بلدان المنظمة لتصل إلى 11,796 دولارا أمريكيا عام 2019. وبلغ متوسط معدل نمو



مستوبات الدخل حسب الفرد في بلدان المنظمة 2.2% خلال فترة 2010-2015، ليتراجع بعدها إلى معدل 1.3% خلال فترة 2016-2019. وكانت قطر البلد المسجل لأعلى معدلات الناتج المحلى الإجمالي حسب الفرد عام 2019 من بين كل دول منظمة التعاون الإسلامي، بحيث ضاعف معدلها متوسط مجموعة دول المنظمة بـ17.5 ضعفا. وضمن مجموعة المنظمة، يسجل الفقر معدلات تفوق نسبة 30% في 13 بلدا.

#### البطالة

واصلت دول منظمة التعاون الإسلامي تسجيل مستوبات عالية من البطالة مقارنة مع مستوى باقي دول العالم والدول المتقدمة والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. فمنذ عام 2014 ومعدلات البطالة في بلدان المنظمة تسير في منحي تصاعدي حتى بلغت 6.7% في 2019 مقابل 5.9% في 2014. وعادة ما تسجل البطالة معدلات أعلى في صفوف القوى العاملة الشابة مقارنة بنظيراتها في صفوف الكبار في كل المجموعات القطربة. فقد ارتفع معدل البطالة في صفوف الشباب في بلدان المنظمة بشكل مطرد من مستوى 12.9% المسجل عام 2014 إلى 14.5% في عام 2019 ووصل إلى أعلى مستوى مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى، بينما استقر المعدل على نسبة 10.5% في البلدان النامية و 13.8% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة.

#### إنتاجية العمل

اتجهت إنتاجية العمل على الصعيد العالمي في منحى تصاعدي خلال العقد الماضي من الزمن. فقد سجل الإنتاج حسب العامل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي زبادة بمعدل نمو مركب قدره 2.3% خلال فترة 2000-2009، لكن سرعان ما تراجع هذا المعدل إلى 1.7% خلال فترة 2010-2019. ولحدود عام 2019، بلغ متوسط إنتاجية العمل في بلدان المنظمة 28,411 دولار أمريكي، مَقيسا بالأسعار الدولية الثابتة استنادا إلى تعادل القوة الشرائية (PPP). وفي الدول المتقدمة، قدر معدل الإنتاجية حسب الفرد بمبلغ 95,523 دولار أمريكي عام 2019، وهذا يعني أن العامل العادي في مجموعة دول المنظمة لا ينتج سوى 29.7% من إجمالي ما ينتجه عامل عادي في البلدان المتقدمة.

#### التضخم

استقرت معدلات التضخم في جميع أنحاء العالم عند مستوبات معتدلة خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بسبب تراجع قوة الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي. وبالرغم من تراجع معدلات مستوى النمو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2016 و 2018، أخذت معدلات التضخم منحي تصاعديا خلال هذه الفترة. فقد بلغت نسبة 9.1% عام 2018 بدل 5.8% المسجلة عام 2016. لكن تراجعت حدة ارتفاع متوسط أسعار المستهلك وبلغ 8.1% عام 2019. واجمالا، ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 51.0% في بلدان المنظمة و 25.7% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة و 7.8% في البلدان المتقدمة خلال فترة 2013-2019.



#### الرصيد المالي

شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تدهورا حادا في رصيدها المالي على امتداد السنوات القليلة الماضية. فالاعتماد الكبير على صادرات البضائع والسلع الأساسية يجعل العديد من دول المنظمة عرضة بشكل كبير لتقلبات الأسعار. وفي عام 2018 كانت عشر بلدان أعضاء في المنظمة تتمتع بفائض في رصيدها المالي، وتراجع هذا العدد في 2019 ليصبح 8 بلدان فقط.

#### التجارة والمال

#### تجارة البضائع

تماشيا مع الاتجاه العالمي، شهدت بلدان المنظمة تباطؤا في إجمالي صادراتها نحو باقي دول العالم، كما تراجع معدل إجمالي صادراتها إلى 1.79 ترليون دولار أمريكي في 2010. وتراجعت حصة دول المنظمة من إجمالي صادرات الدول النامية إلى نسبة 23.8% في 2019 مقارنة مع 24.2% عام 2018. وشهدت الحصة الجماعية لدول المنظمة في الإجمالي العالمي لصادرات البضائع بدورها تراجعا طفيفا لتسجل نسبة 9.8% في 2019 مقارنة بنسبة 9.9% المسجلة عام 2018. ففي عام 2019، استأثرت الدول الخمس الأكثر تصديرا في المنظمة بنسبة 5.5% من إجمالي الصادرات السلعية للدول الأعضاء مجتمعة. كما تراجع بدوره إجمالي الواردات السلعية لدول المنظمة من الواردات السلعية لدول المنظمة من الواردات السلعية بعصة دول المنظمة من الواردات السلعية العالمية مستقرة على نسبة 9.2% في 2019. واستأثرت الدول الخمس الأكثر استيرادا في المنظمة بحصة السلعية العالمية مستقرة على نسبة 9.2% في 2019. واستأثرت الدول الخمس الأكثر استيرادا في المنظمة بحصة السلعية العالمية المواردات السلعية لجميع الدول الأعضاء عام 2019.

## تجارة الخدمات

بلغ إجمالي صادرات الخدمات العالمية 6.1 ترليون دولار عام 2019. وفي العام ذاته، صدّرت بلدان المنظمة من الخدمات ما قيمته 427 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى رقم تسجله مجموعة دول المنظمة، بينما بلغ إجمالي وارداتها من الخدمات 525 مليار دولار، ما يجعل مجموعة دول المنظمة تبقى ضمن نادي المستوردين الصافين للخدمات. ولحدود عام 2019، استأثرت دول المنظمة كمجموعة بحصة 6.9% من صادرات الخدمات و 9.0% من واردات الخدمات العالمية. وكانت الإمارات العربية المتحدة في 2019 المصدّر الأول للخدمات في المنظمة، بحيث سجلت 73.5 مليار دولار من الصادرات وحصة 17.2% من إجمالي صادرات الخدمات من دول المنظمة.

## الميزان التجاري

باتت دول منظمة التعاون الإسلامي مستوردا صافيا للمنتجات الصناعية خلال فترة 2015-2017، وذلك راجع بالأساس لهبوط أسعار السلع الأساسية. وفي عام 2018، سجلت دول المنظمة كمجموعة مرة أخرى فائضا بمبلغ 87 مليار دولار أمريكي في 2019. ومن جهة أخرى، ظلت دول المنظمة مستوردا صافيا للخدمات خلال الفترة قيد النظر. وبصورة عامة، سجلت بلدان المنظمة فقط 45 مليار دولار كعجز في الميزان التجاري عام 2019، على خلاف سنة 2018 حيث سجلت 95 مليار دولار.



#### تجارة السلع بين دول منظمة التعاون الإسلامي

تسجل تدفقات الصادرات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي زبادة مطردة منذ عام 2016، بحيث ارتفعت من مستوى 254 مليار دولار أمريكي حتى 331 مليار دولار عام 2019. وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، زادت الصادرات البينية في المنظمة بنسبة تفوق 30%، وهو إنجاز مهم. ومع ذلك يبقى هذا الرقم دون إجمالي القيم المسجلة عام 2012. وبقيت التدفقات التجاربة فيما بين بلدان المنظمة متأرجحة بين نسبتي 18% و 19% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2019. على الرغم من الهبوط الحاد في 2018 لنسبة 18.1%، تمكنت بلدان منظمة من رفع معدل تدفقات التجارة البينية إلى مستوى 19% عام 2019. لكن هذا النمو البطيء في تدفقات التجاة بين بلدان المنظمة يقلل من احتمالات تحقيق الهدف المتمثل في الوصول لمعدل 25%.

### تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر

إن معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي لا ترقى لمستوى التطلعات وامكاناتها المتاحة. فبعد بلوغ إجمالي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء 142 مليار دولار أمربكي في عام 2012، اتجه في منحي سلبي حتى عام 2016 حيث بلغ 103.6 مليار دولار. وفي عام 2017، ارتفعت القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة للمرة الأولى منذ عام 2011، بحيث سجلت 109.3 مليار دولار، أي ما يعادل زبادة بنسبة 5.5% مقارنة بالعام الذي قبله. وارتفعت بشكل طفيف في 2018 لتسجل مبلغ 110.7 مليار دولار أمريكي. وفي 2019 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة بنسة 3.6% وسجلت مبلغ 106.7 مليار دولار فقط.

## تنمية القطاع المالي، الدين الخارجي، والاحتياطات

يواصل مستوى تنمية القطاع المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي تسجيل أرقام متدنية. فقد بلغ متوسط حجم النقود بمعناها الواسع قياسا إلى الناتج المحلى الإجمالي لدول المنظمة نسبة 63.9% عام 2019 مقارنة بما يقارب 135% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 127% كمتوسط عالمي. وواصل إجمالي رصيد الدين الخارجي لدول المنظمة ارتفاعه، وبلغ 1.68 ترليون دولار عام 2018. وعلى مستوى هيكل الاستحقاق المتعلق بالدين الخارجي، استأثرت الديون قصيرة الأجل بحصة 15.2% من إجمالي الديون الخارجية لدول المنظمة، في حين بلغت نسبة هذه الديون من إجمالي ديون الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 30.9%. وكانت تركيا البلد الأكثر مديونية من بين بلدان المنظمة في 2018 بمعدل فاق 445 مليار دولار. وقد بلغ إجمالي الاحتياطات النقدية العالمية عام 2019، بما في ذلك الذهب، 13.1 ترليون دولار، 1.6 ترليون دولار منها تعود للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتراجعت حصة هذه الدول من إجمالي الاحتياطي العالمي من نسبة 14.3% المسجلة عام 2015 إلى 12.4% عام 2019.



## المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات

بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع الجهات المانحة للبلدان النامية مبلغ 165.8 مليار دولار أمريكي عام 2018. وفي الوقت الذي شاب فيه الغموض أكثر من 33% من هذه التدفقات خلال عام 2018 (لا تتوفر معلومات بخصوص البلدان المستفيدة منها)، تدفق ما نسبته 57.7% من إجمالي مبلغ 108.5 مليار دولار المتبقي إلى الدول الأعضاء في المنظمة. واستفادت الدول الخمس المتصدرة لقائمة البلدان الأعضاء المستفيدة من نسبة 44.1% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لمجموعة بلدان المنظمة، بينما استفادت الدول الأعضاء العشر الأولى من حصة 61.5% منها. كما ارتفعت معدلات تدفقات التحويلات الشخصية الواردة إلى دول المنظمة من 142.6

## التحديات على مستوى التجارة والتكامل في ظل تصاعد أوجه عدم اليقين

#### تصاعد النزعة الحمائية و انعكاساتها على مجال التجارة

على مدى العقود القليلة الماضية، انخفضت بشكل كبير التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية، حيث بات التفكير الاقتصادي الليبرالي يكتسح بصورة تدريجية مجال صنع السياسات الاقتصادية. فقد تراجع متوسط معدل التعريفة المطبق عالميا من 8.6% في 1994 إلى 2.6% في 2017، وهذا ما يعكس المستوى الكبير للتكامل الاقتصادي والترابط القائم بين الاقتصادات. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة إقبالا متزايدا على النزعة الحمائية التي تغذيها دوافع أحادية الطرف. وبالإضافة إلى التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات، فإن اعتماد بعض التدابير التنظيمية والحواجز غير الجمركية آخذ في التنامي منذ عام 2018، وهذا ما أدى إلى تصاعد حدة الاختلالات على مستوى التجارة.

أثار اعتماد التدابير الحمائية مخاوف من اندلاع حرب تجارية وجعل مسألة اتخاذ قرارات بشأن تدفقات التجارة والاستثمار تبدو صعبة بسبب تدهور اتجاهات السوق والإقبال العالمي على المخاطرة. كما أصبحت سلاسل التوريد العالمية معرضة للخطر بسبب تزايد مخاطر احتدام الحروب التجارية. ودفعت حالة عدم اليقين المتعلقة بالتجارة الشركات إلى تأجيل قراراتها الاستثمارية واعتماد نهج الانتظار والترقب قبل الحكم على الحاجة إلى إعادة تنظيم محتمل لسلاسل التوريد. ففي عالم يغلب فيه طابع التعقيد على سلاسل القيمة العالمية، عندما تطبق التعريفات الجمركية على السلع الوسيطة تتراكم تكاليف التجارة بينما تعبر البضائع الحدود لعدة مرات.

قد تتأثر دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل مفرط وغير متكافئ بالسياسات الحمائية التي تنفذها الاقتصادات الكبرى. والواقع أن السياسات القائمة تشير بالفعل إلى وجود موقف لا يخدم مصالح بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و 2018، تم تنفيذ 323,200 إجراء تجاري في جميع أنحاء العالم على أساس ثنائي، 12% منها فقط من قبل دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين تم تنفيذ 48% من قبل الدول المتقدمة و 40% من قبل الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وعلى الرغم من القوة الاقتصادية الكبرى التي تتمتع بها البلدان المتقدمة، من اللافت للنظر أنها تميل إلى أن تصبح أكثر ثراء من خلال تبني سياسات "إفقار الجار".

مع ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) الذي يهدد صحة ملايين الأشخاص، دخل الاقتصاد العالمي في أزمة جديدة. فليست كل الدول قادرة على إنتاج ما يكفى من الإمدادات الطبية اللازمة للتصدي لهذا الوباء، بحيث تعتمد معظم البلدان النامية بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها من الإمدادات الطبية الأساسية. وهناك أيضا مستوى عال من الاعتماد المتبادل في العالم بخصوص إنتاج المنتجات الطبية ذات الصلة بكوفيد-19. لذلك فإن بعض السياسات، مثل القيود المفروضة على التصدير، لا تعود إلا بالضرر ومن شأنها أن تساهم في ارتفاع الأسعار والتأخر في إنتاج هذه المنتجات الأساسية. وفي هذا السياق، ثمة حاجة ملحة للحفاظ على التدفق العادى للتجارة لضمان توفير المنتجات الأساسية وارسال إشارة تبعث على الثقة علة مستوى الاقتصاد العالمي. من المهم أيضا الاستثمار في القدرات لتحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى المنتجات الضرورية والاستراتيجية في ظل تنامى السياسات الحمائية والأحادية.

## آثار كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية والإقليمية وانعكاساتها على دول منظمة التعاون الإسلامي

حفز استقرار نظام التجارة العالمي الشركات على إقامة شبكات إنتاج عالمية وتوزيع مختلف مراحل عملية الإنتاج على بلدان متنوعة. لكن هذا الوضع تغير وأصبحت حالة عدة اليقين سيدة الموقف. فقد ساهمت الصدمات على مستوى السياسات التجاربة وتفشى جائحة كوفيد-19 بشكل كبير في بروز أوجه عدم اليقين بشأن مستقبل سلاسل القيمة العالمية، وأثارت أيضا مسألة إعادة النظر في استدامة سلاسل القيمة على المدى البعيد. وثمة اتجاهات قائمة على حجج وأدلة قوبة تشير إلى أن العولمة ستشهد انتكاسة على إثر ذربعة الأمن القومي المعتمدة لتبرير النزعة الحمائية.

وفي هذا الصدد، بات لزاما على بلدان منظمة التعاون الإسلامي اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد، حيث من المرجح أن تصبح النزعة القومية الاقتصادية والحمائية من مقومات وضع السياسات الاقتصادية. ومن شأن تنامي النزعة القومية الاقتصادية أن يضر ببعض بلدان المنظمة المندمجة اندماجا جيدا في سلاسل القيمة العالمية، لكن يجب أن ندرك أن هذه النزعة قد توفر فرصا ثمينة كذلك. وللاستفادة من عملية إعادة توجيه سلاسل التوريد، يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي خفض تكاليف التجارة والنهوض بالقدرات التكنولوجية وتعزيز مستوى تأهها للتصدى للمخاطر المرتبطة بسلسلة التوريد.

إن القدرات القائمة في الوقت الراهن في بلدان المنظمة لبست مؤهلة بما يكفي لاستقطاب استثمارات كبيرة خلال فترة ما بعد الجائحة. لكن مع ذلك من شأن قربها الجغرافي من التجمعات الاقتصادية الرئيسية أن يمنحها نوعا من التميز. كما أن وضع السياسات المناسبة خلال فترة الجائحة قد يجسد غطاء لمزيد من المزايا من حيث استقطاب الشركات الأجنبية لإحداث سلاسل قيمة جديدة. وفي ظل تنامي النزعة الحمائية وأهمية العمل الإقليمي، فإن تسهيل حركة البضائع والأشخاص بين مختلف المناطق في فترة ما بعد الجائحة قد يلعب دورا غاية في الأهمية على مستوى استقطاب الشركات متعددة الجنسيات.



# الجزء الأول: آخر التطورات في الاقتصاد العالمي











يشهد الاقتصاد العالمي تراجعا في وتيرة نموه وبذلك تتربص به مخاطر كبيرة جيوسياسية وأخرى متعلقة بقضايا الصحة. فقد تراجع الزخم الذي تميزت به وتيرة الانتعاش المتزامن الذي شهده العالم بعد 2016. وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 3.6% المسجلة عام 2018 إلى 2.9% عام 2019. ومع حلول عام 2019 أصبح التباطؤ في وتيرة النمو أكثر جلاء، والأمر راجع في المقام الأول لارتفاع المخاطر الجيوسياسية، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وسطوة حالة عدم اليقين في أوروبا، والحروب التجارية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

الشكل 1.1: نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوبة)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آخر إصدار لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2020. ملاحظات: القيم التي تحمل علامة (\*) تشير إلى التوقعات (العالم: العدد = 194؛ الدول المتقدمة: العدد = 39؛ الدول النامية: العدد = 155)

دخل عام 2020 وجلب معه أخبارا سيئة للعالم، فتفشي جائحة كوفيد-19 يلحق أضرارا كبيرة ومتزايدة على مستوى أرواح البشر في جميع أنحاء العالم، وكل التدابير اللازمة المتخذة في إطار الحماية ضد الجائحة واحتوائها خللا هذا العام الاقتصادية سواء من جانب العرض أو الطلب. وبناء على ذلك، قلص صندوق النقد الدولي من أرقام توقعاته بشأن معدل نمو

الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال عامي 2020 و 2021. فالاقتصاد العالمي سيشهد انكماشا بنسبة 4.9% عام 2020، لكنه سرعان ما سيعود لسكة الاستقرار في أفق 2021 على أمل أن يساهم التوصل لإنتاج لقاح أو تبني سياسة المناعة الجماعية في الحد من آثار الجائحة على الاقتصادات (الشكل 1.1). ومن المتوقع أن تساهم المجموعة الكبيرة من حزم الحوافز المالية التي تطلقها البلدان المتقدمة والنامية والمستويات العالية من السيولة

الشكل 2.1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي(%)

	2020	2021
صندوق النقد الدولي	-4.9	5.4
البنك الدولي	-5.2	4.2
OECD*	-6.0	5.2
OECD**	-7.6	2.

المصدر: التنبؤات الرسمية للمنظمات المذكورة. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)\* سيناربو الموجة الواحدة؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)\*\* سيناربو الموجة الثانية.

التي تضخها في إعطاء نفس جديد للأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. لكن على مستوى فرادى البلدان، يتوقف مدى الفعالية الاقتصادية لهذه التدخلات على مستوى تركيزها على القطاعات الأكثر إنتاجية. وتعد قوة وجاهزية النظم الصحية

الوطنية كذلك من العوامل التي تحدد مستوى قدرة الاقتصادات في جميع أنحاء العالم على الصمود في ظل الأزمة المترتبة عن الجائحة وأيضا معيارا لتقدير الوقت اللازم لتحقيق الانتعاش .(IMF, 2020a; SESRIC, 2020)

توقعات مؤسسات دولية رئيسية أخرى مثل

وعلى عكس توقعات صندوق النقد الدولي، فإن البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا تبعث على التفاؤل بخصوص نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي العالمي، وتشير إلى إلى أن عام 2020 سيشهد تراجعا كبيرا في الأنشطة الاقتصادية. فمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتوقع أن معدل الانكماش

154 19

الشكل 3.1: عدد البلدان ذات معدلات النمو السلبية

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي. ملاحظات: القيم التي تحمل علامة (\*) تشير إلى التوقعات (العالم: العدد = 194؛ الدول المتقدمة: العدد = 39؛ الدول النامية: العدد = 155)

2020\*

2019

في الاقتصاد العالمي سيبلغ ما يناهز 7.6% فيما سيحقق الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي العالمي نموا لا يتعدى نسبة 2% في 2021 (الشكل 2.1).

2021\*

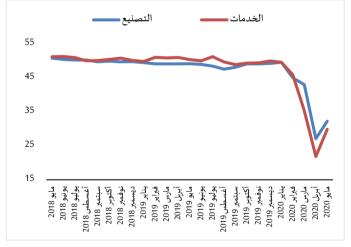
تستند التوقعات الخاصة بالاقتصاد العالمي إلى عدد من الافتراضات الرئيسية ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية والبيئة الدولية. وعلى الرغم من أن التنبؤات قد لا تكون دائما دقيقة، إلا أنها مفيدة لتقييم الاتجاهات المستقبلية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، جدير بالذكر أن عدد البلدان المسجلة لمعدلات نمو سلى سيسجل ارتفاعا صاروخيا 19 بلدا في 2019 إلى 154 بلدا في 2020، وذلك وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي (الشكل 3.1). من المتوقع أن تشهد تقريبا كل مناطق العالم، والاقتصادات الصغيرة والكبيرة، وأيضا البلدان المتقدمة والنامية معدلات نمو سلبية على مستوى نمو الناتج المحلى الإجمالي بسبب تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19 التي لم يشهد العالم أزمة تضاهها حدة خلال العقود الماضية. وبتوقع صندوق النقد الدولي بدوره أن تحقق تقرببا كل اقتصادات العالم معدلات نمو طفيفة في 2021، خاصة مع بداية انقشاع الأزمة وتسجيل بعض الانتعاش الاقتصادي في آخر عام 2020. لكن الوضع في بعض الاقتصادات قد يستغرق سنوات عدة لبلوغ نفس القيم على مستوى الناتج المحلى الإجمالي التي كانت تتمتع بها في فترة ما قبل تفشى الجائحة، لأن تداعيات الجائحة لم تطل مستوبات الطلب والعرض على المستوى المحلى فحسب، بل ألحقت أضرارا حتى على صعيد سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية وتدفقات رأس المال وأيضا الأنشطة السياحية ( World Bank .(2020)

من المتوقع أن تسجل الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة انكماشا بمعدل 10.2% و 8% على التوالى خلال عام 2020. وحتى الاقتصادين الرائدين في أوروبا، أي ألمانيا وفرنسا، من المتوقع أن يسجلا معدلات نمو سلبية بنسبة 7.8% و 12.5% في نفس العام. وبما أنه من الصعد التكهن بالمدة الزمنية التي سيستغرقها تفشي جائحة كوفيد-19 ومستوى حدتها، تتوقع بعض المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن لحصول موجة ثانية لتفشي الجائحة أن يسفر عن حصول تغيرات على مستوى التوقعات المتعلقة بالانتعاش العالمي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ضغوط إضافية هائلة على اللدان النامية والمتقدمة خلال عامي 2020 و 2021 (OECD, 2020).

#### ■ كوفيد-19 يقوض النمو على المستوى العالمي

يمكن أن يعزى التباطؤ الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال 2019 إلى عوامل سببية متنوعة، بما في ذلك التهديد الذي تنطوي عليه النزعة الحمائية المتزايدة، وأوجه الضعف التي تشوب الأسواق الناشئة، وتداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فضلا عن عوامل جيوسياسية متنامية في آسيا. وإلى جانب هذه العوامل، برزت التوترات المتنامية على مستوى العلاقات التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والصين لتشكل عامل خطر جديد يتهدد الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. كما شكلت السياسات التجارية غير المنصفة وتراجع مستوى العمل القائم على تعدد الأطراف ضغطا كبيرا على علاقات التعاون الدولي خلال السنوات القليلة الماضية. ولكون جائحة كوفيد-19 قد دفعت بتراجع العلاقات التجارية الدولية لأسباب كثيرة، وفي مقدمتها التدابير المتخذة في سبيل احتواء الجائحة والاختلالات الكبيرة على مستوى سلاسل القيمة العالمية، فإن استعادة الثقة في العمل القائم على تعدد الأطراف قد تستلزم وقتا طويلا وبذل جهود إضافية بما في ذلك سلسلة من الإصلاحات في آليات التجارة الدولية (مثل التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية، وتسوية النزاعات). ومن شأن هذه الجهود

الشكل 4.1: مؤشرات طلبات التصدير الجديدة على مؤشر مديري المشتريات (PMI)



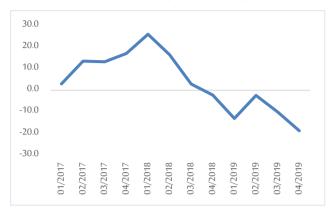
المصدر: شركة IHS Markit ومنظمة التجارة العالمية

ملاحظات: تقاس طلبات التصدير الجديدة بالاعتماد على مؤشر مديري المشتريات (PMI). يدل معدل 50 على مؤشر مديري المشتريات على وجود توسع في النشاط الاقتصادي؛ بينما إذا كان المعدل تحت 50 فيشير ذلك لوجود انكماش في النشاط الاقتصادي.

أن تساهم في زيادة إمكانية التنبؤ على مستوى الاقتصاد العالمي في السنوات القليلة المقبلة وتسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي (WTO, 2020a).

إن طول أمد الاضطرابات وعوامل الخطر السالفة الذكر، وعلى رأسها جائحة كوفيد-19، قد أججت حالة عدم اليقين التي تؤثر سلبيا على النشاط الصناعي العالمي والتجارة في السلع. وكما هو مبين في الشكل الجديدة العالمية، المقاسة المشتريات (PMI)، الكثير من زخمها في 2019 سواء على مستوى

#### الشكل 5.1: مناخ الاقتصاد العالمي



المصدر: مهعدolf ، مجموعة CESifo

ملاحظات: يلخص هذا الرسم البياني نتائج المسوحات الفصلية التي أجراها معهد .foاويركز المسح على المعلومات النوعية، أي تقييم الوضع الاقتصادي العام للبلد وتوقعاته فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وتشير نقطة 0 إلى التساوي بين حصة الإجابات الإيجابية والسلبية.

التصنيع أو الخدمات بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع مطلع عام 2018 عندما كانت البيئة الاقتصادية في العالم أفضل بكثير. فمنذ بداية تفشى الجائحة مطلع عام 2020، أخذت المؤشرات تسير في منحى تراجعي حاد حتى شهر مايو 2020 وسجلت مستوبات منخفضة في شهر أبربل لم يسبق لها مثيلا (27.1 في التصنيع و 21.8 في الخدمات)، لكن مع دخول شهر مايو 2020 أخذت في الانتعاش.

وحسب نتائج مسح الاقتصاد العالمي الفصلي لمعهد Ifo، فقد أخذ مناخ الاقتصاد العالمي في التدهور في الربع الثاني من عام 2018 وتواصلت وتيرة هذا

التدهور خلال عام 2019 بسبب الظروف الاقتصادية غير المواتية وارتفاع مستوى المخاطر ومظاهر عدم اليقين. فقد تراجع المؤشر من معدل 26 المسجل في الربع الأول من عام 2018 إلى 2.2- في نهاية 2018. ولكون مستوى المخاطر في تزايد مستمر وباتت مظاهر عدم اليقين أكثر جلاء على الصعيد العالمي، زاد المؤشر تراجعا وسجل 18.8- نقطة في الربع الرابع من عام 2019 (الشكل 5.1). وبما أن جائحة كوفيد-19 قد ضربت الاقتصاد العالمي عام 2020، فمن المتوقع ألا يسجل مؤشر Ifo الخاص بمناخ الاقتصاد العالمي معدلات إيجابية خلال عام 2020.

#### التباطؤ الاقتصادي يطال الاقتصادات المتقدمة وبتوقع تسجيل معدلات نمو سلبية

تسير الأرقام المتعلقة بنمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في منحي تراجعي، وهذا دلالة على تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة خلال السنوات القليلة الماضية. فقد تراجع معدل النمو من 2.2% المسجل عام 2018 إلى 1.7% عام 2019. وبتوقع تسجيل معدل نمو سلبي نسبته 8% في البلدان المتقدمة في 2020 بسبب تداعيات الجائحة واختلال التوازن الذي طال الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، تشير التوقعات إلى أن عام 2021 سيكون عاما واعدا وبنتظر تسجيل نسبة 4.8% كمعدل نمو اقتصادي بفضل الانتعاش الاقتصادي العالمي والتحسن التدريجي المرتقب في الأنشطة الاقتصادية (الشكل 6.1).

وتراجع معدل نمو الناتج في الولايات المتحدة من نسبة 2.9% المسجلة عام 2018 إلى 2.3% عام 2019. ومتوقع أن ينكمش بنسبة 8% خلال 2020. وفي 2021، يتوقع أن تسجل الأنشطة الاقتصادية في الولايات المتحدة معدل نمو قدره 4.5% (الشكل 6.1). لكن الانتخابات المنتظرة في خريف 2020 من عوامل عدم اليقين الرئيسية التي قد تؤثر على أفاق النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال عامي 2020 و 2021. ومن شأن حزمة الحوافز المالية التي



الشكل 6.1: نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في البلدان المتقدمة (%)

المصدر: صندوق النقد الدولي، آخر إصدار لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2020. ملاحظات: الأرقام المتعلقة بعامي 2020 و 2021 تجسد تنبؤات (البلدان المتقدمة: العدد = 39)

أطلقتها الحكومة الفيدرالية لمواجهة تداعيات كوفيد-19 أن تفضي إلى زيادة مستوى الضغط على الأرصدة المالية في الوقت الذي ترمي فيه لإعادة الطلب المحلي لوضعه الاعتيادي. يمكن للسياسة النقدية التوسعية التي اعتمدها الاحتياطي الفيدرالي منذ منتصف عام 2019 والتدابير الإضافية المتعلقة بالسياسات المتخذة مطلع عام 2020 لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة أن تكون من العوامل المحفزة لتحقيق الانتعاش السريع في السوق. لكن مظاهر عدم اليقين المتزايدة بخصوص الأعمال التجارية بسبب التوترات التجارية المتصاعدة مع بعض البلدان مثل الصين والمكسيك تبقى من أكثر العناصر تهديدا للاقتصاد الأمريكي. وطالما أنه لم يتوفر لحد الآن أي لقاح فعال ضد كوفيد-19، فمن المحتمل أن تضرب موجة ثانية لتفشي الجائحة وتطال الأنشطة الاقتصادية بصورة أكثر حدة في الولايات المتحدة خلال عام 2020 ومطلع 2021.

وساء المناخ الاقتصادي في منطقة اليورو بشكل كبير منذ نهاية عام 2018، وذلك راجع في المقام الأول لتدهور بيئة التجارة العالمية والانكماش الحاصل على مستوى قطاع الصناعات التحويلية. وامتدت آثار التباطؤ في نمو الاقتصاد الصيني، الناجم نسبيا عن تداعيات الحرب التجارية، إلى ألمانيا ودول أوروبية أخرى، وهذا ما رفع من تكاليف سلسلة الإمداد وخفف من الطلب العالمي. كما ساهم القلق المتزايد إزاء مستقبل المفاوضات المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في مفاقمة حالة عدم اليقين. وتراجع معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو من 10.2% المسجل عام 2018 إلى 13.3% عام 2019. ويتوقع صندوق النقد الدولي انكماشا بمعدل 10.2% في 2020، وذلك راجع بالأساس لتداعيات الجائحة على القارة والإجراءات المتخذة لاحتوائها، لكن سرعان ما الرئيسية، بما فيها ألمانيا - أكبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي، حيث من المتوقع أن يسجل الاقتصاد انكماشا بمعدل 7.8% عام 2020. وكشف البنك المركزي الأوروبي (ECB) عن حزمة من المتوقع أن يسجل للتخفيف من تداعيات الجائحة وضخ مزيد من جرعات التحفيز في الاقتصادات الأوروبية.

وارتفع معدل النمو الاقتصادي في اليابان نسبيا من 0.3% عام 2018 إلى 0.7% عام 2019. لكن التباطؤ الذي شهده النمو الاقتصادي في الأسواق الأوروبية والأمريكية يحد من آفاق النمو في الاقتصاد الياباني لقائم على

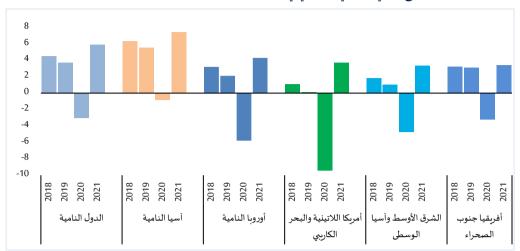
التصدير. كما سيؤثر انكماش الاقتصاد العالمي خلال 2020 بشكل كبير على نمو الاقتصاد الياباني، حيث من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 5.8-% عام 2020. وكما هو الشأن بالنسبة لباقي الاقتصادات الكبري في العالم، سيبدأ الانتعاش بعد انتهاء أزمة كورونا و من المرتقب أن يصل معدل النمو إلى 2.4% عام 2021 (الشكل 6.1). وتواجه اليابان على امتداد السنوات القليلة الماضية تحديا ديمغرافيا كبيرا متعلقا بشيخوخة السكان، وهذا ما يؤثر سلبا على أرباح بعض القطاعات مثل النقل والبناء فضلا عن كونه يضعف النمو على مستوى الطلب المحلي.

مر النمو الاقتصادي في الاقتصاد البريطاني بفترة استقرار خلال عامي 2018 و 2019 حيث استقر على معدلي 1.3% و 1.4% على التوالي. ولكون المملكة المتحدة من المناطق الأكثر تضررا جراء تداعيات جائحة كوفيد-19، سيسجل الناتج المحلى الإجمالي فيها انكماشا بمعدل 10.2% في 2020 تحت طائلة قضية المساءلة بخصوص قدرة النظام الصحى على الصمود. ومع الانتعاش الاقتصادي الذي من المنتظر أن يسجله البلد وعودة الاقتصادات في العالم إلى طبيعتها، من المتوقع تحقيق معدل نمو اقتصادي بوتيرة سريعة في المملكة المتحدة بمعدل يصل إلى 6.3%. فمن شأن حزمة التحفيز السخية ومجموعة التدخلات المالية في البلد أن تلعب دورا جوهربا في التخفيف من تداعيات الجائحة على الأنشطة الاقتصادية.

النمو الاقتصادي في البلدان النامية آخذ في التباطؤ، ومن المتوقع أن تتسبب تداعيات تفشي كوفيد-19 في عرقلة أفاق نموها

تسجل معظم الاقتصادات المتقدمة متوسط نمو اقتصادى بطيء بالمقارنة مع البلدان النامية. لكن حتى متوسط معدل النمو في البلدان النامية في تراجع بحيث سجل معدل 3.7% في 2019 بعد أن كان 4.5% في 2018. وبتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الناتج المحلى الإجمالي للاقتصادات النامية بنسبة 3% في المتوسط عام 2020 بسبب تداعيات الجائحة وحالات الإغلاق واجراءات الاحتواء. وبتوقع كذلك أن تكتسب الأنشطة الاقتصادية في الاقتصادات النامية زخما وسيبلغ متوسط معدل النمو 5.9% عام 2021 (الشكل 7.1). وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصادات النامية ستسجل انكماشا طفيفا خللا عام 2020 لكنها سرعان ما ستشهد انتعاشا سريعا عام 2021 على عكس البلدان المتقدمة.

وتراجع متوسط معدلات النمو في كل المناطق النامية خلال عام 2019 مقارنة بأدائها المسجل عام 2018. وتبقى آسيا النامية المنطقة الأكثر ديناميكية في العالم من الناحية الاقتصادية، حيث بلغ نموها الحقيقي ما يقارب 5.5% عام 2019 (الشكل 7.1). وتبرز توقعات صندوق النقد الدولي أن معدل النمو سيبلغ 0.8-% في 2020 بسبب تداعيات الجائحة ولعوامل خطر جيوسياسية أخرى. لكن هذا الانكماش خلال 2020 سيعقبه انتعاش اقتصادي سريع، بحيث من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 7.4% عام 2021. أما في الصين، بصفته البلد المحرك للنمو في المنطقة، فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي 1.0% عام 2020، ومن المتوقع أن تؤدي وتيرة الانتعاش إلى تحقيق الاقتصاد الصيني لنمو بنسبة 8.2% عام 2021. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الصيني سيبقي قويا على الرغم من تزايد حدة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة. لكن ثمة مخاطر



الشكل 7.1: نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية (%)

المصدر: صندوق النقد الدولي، آخر إصدار لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2020. ملاحظات: الأرقام المتعلقة بعامى 2020 و 2021 تجسد تنبؤات (البلدان النامية: العدد = 155).

محلية المصدر تتربص بالاقتصاد الصيني، وذلك من قبيل المستويات العالية من الديون على مستوى المؤسسات المملوكة للدولة والحكومات المحلية. وحتى احتمالية حصول موجة ثانية للجائحة في البلد في ظل عدم توفر لقاح مضاد لكوفيد-19 من شأنها تقليص حجم توقعات النمو في الصين خلال عامي 2020 و 2021. وبمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 6.1% عام 2018، حافظت الهند على مكانتها ضمن نادي الاقتصادات الأسرع نموا، وذلك بفضل قطاعي التصنيع والزراعة في المقام الأول. لكن التباطؤ العالمي الذي شهده العالم في 2019 أثر أيضا على الاقتصاد الهندي وبلغ معدل النمو نسبة 4.2% في 2019. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة أيضا على الاقتصاد الهندي وبلغ معدل النمو نسبة 4.2% في 2021، بحيث من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 6%.

وتراجع معدل النمو الاقتصادي في منطقة أوروبا النامية من 3.2% المسجل عام 2018 إلى 2.1% عام 2019. وتشير التوقعات إلى أن المنطقة ستشهد انكماشا بنسبة 5.8% خلال 2020 بسبب تداعيات الجائحة وبعض أوجه القلق التي تشوب الاقتصادات الأوروبية. ونجم عن التباطؤ الكبير في نمو اقتصادات الاتحاد الأوروبي، وهو الشريك التجاري الرئيسي لمنطقة أوروبا النامية بحكم التقارب الجغرافي، آثار سلبية كبيرة على التجارة وقدرات الإنتاج في المنطقة. ومن المتوقع تسجيل انتعاش في المنطقة في 2021، بحيث يتوقع صندوق النقد الدولي نموا بمعدل 4.3%. وسجلت تركيا، باعتبارها من أكبر اقتصادات المنطقة، نموا بمعدل 9.0% في 2019 ويتوقع أن يتراجع بنسبة 5% 2020. لكن انخفاض قيمة العملة الوطنية للبلد والعجز الهيكلي في الحساب الجاري وارتفاع حجم الديون المقوّمة بالعملات الأجنبية التي بحوزة القطاع الخاص تشكل عوامل خطر على مستوى الاقتصاد، لا سيما من حيث الاختلالات المالية الخارجية. من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتركيا نسبة 5% عام 2021 بفضل الزخم المتوقع في التجارة الدولية والانتعاش التام على مستوى الأنشطة السياحية في فترة ما بعد انقشاع أزمة الجائحة.

وفي المناطق النامية، سجلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاربي أدنى معدلات النمو الاقتصادي في 2019، التي تراجعت من معدل 1.1% المسجل عام 2018 إلى 0.1% في 2019. بدأت الجائحة تلقى بظلالها على عدد متزايد من الاقتصادات الرئيسية في المنطقة، وهذا الأمر من المتوقع أن يؤدي إلى معدل نمو يصل إلى 9.4-% خلال عام 2020. وفي حالة تحقق هذا الامر ، فستكون منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاربي أكثر المناطق النامية تضررا في العالم من حيث متوسط معدل النمو الاقتصادي. وبمكن أن تعزى هذه الصورة لعدد من العوامل الرئيسية، ومن بيها التوترات السياسية المستمرة في بعض بلدان المنطقة والتدابير غير الفعالة وغير المجدية للتصدى لجائحة كوفيد-19، والتدابير غير الكافية لتطبيع اقتصادات المنطقة (IMF, 2020a).

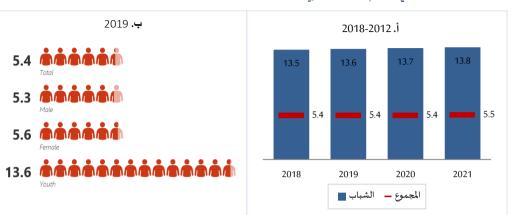
وسجل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تباطؤا من 1.8% إلى 1.0% في 2019. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي بشأن معدل النمو الاقتصادي في المنطقة إلى تسجيل نسبة 3.2% عام 2020، ، قبل بداية تفشى الحائحة. لكن الجائحة غيرت جميع التوقعات وأثرت بشكل كبير على جميع بلدان المنطقة. وتشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي إلى أنه من المتوقع تسجيل انكماش في المنطقة عام 2020 بمعدل 4.7% ثم يليه انتعاش بنسبة 3.3% عام 2021 (الشكل 7.1). وسجلت المملكة العربية السعودية، باعتبارها من أكبر اقتصادات المنطقة، نموا بمعدل 0.3% في 2019. ومن المنتظر أن يؤدى التباطؤ الاقتصادي الناجم عن تفشى الوباء وتراجع أسعار النفط على الصعيد العالمي إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 6.8% خلال عام 2020. في أعقاب الجائحة، من المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى 3.1% عام 2021. وبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في إيران عند 7.6-% عام 2019 ومن المتوقع أن ينكمش أكثر بنسبة 6% في 2020. ومن المتوقع أن تسجل البلد معدل نمو يصل إلى 3.1% خلال عام 2021.

وخلال عامي 2018 و 2019، حققت اقتصادات منطقة أفريقيا جنوب الصحراء معدل نمو بمتوسط 3.2% و 3.1% على التوالى. وبسبب الجائحة من المتوقع أن تخرج هذه البلدان عن مسارات نموها وذلك ما سيؤدي إلى انكماش بنسبة 3.2% خلال عام 2020. ويشكل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي مصدر خطر بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء، خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بسبب انخفاض أسعار الصادرات السلعية. وباعتبارها منطقة تضم العديد من البلدان الأقل نموا، قد يرتبط بالنكماش الاقتصادي عدد من المخاطر المتعلقة بارتفاع مستومات الفقر وعدم المساواة. وسيسجل ناتج المنطقة زمادة في 2021 ومن المرجح أن يصل معدل النمو لما يقارب 3.4%.

## يتوقع أن تتسبب الجائحة في خسائر فادحة على مستوى نتائج سوق العمل

تشير أحدث بيانات منظمة العمل الدولية المتعلقة بعام 2019 إلى استقرار معدلات البطالة على معدل 5.4% كما كان الحال عام 2018 (الشكل 8.1). لكن من المتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل على الصعيد العالمي من 185.8 مليون عاطل المسجل عام 2018 إلى 187.7 مليون عاطل سنة 2019 (ILO, 2020a). أشارت توقعات منظمة العمل الدولية التي أصدرتها قبل بداية تفشى جائحة كوفيد-19 إلى أن عدد العاطلين عن العمل سيواصل ارتفاعه في عام 2020 ومن المتوقع أن يصل إلى 190.3 مليون شخص بسبب تزايد القوى العاملة.





#### الشكل 8.1: البطالة في العالم (النسبة المئوبة)

المصدر: التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

وحتى آفاق العمالة بدأت تتأثر بسبب الجائحة. فالتدابير المتخذة في إطار احتواء الجائحة وعمليات الإغلاق والتباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من شأنها أن تخلق آثارا تعود بالسلب على نتائج سوق العمل في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء (ILO, 2020b). كما ساهم الاعتماد على أساليب العمل عن بعد في ظل تفشي الجائحة بشكل كبير في التقليل من عدد فرص العمل الجديدة في بعض القطاعات. أدت أوجه عدم اليقين والمخاطر المترتبة عن الجائحة إلى تراجع مستوى الاستثمارات الجديدة من طرف المستثمرين المحليين والأجانب. وبحكم هذا المعطى، تتوقع منظمة العمل الدولية تسجيل ارتفاع كبير في معدلات البطالة والعمالة الناقصة (البطالة المقنعة) بعد مرور أزمة هذه الجائحة.

واستنادا إلى عدد من السيناريوهات، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى تسجيل ارتفاع في معدلات البطالة العالمية بنسبة تتراوح بين 5.3 مليون (سيناريو "زيادة طفيفة") و 24.7 مليون (سيناريو "زيادة بمعدل 137.7 مليون الأساس البالغ 187.7 مليون شخص في 2019. ويشير سيناريو "زيادة معتدلة" إلى تسجيل زيادة بمعدل 13 مليون الأساس البالغ 187.7 مليون شخص) في البلدان عن العمل. ومن المتوقع أن يكون أكثر من نصف هؤلاء العاطلين (حوالي 7.4 مليون شخص) في البلدان المتقدمة. ووفقا لمكيبين وفرناندو (McKibbin and Fernando, 2020)، لن يكون أي بلد في مأمن من الجائحة من حيث تداعياتها على أسواق العمل. ورغم أن هذه التقديرات تبقى أولية وغير نهائية بسبب استمرار تفشي الجائحة وإمكانية تغير الارقام مع الوقت، تشير العديد من التوقعات إلى أن معدل البطالة سيرتفع بشكل كبير في العالم. ومعلوم أيضا أنه في البلدان النامية عادة ما يكون صعبا للغاية توفير تقديرات دقيقة بسبب انتشار مظاهر العمل غير الرسمي في سوق العمل بمستويات أعلى مقارنة مع الاقتصادات المتقدمة (110, 2020a). لذلك من المرجح أن تطال تداعيات الجائحة القوى العالمة بصورة أكثر حدة في البلدان النامية حيث تشكل مشكلة البطالة الهيكلية تحديا راسخا وترتفع مظاهر العمل غير الرسمي ولا تقدم شبكات الضمان الاجتماعي مشكلة البطالة الهيكلية تحديا راسخا وترتفع مظاهر العمل غير الرسمي ولا تقدم شبكات الضمان الاجتماعي خدمات جيدة بما يكفي (World Bank, 2020; SESRIC, 2020).

وبمثل الاستخدام الناقص للعمالة ضعف معدل البطالة، وطال أكثر من 470 مليون شخص حول العالم عام 2019 (ILO, 2020a). وارتفاع معدل الاستخدام الناقص للعمالة يرتبط ارتباطا وثيقا بتدنى الدخل من العمل وارتفاع مستوى التفاوتات في الدخل في المجتمعات وارتفاع معدلات الفقر، لا سيما في البلدان النامية.

وفي صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 عاما، تشير التقديرات إلى أن ما يقدر بنحو 429 مليونا منهم (36%) كانوا منخرطين في العمل خلال 2019، بالإضافة إلى 509 ملايين آخرين (42%) كانوا في نطاق التعليم أو التدريب دون توليهم لمنصب شغل في الآن ذاته (ILO, 2020a). وتبقى قلة فرص الشغل بالنسبة للشباب واحدة من أبرز التحديات على الصعيد العالمي. ففي 2019 بلغ المعدل العالمي للبطالة في صفوف الشباب 13.6%، وهو أعلى من المعدل الإجمالي للبطالة بأكثر من ضعفين (2.5 ضعف) (الشكل 8.1). ومن المنتظر أن تزداد هذه النسبة خلال عامي 2020 و 2021. والجائحة ستساهم بشكل كبير في تفاقم وضع الشباب في سوق العمل لأن فرص العمل الجديدة ستصبح قليلة (SESRIC, 2020).

فاق المعدل العالمي للبطالة في صفوف النساء عام 2019، الذي بلغ 5.6%، المعدل في صفوف الرجال بمقدار 0.3 نقطة مئونة، وذلك وفقا للتقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة العالمية، الذي بلغ 47% عام 2019، يقل بمقدار 27 نقطة مئوبة عن المعدل المسجل في صفوف الرجال. كما هو شأن فئة الشباب، ستتضرر المرأة بصورة كبيرة في سوق العمل بسبب التباطؤ الناجم عن تفشى الجائحة. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يشهد معدل البطالة في صفوف النساء ارتفاعا خلال عامي .(SESRIC, 2020; ILO, 2020b) 2021 9 2020

وفي المناطق المتقدمة مثل أمربكا الشمالية لا تكاد معدلات البطالة في صفوف النساء تختلف كثيرا عن نظيراتها في صفوف الرجال. لكن في بعض المناطق النامية، مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تفوق معدلات البطالة في صفوف الإناث نظيراتها في صفوف الرجال بأكثر من ضعفين، وذلك راجع لبعض الأعراف الاجتماعية السائدة وعوامل خاصة بكل بلد (SESRIC, 2018). وواضح من خلال الشكل 9.1 أنه ليس بالأمر السهل أن تحصل المرأة على عمل في العديد من المناطق النامية في العالم.

3.4 شرق أسيا والمحيط الهادي 4.1 ذكور إناث 6.8 أوروبا وآسيا الوسطى 6.7 أمريكا اللاتينية والبحر الكاربي 9.6 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 7.7 18.1 أمربكا الشمالية 4 3.8 5.3 جنوب آسيا 5.1 أفريقيا جنوب الصحراء 6.7 5.8

الشكل 9.1: معدلات البطالة حسب الجنس (2019، النسبة المئوية)

المصدر: التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.



#### من المنتظر أن تتراجع التجارة الدولية في ظل تفشى فيروس كورونا

تراجع معدل النمو في حجم المبادلات التجارية العالمية من حيث صادرات وواردات السلع والخدمات من 5.9% في 2017 إلى 4% في 2018 (الشكل 10.1). وتواصل هذا الاتجاه التنازلي السلبي في النمو التجارى حتى عام 2019 وبلغ معدل النمو 8.8%. وتتمثل العوامل الأساسية الكامنة وراء الوضع الذي شهده عام 2019 بصورة خاصة في التباطؤ المسجل في الاقتصاد العالمي والجدال القائم حول مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين (WTO, 2020a). ومن المتوقع أن يتراجع معدل نمو التجارة العالمية بنسبة التجاري في عام 2020 في ظل تفشي فيروس كورونا. ويرتقب أيضا أن يتراجع حجم الصادرات والواردات نظرا لكون عمليات الإغلاق والتدابير المتخذة لاحتواء الفيروس تؤثر سلبا على ميزان العرض والطلب. كما تأثر النقل الدولي وسلاسل القيمة العالمية بشكل ملحوظ جراء عمليات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية. وبالتالي فإنه من المتوقع أن يتجاوز معدل النمو السلبي المرتقب في التجارة (13.4-%) عام 2020 أعلى معدل نمو سلبي (10.4-%) شهده

الشكل 10.1: نمو التجارة في العالم (%)



المصدر: البنك الدولي.

. ملاحظة: القيم الخاصة بعامي 2020 و 2021 تمثل توقعات التجارة تمثل متوسط حجمي الصادرات والواردات.

العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكل هذا دلالة على أن جائحة كوفيد-19 تجسد أزمة غير مسبوقة حتى على مستوى التجارة الدولية. وفي عام معدل نمو يبلغ 5.3% مع معدل نمو يبلغ 5.5% مع عودة تدريجية للمارسة عودة الثقة في نظام التجارة العالمي.

سجل حجم صادرات

البضائع في العالم نموا بنسبة 9.9% عام 2018. وشهدت منطقة الشرق الأوسط أسرع وتيرة نمو (17.7%)، تلتها منطقة أفريقيا (14.2%) (الجدول 1.1). وفي 2019 تراجع معدل النمو العالمي في حجم الصادرات من البضائع إلى 2.9-%، وكان أعلى معدل تباطؤ هو الذي سجلته منطقة الشرق الأوسط (12.5-%). وعلى مستوى حجم واردات السلع، بلغت نسبة التغير العالمي 10.4% في 2018 وهو رقم أكبر من متوسط معدل النمو (2.5%) المسجل خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2019 (الجدول 1.1). وهناك تفاوتات إقليمية على مستوى الواردات كما هو الحال على مستوى الصادرات. وكان أعلى معدل نمو في حجم واردات السلع هو الذي سجلته منطقة آسيا (13.2%) خلال عام 2018. على عكس عام 2018، شهد الاقتصاد العالمي عام 2019 تسجيل معدل

نمو سلبي (2.8-%) من حيث حجم الواردات من السلع. وهذا النمو السلبي طال كل المناطق في العالم. وفي نفس العام سُجل أعلى مستويات الانكماش (5.5-%) في أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكارببي.

ارتفع حجم صادرات الخدمات التجاربة عام 2018 بمعدل 9.1% في العالم. وشهدت منطقة آسيا أسرع وتيرة نمو (12.1%)، تلتها منطقة أفريقيا (10.8%). وسجلت أيضا باقي مناطق العالم نموا في حجم صادرات الخدمات التجارية عام 2018. وبلغ معدل النمو العالمي في حجم صادرات الخدمات التجارية في 2019 نسبة 2%، بحيث شهدت جميع المناطق معدلات نمو متوسطة. وعلى مستوى حجم واردات الخدمات التجارية، بلغت نسبة التغير العالمي 7.6% في 2018 وهو رقم أكبر من متوسط معدل النمو (4.7%) المسجل خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2019 (الحدول 1.1).

الجدول 1.1: التغير في النسبة المئوبة في تجارة السلع وتجارة الخدمات التجاربة في العالم حسب مناطق مختارة، 2019-2010

الواردات				الصادرات		
2019	2018	19-2010		2019	2018	19-2010
			السلع			
2.8-	10.4	2.5	العالم	-2.9	9.9	2.3
-1.7	8.4	3.0	أمربكا الشمالية	-0.5	8.0	3.0
-5.5	11.6	0.5	أمربكا الجنوبية والوسطى والبحر الكارببي	-6.4	8.4	0.0
-3.2	9.8	1.9	أوروبا	-3.0	9.6	2.3
-1.2	11.7	1.9	أفرىقيا	-4.5	14.2	-1.3
-0.2	1.5	2.4	الشرق الأوسط	-12.5	17.7	0.7
-3.7	13.2	3.3	آسیا	-1.5	8.5	3.2
			خدمات تجاربة			
2.2	7.6	4.7	العالم	2.0	9.1	5.0
3.4	3.0	3.4	أمربكا الشمالية	1.6	3.9	4.6
-4.1	1.1	2.5	أمربكا الجنوبية والوسطى والبحر الكارببي	0.3	3.3	3.9
5.0	8.2	4.8	أوروبا	1.6	9.9	4.8
3.0	13.7	2.4	أفريقيا	2.6	10.8	2.8
-1.9	6.3		الشرق الأوسط	3.8	6.6	
-1.2	9.2		آسیا	2.8	12.1	

المصدر: منظمة التجارة العالمية (a2020)

وكانت أفريقيا أفضل المناطق أداء على صعيد حجم الواردات، حيث حصل نمو بنسبة 13.7% عام 2018. وخلال عام 2019 شهد العالم تباطؤا في النشاط الاقتصادي، وعلى إثره سجل حجم الواردات من الخدمات التجاربة نموا بنسبة 2.2% فقط. واستأثرت ثلاث مناطق من العالم (أمربكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا) بمعدلات النمو الإيجابية في عام 2019. بينما شهدت باقي المناطق، أي أمربكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاربيي (4.1-%) والشرق الأوسط (1.9-%) وآسيا (1.2-%)، تراجعا في حجم وارداتها من الخدمات التجاربة في 2019.

تتوقع منظمة التجارة العالمية أن يلحق التجارة العالمية ضررا كبيرا عام 2020 بسبب تداعيات الجائحة (,WTO 2020a). فالإجراءات المتخذة على صعيد البلدان لإبطاء انتشار الجائحة، وحالة عدم اليقين بشأن المستقبل القربب لهذه الجائحة، وتراجع الثقة في العمل القائم على تعدد الأطراف، والتوتر المتواصل بين الولايات المتحدة



والصين، لا سيما على مستوى القضايا التجارية، كلها عوامل من شأنها التأثير على أداء النظام العالمي للتجارة. وعلى وجه الخصوص، أصبحت المخاطر المتعلقة بالتجارة جد شديدة في الأعوام القليلة الماضية قبل بداية تفشي الجائحة وبالتالي تأثيرها على الاقتصاد العالمي سلبيا. فقد تكون معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي عرضة لمزيد من التراجع إذا ارتفع مستوى الحمائية التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين. وحذر البنك الدولي (2020) من أن السياسات التجارية الحمائية قد تؤثر على الاقتصادات النامية أكثر من الاقتصادات المتقدمة، مع التأكيد على أن إجراء إصلاحات على صعيد السياسات والمؤسسات لدعم النهوض بمستوى الاستثمارات بات أمرا مطلوبا في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، ينبغي تجنب التحول لاعتماد النزعة الحمائية واتخاذ المزيد من التدابير المقيدة للتجارة في إطار استجابة البلدان ينبغي تجنب التي تفرضها الجائحة على اقتصاداتها. بل على العكس من ذلك، من شأن تعزيز التعددية والحرص على التعاون الدولي والإقليمي على أعلى المستويات أن يعود بالنفع الكبير على البلدان بخصوص استعادة الثقة وتحقيق مكاسب أكبر من التجارة الدولية سواء بالنسبة للبلدان المصدرة أو المستوردة.

#### ■ زبادة في الاستثمارات المحلية عقبها تراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر

يبرز الشكل 11.1 وجود تسارع طفيف في وتيرة الاستثمارات في العالم منذ عام 2017. فقد حافظت حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي على انتعاشها الطفيف في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية، بحيث بلغت في 2019 نسبتي 22.0 و 2021 إلى أن الاستثمار في 2019 نسبتي 22.0 و المحفز للنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

شهد عام 2019 زيادة مستوى التباين في معدلات الاستثمار بين مختلف مناطق العالم. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الاستثمار كحصة من الناتج المحلي الإجمالي مستوى عال قدره 39.5% في منطقة آسيا النامية. لكن منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاربي سجلتا مستويات منخفضة نسبيا

## الشكل 11.1: حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي(WEO) ، أكتوبر 2019. ملاحظات: الأرقام المتعلقة بأعوام 2019 و 2020 و 2021 تجسد توقعات. التوقعات لا تغطي آثار جائحة كوفيد-19.

بلغت 21.2% و 19.4% على التوالي. ومن المتوقع أن يكون لجائحة كوفيد-19 تأثيرا كبيرا على حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020، خلافا لما أشارت إليه التوقعات قبل ظهور الجائحة، بسبب تنامي مظاهر عدم اليقين في جميع أنحاء العالم. الانتظار على الدخول في الانتظار على الدخول في المتثمارات في الأوقات التي تكون

فها مستوبات حالة عدم اليقين مرتفعة. وحتى الاستثمارات العامة قد تشهد بدورها تراجعا بسبب زبادة الإنفاق العام على قطاع الصحة وانخفاض الإيرادات الضربيية وتخصيص موارد إضافية لشبكات الضمان الاجتماعي .(SESRIC, 2020)

#### الشكل 12.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم (مليار دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد. (2020a)

يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر المهمة التي يمكن العتماد علها بالنسبة لاقتصادات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وبعد بالنسبة لعدد من البلدان النامية أكبر مصدر خارجي للتمويل (UNCTAD, 2020a). وكما هو مبين في الشكل 12.1، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في

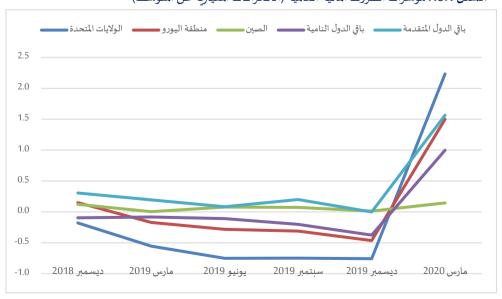
العالم بشكل كبير خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و 2019. فقد تراجعت بنسبة 12% خلال عام 2018، أي من معدل 1.7 ترليون دولار المسجلة عام 2017 إلى 1.49 ترليون دولار. وفي 2019 عاودت الارتفاع لتبلغ قيمتها 1.5 ترليون دولار. وارتفع معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 5%، أي بلغت 800 مليار دولار. بينما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنى المباشر إلى البلدان النامية بنسة 2% وبلغت قيمتها 685 مليار دولار فقط في 2019. وكنتيجة للارتفاع المسجل في الأرقام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، سجلت الاقتصادات المتقدمة ارتفاعا في حصتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وبلغت 52% عام 2019 بعد أن كانت 52% في 2018.

تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا من قيمة 498.6 مليار دولار عام 2018 إلى 473.9 مليار دولار. رغم ذلك تبقى آسيا المنطقة الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (473.9 مليار دولار أمريكي) عام 2019، على عكس أفريقيا حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 45.4 مليار دولار فقط في نفس العام. وتبقى أفريقيا دون مستوى إمكاناتها، وذلك بحكم فتوة وديناميكية سكانها والموارد الطبيعية التي تزخر

قيم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2020a) الآثار المحتملة لجائحة كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير التقديرات حسب هذه الدراسة إلى أنه من المتوقع أن يتراجع المعدل العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تصل إلى 40% عام 2020 عن القيمة المسجلة عام 2019 البالغة 1.5 ترليون دولار أمريكي. وهذا ما قد يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يسجل قيمة أقل من ترليون دولار أمريكي، ولو حصل الأمر فسيكون لأول مرة منذ عام 2005. والاتجاه السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم سيكون مرده بالأساس اختلال التوازن على مستوى سلاسل القيمة العالمية وتنامي النزعة الحمائية وعمليات التحول الصناعي القائم على الاستدامة. وعملية التغيير هذه سيترتب عنها تحديات كبيرة خاصة في البلدان النامية، خاصة وأن استراتيجياتها في التنمية والتصنيع تتوقف بشكل كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة تتراوح بين 25% و 40% عام 2020 بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 (UNCTAD, 2020a). كما أن التراجع في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد يجبر بعض البلدان النامية على البحث عن مصادر بديلة للتمويل الخارجي.

#### ■ الظروف المالية العالمية تحت الضغط

تعد الظروف المالية من الأمور الهامة بالنسبة للنشاط الاقتصادي، لأنها غالبا ما تلعب دورا حيويا في تحديد مسارات خطط الإنفاق والادخار والاستثمار. وقد كانت الأوضاع المالية العالمية خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2018 و ديسمبر 2019 مستقرة نسبيا على مستوى الاقتصاد العالمي. لكن ظهور جائحة كورونا بشكل غير متوقع بداية عام 2020 قلب كل شيء رأسا على عقب. فالتوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية والتدابير المتخذة في إطار احتواء الجائحة لم تؤثر على الأفاق الاقتصادية فحسب، بل أدت أيضا إلى تردي مستوى التوقعات والطموحات وفاقمت حالة عدم اليقين. وتبقى ملامح ومدة الانتعاش في المستقبل غير واضحة المعالم. لكن مع تفشي كوفيد- وافي كل أنحاء العالم، أخذت أسعار الأصول والسلع التي تنطوي على مخاطر في الانخفاض بسرعة غير مسبوقة، بينما ارتفعت أسعار الأصول الآمنة، مثل الذهب وسندات الخزانة الأمريكية، نظرا لكون المستثمرين يسعون وراء الاستقرار بدلا من الربح خلال الأزمات (IMF, 2020b).



الشكل 13.1: مؤشرات الظروف المالية العالمية (الانحرافات المعيارية عن المتوسط)

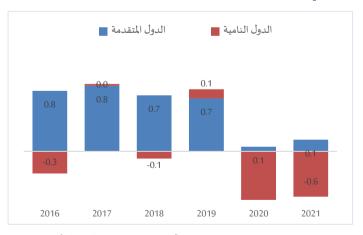
المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي حول الاستقرار المالي العالمي، أبريل 2020

دخلت الظروف المالية العالمية مرحلة جد صعبة في شهر مارس 2020 بعد أن كانت قد دخلت مرحلة انفراج تدريجية على امتداد عام 2019 ومطلع 2020 (الشكل 13.1). والأوضاع المشددة تخلف تداعيات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وهبوط أسعار الأسهم واتساع هامش فوارق الديون قابلها جزئيا انخفاض في أسعار الفائدة. وببقى من الصعب إحياء ثقة المستثمرين، خاصة مع الحديث عن إمكانية حصول موجة ثانية للجائحة. يرى صندوق النقد الدولي (b2020) أن التغيير غير المتوقع في الآفاق الاقتصادية وتدهور التوقعات بسبب الجائحة في 2020 أدى إلى توسع هامش المخاطر السلبية على النمو والاستقرار المالي. كل هذا التدهور الكبير في المؤشرات المالية والاقتصادية الرئيسية يعكس أن أزمة كورونا هي أقوى وأقسى صدمة تلقاها الاقتصاد العالمي في العصر الحديث. وستواجه البلدان النامية، لا سيما المصنفة منها ضمن قائمة أقل البلدان نموا، صعوبات متعلقة بالوصول إلى المصادر المالية الخارجية لأنها في أمس الحاجة إليها بسبب مظاهر عدم اليقين وتدهور الآفاق المالية.

#### ساهمت الجائحة في تنامي مظاهر الهشاشة في الحساب الجاري في بعض البلدان والمناطق النامية

سجلت أرصدة الحساب الجاري في البلدان المتقدمة مستويات مستقرة خلال عامي 2018 و 2019 بلغ متوسطها 0.7% من الناتج المحلى الإجمالي. وشهدت البلدان النامية تحسنا على هذا الصعيد، بحيث تحول العجز الذي بلغ نسبة 0.1% في 2018 إلى فائض بنسبة 0.1% في 2019. لكن الأفاق الخاصة بعامي 2020 و 2021 تغيرت بشكل كبير بسبب الجائحة. فمن المتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة تراجعا في متوسط فائض حساباتها الجاربة، بحيث من المرتقب أن تنخفض من نسبة 0.7% المسجلة في 2019 إلى 0.1% في 2020. بينما ينتظر أن تسجل

#### الشكل 14.1: ميزان الحساب الجاري (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، أبريل 2020. ملاحظات: الأرقام المتعلقة بعامي 2020 و 2021 تجسد تنبؤات (البلدان المتقدمة: العدد = 39؛ البلدان النامية: العدد = 155).

أكبر في حساباتها الجاربة عام 2020 يبلغ نسبة 0.9%. ومن المتوقع أن تكون العوامل المتمثلة في تباطؤ الأنشطة الاقتصادية واختلال التوازن على مستوى سلاسل القيمة العالمية والتوقف المفاجئ للأنشطة السياحية وتدنى الطلب في البلدان المتقدمة من العوامل المحفزة بشكل رئيسي للعجز في الحساب الجاري في البلدان النامية خلال عامى 2020 و 2021 (الشكل 14.1).

البلدان النامية عجزا بمستوى

وبحكم أن الجائحة قد أسفرت عن تباطؤ الأنشطة الاقتصادية وتدني مستوى الطلب العالمي على النفط، فقد أخذ الاتجاه السلبي المسجل على صعيد أسعار النفط يؤثر بشكل خاص على أرصدة الحسابات الجارية في الاقتصادات البلدان المصدرة للنفط. وعلى نفس المنوال، من المتوقع أن تتراجع أرصدة الحسابات الجارية في الاقتصادات الناشئة الرئيسية مثل الصين والهند بسبب الاضطرابات على مستوى سلاسل القيمة العالمية. كما أن التوتر في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين بدوره من عوامل الخطر الرئيسية، ومن شأنه أن يؤثر على الاقتصاد العالمي وأرصدة الحساب الجاري عام 2020.

الجدول 2.1: ميزان الحساب الجاري (النسبة المئونة من الناتج المحلى الإجمالي)

	2017	2018	2019	2020	2021
أسيا النامية	0.9	-0.1	0.6	0.1	0.5
أوروبا النامية	-0.4	1.7	1.4	-0.4	-0.5
أمربكا اللاتينية والبحر الكاربي	-1.6	-2.4	-1.7	-1.5	-1.6
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	-0.7	2.5	0.4	-5.7	-4.6
أفريقيا جنوب الصحراء الكبري	-2.2	-2.5	-4.0	-4.7	-4.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، أبريل 2020. ملاحظات: القيم الخاصة بعامي 2020 و 2021 تمثل تنبؤات. (آسيا النامية: العدد = 30؛ أوروبا النامية: العدد = 16؛ أمريكا اللاتينية والبحر الكاربي: العدد = 33؛ الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: العدد = 31؛ أفريقيا جنوب الصحراء: العدد =45)

تتواصل معاناة الولايات المتحدة من العجز التجاري، وهذا ما أدى إلى تسجيل عجز في حسابها الجاري بنسبة 2.3% خلال عام 2010. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا العجز (كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2020 ويبلغ نسبة 2.6%. بينما حققت ألمانيا واليابان فائضا تجاريا مهما، وهذا ما مكنهما من تسجيل فائض في الحساب الجاري خلال 2019 بنسبتي 7.1% و 3.6% على التوالي. وكلا البلدين سيتأثر حتما من التباطؤ الاقتصادي جراء تداعيات تفشي الجائحة في 2020. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل الفائض في البلدين 6.6% و 7.1% على التوالي. وفي مناطق أوروبا النامية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء سجلت أرصدة الحسابات الجارية تراجعا طفيفا خلال 2019. ومن المتوقع أن يتسع هامش العجز في الحساب الجاري في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 2020 (الجدول 2.1). ومن الرتقب أن تسجل مناطق أوروبا النامية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى في 2020 عجزا بدل تسجيل فائض، وذلك بسبب تباطؤ الأنشطة الاقتصادية وتدني مستوى الإمكانات التجارية وهبوط أسعار النفط.

#### • من المنتظر أن تتراجع الأرصدة المالية

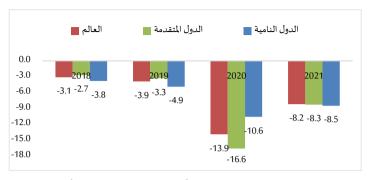
يبين الشكل 15.1 أن الرصيد المالي العالمي دخل في مرحلة تدهور منذ عام 2018، بحيث ارتفع من 3.1-% إلى 3.9-% في 2019. ومن المتوقع أن يتراجع متوسط الرصيد المالي العالمي أكثر خلال 2020 ليصل إلى معدل 13.9-%. لكن انتعاشا بطيئا على مستوى العالم في 2021 من المنتظر أن يقلص الرقم إلى نسبة 8.2-%. وقد أخذ التباطؤ الاقتصادي والتدنى الكبير على مستوى الطلب في معظم البلدان المتقدمة والنامية في خفض الإيرادات العامة



بشكل ملحوظ خلال عام 2020. فالمخصصات المالية الإضافية للحكومات بشأن التدابير الموجهة لاحتواء كوفيد-19 وحزم الحوافز المالية المخصصة للتخفيف من تداعيات الجائحة أدت إلى زبادة مستوى العجز المالي الحكومي في جميع أنحاء العالم (IMF, 2020c).

ارتفع متوسط العجز المالي في البلدان المتقدمة من 2.7%

#### الشكل 15.1: الميزان المالي الحكومي العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، أبربل 2020. ملاحظات: الأرقام المتعلقة يعامي 2020 و 2021 تجسد تنبؤات (البلدان المتقدمة: العدد = 39؛ البلدان النامية: العدد = 155).

> الجدول 3.1: ملخص السياسات المالية المعتمدة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) حسب مناطق وبلدان مختارة، 2020.

القروض والأسهم والضمانات	الإنفاق الإضافي والإيرادات الضائعة	
1.1	2.4	إندونيسيا
9.1	0.2	تركيا
0.9	2.3	المملكة العربية السعودية
16.2	2.7	فرنسا
9.7	3.1	كوريا
10.6	3.4	إسبانيا
34.0	3.5	إيطاليا
0.5	4.1	الصين
16.9	6.2	المملكة المتحدة
5.4	6.5	البرازبل
31.5	9.4	ألمانيا
24.0	11.3	اليابان
2.6	12.3	الولايات المتحدة
2.0	3.1	البلدان النامية
10.9	8.9	البلدان المتقدمة

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي: السياسات المالية العامة لمواجهة جائحة كوفيد-19 (يونيو 2020)

المسجل عام 2018 إلى 3.3% عام 2019. ومن المتوقع أن يصل لمعدل 16.6% خلال عام 2020 قبل أن يبط لمعدل 8.3% في 2021. وحتى في البلدان النامية سجل العجز مستوبات مرتفعة في 2018 و 2019. ومع ظهور جائحة فيروس كورونا مطلع عام 2020، من المتوقع أن يشكل العجز حصة تصل إلى 10.6% في الناتج المحلى الإجمالي في البلدان النامية. وبتوقع أن يتراجع هذا المعدل إلى 8.5% في عام 2021.

وفي سياق البلدان المتقدمة، واجهت الولايات المتحدة عجزا ماليا ضخما، حيث بلغ معدله 6.3% عام 2019 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020. وفي مجموعة بلدان النامية، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، سيرتفع مستوى العجز في الصين بمعدل 5.8 نقطة مئوبة ليصل إلى نسبة 12.1% في 2020. وستشهد بعض البلدان الأخرى مثل البرازيل وتركيا والمملكة العربية السعودية تراجعا كبيرا في أرصدتها المالية. وكما هو ملخص في الجدول 3.1، فإن المصدر الرئيسي لارتفاع مستوى العجز هو الإنفاق الإضافي ثم الإيرادات والقروض والأسهم والضمانات الضائعة. وفي البلدان المتقدمة، يمثل الإنفاق الإضافي والإيرادات الضائعة نسبة 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تبلغ هذه النسبة 3.1% في البلدان النامية. ومن المتوقع أن يستأثر الإنفاق على القروض والأسهم والضمانات للتخفيف من تداعيات كوفيد-19 بنسبة 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، في حين يرتقب أن تصل هذه النسبة 2% في البلدان النامية خلال عام 2020.

ويبرز الشكل 1.61 أن مؤشر أسعار الطاقة سجل تراجعا من 158 في 2018 إلى 130 في 2019. وسيتراجع أكثر ليبلغ معدل 80 بسبب تدني مستوى الطلب العالمي على الطاقة. وهذا الامر من شأنه أن يتسبب في تحديات مالية إضافية بالنسبة للعديد من الاقتصادات المصدرة للنفط. وبسبب تراجع مستوى الطلب العالمي، شهدت الفترة الممتدة بين 2018 و 2019 بدورها تراجعا طفيفا في مؤشر أسعار المواد الغذائية. ومن المتوقع أن يسجل مؤشر أسعار المواد الغذائية معدل 97 خلال عام 2020 وهو رقم أقل من نظيره المسجل في السنة الأساس (2016) البالغ 100. كما تراجع مؤشر أسعار المعادن بشكل طفيف من 130 في 2018 إلى 135 في 2019، ومن المنتظر أن يؤدي التباطؤ في الاقتصاد العالمي إلى تراجع المؤشر أكثر ليبلغ معدل 115 بحلول نهاية عام 2020. وبلغ معدل التضخم العالمي ما يناهز 3.6% عام 2018 وظل مستقرا على نفس المستوى خلال عام 2019. ويتوقع في عام 2020 أن يحفز انخفاض طفيف على مستوى أسعار السلع الأساسية، لا سيما في أسعار الطاقة، تسجيل تراجع مستوى التضخم العالمي (الشكل 17.1). لكن من المتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء مستويات منخفضة من التضخم في 2020 وذلك راجع بالأساس لتباطؤ الاقتصادات. أما في 2021 فمن المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم في البلدان المتقدمة بفضل حزم الحوافز الاقتصادية والمالية والسياسات النقدية غير الصارمة. ويرتقب أن تسير البلدان المتصادة في مسار تضخم أكثر اتزانا خلال عامي 2020 و 2021.

الشكل 16.1: أسعار السلع الأساسية العالمية (2016 الشكل 17.1: التضخم (التغير في %) = 100)

180

160

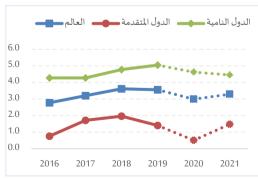
140120100

80

2015

الطاقة -

2016





2018

2019

2017

الغذاء ـ

المعادن 🗕

ملاحظات: الخطوط المتقطعة تشير إلى التوقعات (العالم: العدد = 194).

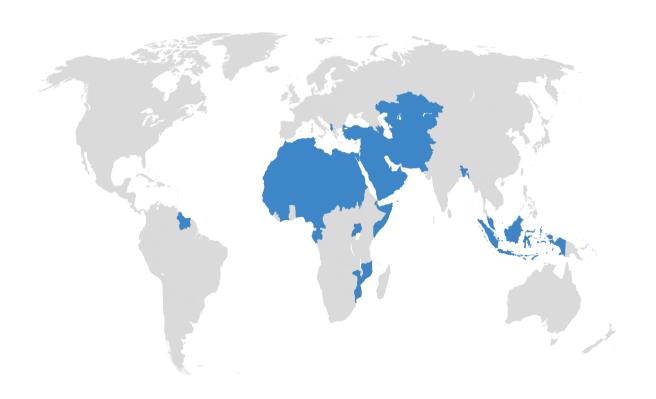
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، أبريل 2020.

ملاحظات: متوسط أسعار المستهلك (العالم: العدد = 194؛ البلدان المتقدمة: العدد = 39؛ البلدان النامية: العدد = 155)



وختاما، يمكن القول أن الاقتصاد العالى مر بمرحلة صعبة خاصة مع تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع مستوبات التوترات التجارية خلال 2019. ومع بداية عام 2020 الذي شهد تفشى الجائحة دخل العالم في مرحلة تشوبها المزيد من مظاهر عدم اليقين. فهذه الجائحة تسببت في أزمة غير معهودة في عصرنا الحالي. كما أن احتمالية ظهور موجة ثانية وأكثر حدة للجائحة تمثل عامل خطر حقيقي وجب الاحتراز منه لأن من شأنه أن يلحق أضرارا بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. كما أن القضايا والتوترات الجيوسياسية القائمة بدورها تساهم في تفاقم حالة الفزع وتغذى عوامل الخطر، لا سيما بالنسبة للمستثمرين في آسيا. وبعد كذلك الجدال بخصوص سبل إدارة عملية خروج بربطانيا من الاتحاد الأوروبي والنقاش بخصوص مستقبل الاتحاد الأوروبي من القضايا الرئيسية التي من شأنها أن تؤثر على أداء اقتصادات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأيضا شركائها التجاربين الرئيسيين.

## الجزء الثاني: آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة الجزء الثاني: آخر التعاون الإسلامي



### الفصل الثاني الإنتاج والنمو والعمالة



















#### 2.1 الإنتاج والنمو

يشهد الاقتصاد العالمي تحولا جذريا بفضل الأداء الاقتصادي المتميز للبلدان النامية على مدار العقود القليلة الماضية. وفي الوقت الذي تتراجع فيه معدلات الفقر في كثير من بقاع العالم النامي، تتحسن أيضا الأرقام المتعلقة بالتعليم والصحة وفرص العمل. ولكون البلدان النامية تحقق مستويات نمو بوتيرة أسرع من الدول المتقدمة، فإنها ترتقي بشكل متزايد بسلسلة القيمة العالمية، وهو الأمر الذي يجعل مركز الثقل الاقتصادي العالمي يتجه نحو النصف الجنوبي للكرة الأرضية.

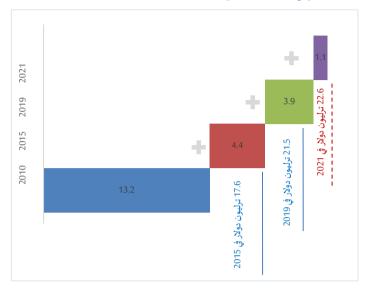
لكن جائحة كوفيد-19 خلخلت موازين الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. فتداعياتها على الاقتصادات تتجلى على مستويين رئيسيين: أولهما يتعلق بتوريد السلع والخدمات بسبب اختلال التوازن على مستوى سلسلة القيمة على الصعيدين الوطني والدولي، والثاني يخص الطلب على السلع والخدمات بسبب فقدان الدخل وارتفاع أوجه عدم اليقين. وهذا الأمر يعرض الشركات لخطر تكبد خسائر في العائدات، وانخفاض الاستثمارات والقدرة الإنتاجية، والاستغناء عن العمال، ثم في النهاية إلى العجز عن السداد. وعادة ما تنفق الأسر والشركات بمستويات أقل وتوفر بمستويات أعلى في الظروف التي تتسم بعدم اليقين المتزايد، مما يقلل من إجمالي الطلب على السلع الأساسية والأصول ويخفض أسعارها. وعلاوة على ذلك، يتسبب الطلب على السيولة وارتفاع معدلات تفادي المخاطر في حدوث ضغوط كبيرة في الأسواق المالية مصحوبة بتأثيرات كبيرة على تحديد أسعار الأصول وتمويل الديون. وهذا الجزء من التقرير يركز بالأساس على الإنجازات المحققة على مستوى المؤشرات الإقتصادية الرئيسية، فيما يولي الجزء الذي بعده اهتماما أكبر لداعيات الجئحة على اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي.

■ الإنتاج: حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي استقرت على نسبة
15.2 عام 2018.

نجحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي مع مرور السنوات في النهوض بقدراتها الإنتاجية بشكل ملحوظ، وبات ذلك جليا من خلال ارتفاع نسبة إنتاجها في إطار أنشطة اقتصادية أكبر من ذي قبل. فقد ارتفعت معدلات الناتج الإجمالي في هذه البلدان بنسبة 63% خلال فترة 2010-2019 وبلغت 21.5 ترليون دولار أمريكي معبرا عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية – عام 2019 مقارنة بمبلغ 13.2 ترليون دولار المسجل عام 2010 (الشكل 13.2 تربيون من المتوقع أن تزيد بنسبة 5% أخرى بحلول نهاية عام 2021 لتصل ما قيمته المسجل عام 2020 رائت إنتاجية، هذا بالرغم من التداعيات المدمرة لجائحة كوفيد-19.

لكن بالرغم من الإنجازات التي تحققت خلال العقود الماضية، ظلت مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية في العديد من بلدان المنظمة دون المستوى المأمول. ففي عام 2019، لم تنتج بلدان المنظمة سوى 15.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي معبرا عنه بالسعر الجاري للدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية - رغم أن نسبة سكانها تمثل 24.3% من مجموع سكان العالم (الشكل 2.2.1). ومن منظور الأسعار الحالية، استأثرت بلدان المنظمة مع ذلك، بنسبة 28% من الإنتاج العالمي عام 2019 (الشكل 1.2.2).

#### الشكل 1.2: الناتج المحلى الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (ترليون دولار أمريكي، الأسعار الجارية حسب تعادل القوة الشرائية)

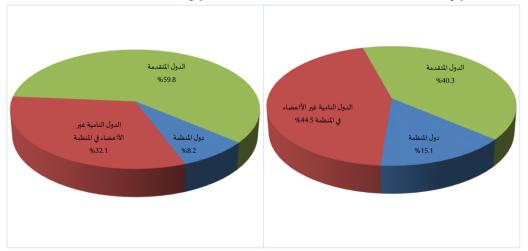


المصدر: حسابات موظفى سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبربل 2020. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة.

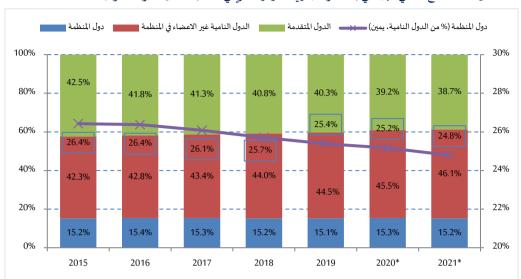
وخلال فترة 2015-2019، لم تتمكن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من زيادة حصتها في الإنتاج العالمي، بل سجلت أدنى مستوباتها البالغ 15.1% خلال عام 2019 (الشكل 3.2). لكن من المتوقع أن ترتفع حصتها على نجو طفيف عام 2020 إلى 15.3%، ثم بعدها ستتراجع لمعدل 15.2% في 2021، هذا على الرغم من معدلات النمو السلبية التي من المتوقع أن تسجلها هذه البلدان في 2020 بسبب تداعيات الجائحة. وبما أن حصة بعض فرادى البلدان مثل الولايات المتحدة والصين (البالغة

15.1% و 19.2%، على التوالي، عام 2019 على أساس تعادل القوة الشرائية) أعلى من الحصة الجماعية لبلدان

الشكل 2.2.أ: الناتج المحلى الإجمالي بالسعر الجاري الشكل 2.2.ب: الناتج المحلى الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي (2019) للدولار الأمريكي وفقا لتعادل القوة الشرائية (2019)



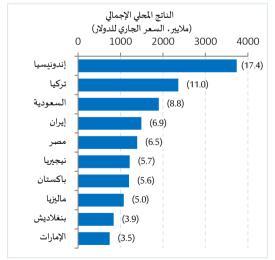
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبربل 2020 وأكتوبر 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و 99 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما.



الشكل 3.2: الناتج المحلى الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2020. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و 99 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما. (\*) توقعات.

### الشكل 4.2: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الإجمالي (على أساس تعادل القوة الشرائية، (2019)



قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2020.

تشير الأرقام الواردة بين الأقواس إلى حصة الناتج المحلي للبلد المعني في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة.

المنظمة، فإن مساهمة هذه الأخيرة كمجموعة في الإنتاج العالمي متدنية نسبيا. ومن ناحية أخرى، انخفضت باطراد حصة مجموعة هذه الدول من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول النامية، بحيث سجلت 25.4% عام 2019، وهو تراجع بمقدار نقطة مئوية واحدة عن معدل عام 2015 (الشكل 25.2).

ويدل تراجع حصة دول المنظمة من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية على أن أداء اقتصادات المنظمة لم يرق بعد لمستوى أداء الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة في توسيع نطاق إنتاجها. وفي الفترة نفسها، ارتفعت الإنتاجية في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بوتيرة أسرع، بحيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان 63.2 ترليون دولار عام 2019، وهو رقم يفوق بكثير معدل 49.1 ترليون دولار

فضلا عن ذلك، لا يزال مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي مقتصرا إلى حد كبير

على إنتاجية القلة من البلدان الأعضاء فقط. ففي عام 2019، أنتجت البلدان العشر الأولى في المنظمة حصة 74.2% من مجموع الناتج المحلى الإجمالي لمجموعة دول المنظمة (الشكل 4.2). وبالأسعار الحالية، تستأثر إندونسيا بالحصة الأكبر من هذا الإنتاج بنسبة 17.4%، تلها كل من تركيا بنسبة 11.0% والمملكة العربية السعودية بنسبة 8.8% ثم إيران بنسبة 6.9%. لهذا ظل الأداء الاقتصادي العام لمجموعة دول المنظمة يعتمد بشكل كبير على التطورات في هذه الدول العشر. والواقع أن الوقود هو المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات في أربع دول من أصل هذه الدول العشر، وهي السعودية وايران والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا.

#### النمو الاقتصادى: معدلات النمو في دول المنظمة تراجعت أكثر خلال عام 2019

يمكن أن يعزى تراجع حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من الناتج المحلى الإجمالي العالمي لمعدلات النمو الاقتصادي المنخفضة المسجلة في هذه البلدان. فقد تباطأ نمو الناتج المحلى الإجمالي لدول المنظمة، وسجل نسبة 2.4% بالقيمة الحقيقية عام 2019 مقارنة مع نسبة 6% المسجلة عام 2010 و نسبة 4.5% المسجلة عام 2016 (الشكل 5.2). مع ذلك، كان متوسط معدلات نمو بلدان المنظمة، أعلى من المتوسط العالمي حتى عام 2016، وهذا ما نتج عنه زبادة في حصة المنظمة في الناتج المحلى الإجمالي العالمي. لكن في عام 2017، تراجع النمو في دول المنظمة وصار دون المتوسط العالمي، وذلك بعد تسجيله لمتوسط معدل نمو لم يتجاوز نسبة 3.7% (الحدول 1.2).

#### الشكل 5.2: معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2020.

تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة. (\*) توقعات.

ومع ظهور جائحة كوفيد-19، حصلت اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية وانقطاع على مستوى أنشطة التصنيع. وكان للتدابير الوقائية المتخذة والقيود المعتمدة في إطار احتواء تفشي الجائحة عواقب وخيمة على جميع الأنشطة الاقتصادية بدون استثناء، بما في ذلك الخدمات والأنشطة الزراعية. كما تسبب تراجع أسعار السلع الأساسية واضطراب السوق المالية بسبب حالة عدم اليقين المتزايدة في انخفاض كبير في أسعار الأصول وأسواق الأسهم، مما أدى إلى تفاقم الآثار الاقتصادية وخفض متوسط مستوبات الدخل. ومن ثم أدت

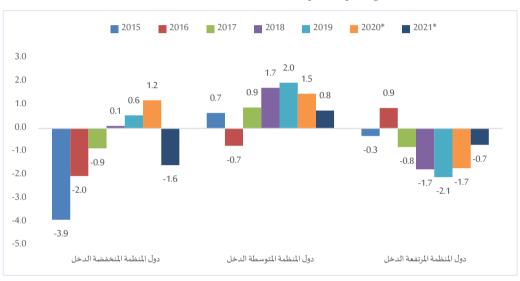
تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج وحالات النقص في سيولة الدولار وانخفاض قيمة العملات المحلية في البلدان النامية، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إلى إضعاف قدرة هذه البلدان على سداد ديونها واتخاذ الإجراءات الداعمة المناسبة لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد.

							الجدول 1.2: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي
*2021	*2020	2019	2018	2017	2016	2015	
5.4	-4.9	2.9	3.6	3.9	3.4	3.5	العالم
5.4	-2.0	2.4	3.0	3.7	4.5	3.7	العالم متوسط المنظمة
2.0	2.0	5.6	5.3	4.1	4.4	4.4	مصر
6.1	-0.3	5.0	5.2	5.1	5.0	4.9	إندونيسيا
2.6	-5.4	2.2	1.9	0.8	-1.6	2.7	نيجيريا
3.1	-6.8	0.3	2.4	-0.7	1.7	4.1	المملكة العربية السعودية
5.0	-5.0	0.9	2.8	7.5	3.2	6.1	تركيا
7.1	-0.7	4.1	5.0	5.2	4.7	4.5	البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة
3.6	-9.1	1.1	1.3	1.3	-3.3	-3.6	البرازبل
8.2	1.0	6.1	6.7	7.0	6.9	6.9	الصين
6.0	-4.5	4.2	6.1	7.0	8.3	8.0	الهند
4.1	-6.6	1.3	2.5	1.8	0.3	-2.0	روسيا
3.5	-8.0	0.2	0.8	1.4	0.4	1.2	جنوب أفريقيا
4.8	-8.0	1.7	2.2	2.5	1.7	2.4	البلدان المتقدمة
5.4	-7.8	0.6	1.5	2.5	2.2	1.7	ألمانيا
2.4	-5.8	0.7	0.3	2.2	0.5	1.2	اليابان
6.3	-10.2	1.4	1.3	1.9	1.9	2.4	الملكة المتحدة
4.5	-8.0	2.3	2.9	2.4	1.6	2.9	الولايات المتحدة

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي أبريل 2020 ويوتيو 2020. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 98 بلدا متقدما. (\*) توقعات. البيانات الخاصة بتوقعات 2020 و 2021 تستند إلى تحديث التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي لشهر يونيو 2020، باستثناء تغطية بلدان المنظمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة.

ونتيجة لذلك، تشير التقديرات المبدئية إلى أن بلدان المنظمة ستشهد انكماشا بنسبة 2% خلال عام 2020 ثم يليه انتعاش قوي عام 2021. لكن أحدث التقديرات تكشف أن الانكماش الاقتصادي في جميع أنحاء العالم قد أن يكون أكثر حدة مما كان متوقعا في بداية الأمر. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر يونيو 2020، من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد العالمي بمعدل 5.8% في 2021 بعد انخفاض بنسبة 3% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2020. وعند مقارنة بلدان المنظمة بمجموعات البلدان الأخرى، فإنها من المتوقع أن تتأثر بصورة أقل حدة من الدول المتقدمة ولكن تقريبا بنفس مستوى الدول النامية غير الأعضاء (الجدول 1.2).

مع ما تزخر به دول منظمة التعاون الإسلامي من إمكانات وموارد اقتصادية متنوعة، فإن النتيجة المرجوة هي تحقيق الرخاء لجميع الدول الأعضاء. ولتحليل أنماط التقارب لبلدان المنظمة، تصنف هذه البلدان في ثلاث مجموعات رئيسية حسب مستوبات دخل الفرد فها. ثم بعدها يتم حساب متوسط معدلات النمو في بلدان المنظمة المندرجة تحت البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل. في حالة ارتفاع معدلات النمو في البلدان ذات الدخل المنخفض مقارنة بالبلدان ذات الدخل المرتفع فإن ذلك مؤشر على وجود تقارب في الدخل بين الدول الأعضاء في المنظمة.



الشكل 6.2: معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي حسب مجموعات الدخل

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبربل 2020. تغطية البيانات: 18 منخفضة الدخل، 19 متوسطة الدخل،؛ 19 مرتفعة الدخل من دول المنظمة. تصنيف البلدان قائم على قيم الناتج المحلى الإجمالي على اساس تعادل القوة الشرائية.

يعرض الشكل 6.2 الفرق بين متوسط معدلات النمو التي حققتها بلدان في فئات دخل محددة ومتوسط معدل النمو الذي حققته بلدان المنظمة كمجموعة. وبين عامي 2015 و 2017 حققت دول المنظمة المنخفضة الدخل معدل نمو منخفض بالمقارنة مع متوسط المنظمة ككل، وهو الأمر الذي يجعل الفجوة تتسع بين دول المنظمة الغنية والفقيرة. لكن من المتوقع أن تحقق نموا أكبر من متوسط المنظمة خلال فترة 2018-2020، وهذا ما سيخول لها إمكانية تقليص حجم الفجوة بيها وبين بلدان المنظمة الغنية. والملاحظ أيضا أن بلدان المنظمة المرتفعة الدخل بدورها تسجل معدلات نمو أبطأ نسبيا من متوسط المنظمة. وببرز الشكل عموما أن البلدان المتوسطة الدخل تلحق بالبلدان المرتفعة الدخل، لكن الفوارق في مستوبات الدخل مع بلدان المنظمة المنخفضة الدخل وباقي بلدان المنظمة تزداد شساعة.

وعند إجراء نفس المقارنة بالنسبة لبلدان المنظمة ذات الأحجام الاقتصادية المختلفة، نلاحظ أن الصغيرة والمتوسطة الحجم منها تنمو بمعدلات أعلى من الاقتصادات الكبيرة (الشكل 7.2). وهذا يبرز أن اقتصادات

اقتصادات المنظمة الكبيرة الحجم

المنظمة الصغيرة الحجم تسجل أداء أفضل من اقتصادات المنظمة الكبيرة الحجم، وهو ما يدل على وجود تقارب محتمل بين بلدان المنظمة من حيث الأحجام الاقتصادية.

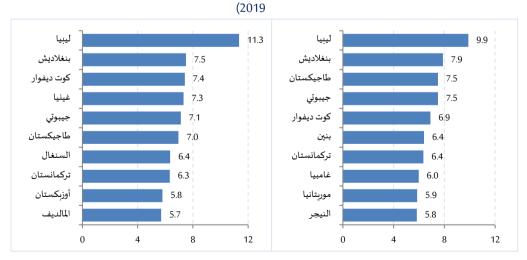


الشكل 7.2: معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي حسب أحجام الاقتصادات

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2019. تغطية البيانات: 18 منخفضة الدخل، 19 متوسطة الدخل،؛ 19 مرتفعة الدخل من دول المنظمة. تصنيف البلدان قائم على قيم الناتج المجلى الإجمالي على اساس تعادل القوة الشرائية.

اقتصادات المنظمة المتوسطة الحجم

الشكل 8.2: دول المنظمة ذات أعلى معدلات النمو الشكل 9.2: دول منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى خلال عام 2019 خلال عام 2019

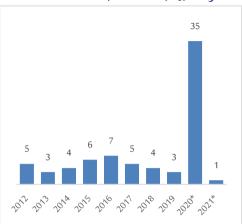


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2020. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة.

-3.0

اقتصادات المنظمة الصغيرة الحجم

#### الشكل 10.2: عدد بلدان المنظمة ذات معدلات النمو السلبية (2021-2012)



المصدر: حسابات موظفى سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبربل

تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة. (\*) توقعات.

وعلى مستوى البلد الواحد، نجد أن ليبيا هي الدولة ذات الاقتصاد الأسرع نموا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بمعدل نمو بلغ 9.9% خلال 2019 تلها كل من بنغلاديش بنسبة 7.9% وطاجيكستان بنسبة 7.5% وجيبوتي بنسبة 7.5% ثم كوت ديفوار بنسبة 6.9%، كما هو مبين في الشكل 8.2. وفي الإجمالي، سجلت 33 دولة عضو في المنظمة معدل نمو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2.9%. وفي الوقت الذي سجلت فيه بعض دول المنظمة معدلات نمو عالية عام 2019، يبقى التحدى الأهم الحفاظ على معدلات النمو لفترات أطول. وببرز الشكل 9.2 دول المنظمة التي نجحت في الحفاظ على معدلات نموها من خلال عرض متوسط معدلات النمو السنوى على مدار السنوات الخمس الماضية. ودول المنظمة الستة التي سجلت أعلى معدلات للنمو الاقتصادي عام 2019 تندرج كذلك

ضمن دول المنظمة الأسرع تحقيقا للنمو خلال السنوات الخمس الماضية. وكانت كل من ليبيا (11.3%) وبنغلاديش (7.5%) وكوت ديفوار (7.4%) وغينيا (7.3%) وجيبوتي (7.1%) من بين بلدان المنظمة الأفضل أداء خلال فترة 2015-2019.

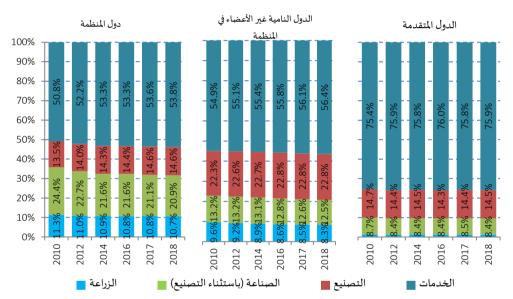
في الواقع، منذ عام 2012 لم يشهد سوى عدد قليل من الاقتصادات في منطقة منظمة التعاون الإسلامي انكماشا على مستوى الاقتصاد. وفي عام 2019، لم تسجل سوى ثلاث بلدان أعضاء في المنظمة معدلات نمو سلبية. ومن المتوقع أن يبلغ هذا الرقم 35 بلدا بسبب التداعيات الحتمية لجائحة كوفيد-19 على بلدان المنظمة خلال عام 2020. لكن من المتوقع أن يظل بلد عضو واحد فقط في حالة ركود عام 2021 (الشكل 10.2).

بنية الناتج المحلى الإجمالي: يستأثر قطاع الخدمات بنصف الأنشطة الاقتصادية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي

يعطى تحليل القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية في الناتج المحلى الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي لمحة عامة عن بنية اقتصاداتها. فرغم استئثار قطاع الزراعة بحصة مهمة من العمالة في الاقتصاد، تبقى حصته من مجموع الناتج المحلى الإجمالي منخفضة بسبب قلة إنتاجيته. لكن مع ذلك يبقى هذا القطاع من القطاعات الهامة بالنسبة لدول المنظمة، وبستأثر بحصة 10.7% من إجمالي الأنشطة الاقتصادية (الشكل 11.2). ومع مرور السنين تتراجع بصورة بطيئة حصة قطاع الصناعة غير التحويلية، الذي يغطى بالأساس التعدين والمرافق العامة والبناء. فقد بلغت نسبة 24.4% عام 2010 و 20.9% عام 2018، وهذا ما يجسد تراجعا بنسبة 3.5%.

وبالمقابل، ارتفعت حصة قطاع الصناعة التحويلية، الذي يتمتع بإمكانيات هائلة للنهوض بالإنتاجية والقدرة التنافسية، من 13.5% المسجلة عام 2010 إلى 14.6% عام 2018.

وواصل قطاع الخدمات لعب دوره الرئيسي كأبرز محرك للنشاط الاقتصادي في اقتصادات العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. وارتفع متوسط حصة قطاع الخدمات في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة من نسبة 50.8% المسجلة عام 2010 إلى 53.8% عام 2018. وفي البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة كذلك، واصل قطاع الخدمات استئثاره بأكثر من نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي مسجلا حصة 56.4% عام 2018 (الشكل 11.2). ونظرا للنسبة العالية جدا التي يستأثر بها قطاع الخدمات من إجمالي القيمة المضافة للبلدان



الشكل 11.2: القيمة المضافة حسب قطاعات الاقتصاد الرئيسية (% من الناتج المحلى الإجمالي)

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، يونيو .2020 تجزئة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 بالدولار الأمريكي. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 116 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

المتقدمة، تتجاوز الحصة الإجمالية لقطاع الخدمات في مجموع الناتج المحلى الإجمالي نسبة 75%.

وعلى مستوى البلد الواحد، استحوذ قطاع الزراعة عام 2018 على أكثر من 30% من إجمالي القيمة المضافة في ثمانية من دول منظمة التعاون الإسلامي، وهي سيراليون والصومال وغينيا بيساو ومالي وتشاد والنيجر والسودان وأوزبكستان وجزر القمر والتي كانت جميعها، باستثناء أوزبكستان، ضمن قائمة البلدان الأقل نموا في العام نفسه وفقا لتصنيف الأمم المتحدة. ولم يستأثر قطاع الخدمات بحصة أكبر من 67.6%، أو بحصة اعلى من المتوسط العالمي، إلا في أربعة بلدان فقط: دجيبوتي والمالديف ولبنان وفلسطين.

الأنشطة الصناعية: توقف المنحى التصاعدي لحصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي خلال 2018

تتسم اقتصادات عدد كبير من بلدان منظمة التعاون الإسلامي باعتمادها الكبير على السلع الأساسية. ولما كانت أسعار السلع الأساسية الأولية متقلبة إلى حد بعيد، فإن تدهور عملية إدارة الاقتصاد الكلي ومنظور التنمية الاقتصادية من النتائج التي لا مناص منها. وبالنسبة لمثل هذه الاقتصادات، فإنه من المهم بالنسبة لها أن تعمل على تنويع قاعدة إنتاج الصناعات التحويلية للتقليص من الأخطار المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية، التي قد تعصف بالاقتصاد الكلي.

مع مرور الوقت، سجلت حصة القيمة المضافة للتصنيع (MVA) من إجمالي القيمة المضافة زبادة طفيفة في دول المنظمة، لكنها تستأثر بحصة أكبر من مجموع الناتج المحلى الإجمالي في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة



الشكل 12.2: نشاط التصنيع في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليار دولار أمريكي)

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، يونيو 2020 الأسعار الثابتة لعام 2010 بالدولار الأمريكي .تغطية بيانات: 56 دولة.

(الشكل 11.2). ساهمت الوتيرة السريعة للتصنيع في العديد من البلدان غير الأعضاء في المنظمة بشكل كبير في رفع حصة القيمة المضافة للتصنيع في هذه البلدان من 14.1% المسجلة عام 2000 إلى 22.8% عام 2018.

يعرف الإنتاج الصناعي الجماعي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي زبادة مطردة مع مرور الأعوام (الشكل 12.2). فقد تجاوز عتبة 1 تربليون دولار عام 2018، مقارنة بمبلغ 703 مليار دولار عام 2010. والأهم من ذلك، أن حصة دول المنظمة من أنشطة التصنيع العالمية في تزايد مستمر خلال الفترة 2010-2017. وبلغت حصة هذه البلدان من إجمالي القيمة المضافة للتصنيع فقط 4.9% في عام 1990، لترتفع إلى 5.8% في 2000 وإلى 6.9% عام 2010. واعتبارا من 2018، استأثرت بحصة 7.5% من القيمة المضافة للتصنيع العالمية. وعلى الرغم من الزبادة المطردة،



وبالنظر إلى الإمكانيات القائمة من حيث رأس المال البشري والموارد الطاقية وإمكانات السوق، إلا أن المستوى الحالى للمساهمة في القيمة المضافة للتصنيع على المستوى العالى لا يرقى لمستوى مرض.

على الرغم من وجود تنوع في مستويات أداء النمو في بلدان المنظمة، إلا أن عددا قليل من البلدان الأعضاء هي التي تهيمن على إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في مجموعة بلدان المنظمة. ومع الحصة المشتركة البالغة 36.6%، استأثرت كل من إندونيسيا وتركيا فقط بأكثر من ثلث إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في دول المنظمة، تلهما المملكة العربية السعودية (8.8%) وماليزيا (7.7%) ثم مصر (5.7%). وتستأثر البلدان الخمس الأولى في المنظمة بحصة 5.8% من إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في كل بلدان المنظمة.

من الواضح أن بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي تشهد نموا قويا في القيمة المضافة حصة التصنيع من إجمالي العمالة والقيمة المضافة لا تزال منخفضة. وهناك نمو قوي في المعجز التجاري في المنتجات المصنعة، ما يعكس عدم كفاية المنظمة. غير أن الاقتصاد المتميز بقدر مهم من التنوع يتطلب بقدر مهم من التنوع يتطلب قطاع تصنيع قوي ومتطور لتعزيز قدرته التنافسية في الاقتصاد العالمي واستبقائها.

أشارت التجربة الدولية بصورة حاسمة إلى أن سياسات الانغلاق

الشكل 13.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأفضل أداء في قطاع التصنيع (مليار دولار أمربكي)، 2018



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، يونيو 2020. الأسعار الثابتة لعام 2010 بالدولار الأمريكي. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

المفرطة تحول دون تحقيق التنمية على المدى الطويل لأن الاقتصادات المحلية تحرم من مصدر كبير من المعلومات والمعارف التكنولوجية، والأهم من ذلك القدرة التنافسية. ولتحديد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء فشل سياسات التصنيع، ينبغي التحقيق في تجارب كل بلد من المرحلة الأولية لتصميم السياسات إلى مرحلة اعتماد نهج معينة في عمليات التنفيذ.

يظهر تحليل الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب بنود الإنفاق الرئيسية أن حصة الاستهلاك النهائي (للأسر المعيشية والحكومة) ما تزال تستأثر بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي على امتداد سنين عدة. وكما هو مبين في الشكل 14.2، حظى الاستهلاك الأسري في دول المنظمة بحصة الأسد عام 2018 بنسبة بلغت 57.7%، يليه

الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال) بنسبة 27.5%، ثم الإنفاق الحكومي العام بنسبة 13.7%، بينما سجلت حصة صافي الصادرات من مجموع الناتج المحلى الإجمالي العالمي نسبة جد ضئيلة.

وسجلت الحصص النسبية لبنود الإنفاق الرئيسية من مجموع الناتج المحلى الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي تباينا كبيرا عن الدول النامية غير الأعضاء وباقي بلدان العالم. في عام 2018، شكل الاستهلاك الأسرى والإنفاق الحكومي 71.4% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي، ولكن 66.1% في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و 77.9% في العالم. وتدل هذه الأرقام على وجود زبادة طفيفة في حصص الاستهلاك الأسري مقارنة بعام 2010. غير أن حصة صافي الصادرات من الناتج المحلى الإجمالي للبلدان الأعضاء في المنظمة قد انخفضت بنسبة 1.8% منذ عام 2010 لوقتنا الحاضر، في حين ارتفعت حصة إجمالي تكوين رأس المال بمقدار 0.8% خلال نفس الفترة.



الشكل 14.2: الناتج المحلى الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية (% من الناتج المحلى الإجمالي)

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، يونيو 2020. تجزئة الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 بالدولار الأمريكي. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 116 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

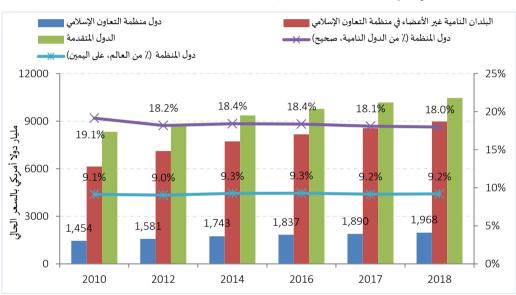
إجمالي تكوين رأس المال الثابت: استثمرت دول منظمة التعاون الإسلامي نسبة 27.5% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في الأصول الإنتاجية عام 2018

يقيس إجمالي تكوبن رأس المال كمية المدخرات التي يتم تحويلها إلى استثمارات في الإنتاج في اقتصاد معين. وكما يظهر تحليل الناتج المحلى الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية في الشكل 14.2، فإن حصة 27.5% من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي تم استثمارها في الأصول الإنتاجية عام 2018، فيما سخرت الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة ما متوسطه 33.7% من ناتجها المحلي الإجمالي للاستثمارات الإنتاجية. ولم تشهد



حصة إجمالي تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة كمجموعة أي تغير مهم منذ عام 2010، لكنها بالمقابل ارتفعت بمقدار 0.4% فقط في مجموعة الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة خلال نفس الفترة. ومع ذلك، يمكن القول بأن إجمالي تكوين رأس المال كمؤشر يبقى مشوبا بالعيوب، وذلك راجع بالأساس للتقلبات الكبيرة في المخزون وفي غالب الأحيان بسبب عدم توفر معلومات قوائم الجرد على مستوى قطاع الصناعة. ويعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت مؤشرا أفضل للإضافات الصافية للأصول الإنتاجية الناشئة خلال سنة معينة.

وبالنظر إلى الحجة المذكورة أعلاه، يعرض الشكل 15.2 لمحة عن اتجاهات إجمالي تكوين رأس المال الثابت في دول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة مع باقي الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة وكذلك الدول المتقدمة. فحسب الشكل 15.2، بلغت حصة دول المنظمة عام 2018 نسبة 9.2% من الإجمالي العالمي، وهذا ما يمثل زيادة تعادل



الشكل 15.2: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الحجم والحصة (يمين)

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، يونيو .2020. إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بما في ذلك المقتنيات مطروحا منها الأصول المتصرف فها من الأشياء الثمينة) بالأسعار الثابتة لعام .2010 بالدولار الأمريكي. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 116 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

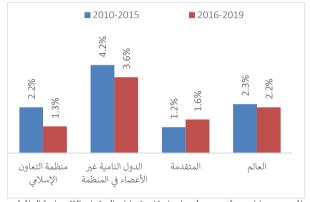
0.1 نقطة مئوية منذ عام 2010 وانخفاض بمعدل 0.1 نقطة مئوية منذ عام 2016. وعلى الرغم من الحصول على حصة ثابتة في العالم، تسير حصة دول المنظمة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للدول النامية في منعى تراجعي وتقلصت من 19.1% إلى 18.0% خلال 2010-2018. وهذا يدل على ضعف نسبي في أداء دول المنظمة في مراكمة رأس المال الاستثماري، بالمقارنة مع باقي الدول النامية.

#### الدخل والعمالة والأسعار 2.2

#### الناتج المحلى الإجمالي للفرد الواحد: تراجع وتيرة نمو الدخل في دول منظمة التعاون الإسلامي

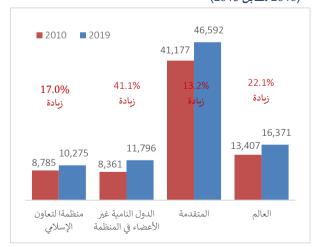
ينعكس التباطؤ الذي لوحظ في إجمالي النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي على نصيب الفرد من الدخل. سجل متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة 2010-2015 2.2% في الدول الأعضاء، والذي انخفض إلى 1.3% خلال 2016-2019 (الشكل 16.2). وتعتبر هذه المعدلات أقل من

#### الشكل 16.2: مستوبات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما. (\*) توقعات. المعدلات المركبة السنوبة لمتوسطات الفترة.

#### الشكل 17.2: مستوبات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (2010 مقابل 2010)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما.

المتوسط العالمي البالغ 2.3% و 2.2% للفترات قيد الدراسة. كما أنه خلال نفس الفترات، ظلت نسبة النمو في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة حوالي 4.2% و3.6% على التوالي.

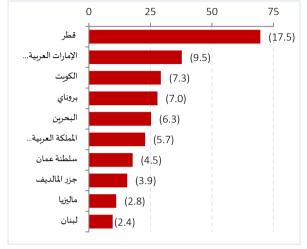
تشير معدلات نمو نصب الفرد دون المتوسط العالمي إلى أن مستوبات المعيشة في دول منظمة التعاون الإسلامي لا ترتفع بمعدلات أعلى من بقية العالم. علاوة على ذلك، لم يتقارب دخل الفرد في دول المنظمة مع المتوسط العالمي، كما أن التفاوت في الدخل بين دول المنظمة والدول غير الأعضاء آخذ في الازدياد. كما هو مبين في الشكل 17.2، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل في دول منظمة التعاون الإسلامي من 8,785 دولارا أمربكيا في عام 2010 إلى 10,275 دولارا أمربكيا في عام 2019، أي بزيادة 17.0% في المجموع. وخلال نفس الفترة، حققت البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي معدلات نمو أعلى (41.1%) وتجاوزت مستوبات نصيب الفرد من الدخل في دول المنظمة لتصل إلى

11,796 دولار أمريكي في عام 2019. وتم عند التعبير عنه بقيمة المعدل حسب تعادل القوة الشرائية.

ومن بين دول المنظمة، سجلت دولة قطر سنة 2019 أعلى معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، ت لتها كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت (الشكل 18.2). فقد سجلت قطر معدلا يفوق متوسط معدل مجموعة باقى دول المنظمة بـ17.5 مرة، وبعكس هذا الوضع حجم التفاوت الهائل في الدخل بين الدول الأعضاء. كما أنه من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، تنتمي سبعة دول من

تسجيل هذا المعدل 46,592 دولار أمربكي في البلدان المتقدمة بمعدل نمو بلغ 13.2% منذ عام 2010. كما زاد المتوسط العالمي أيضا بنسبة 22.1% وتجاوز متوسط نصيب الفرد من الدخل في العالم 16,000 دولار أمريكي،

الشكل 18.2: أفضل 10 دول في منظمة التعاون الإسلامي حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2019، الدولار الأمريكي الحالي، بالألف)



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019. تشير الأرقام الواردة بين الأقواس إلى حصة الفرد من الناتج المحلى الإجمالي للبلد المعنى إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاحمال الواحد في دول منظمة التعاون الاسلام كمجموعة

أصل عشرة لمنطقة الشرق الأوسط، ومعظمهم من البلدان الغنية بالموارد. وفي 2019، احتلت قطر الرتبة السادسة على الصعيد العالمي من حيث مستوبات نصيب الفرد من الدخل.

توزيع الدخل والفقر: لا تزال معدلات الفقر في 13 دولة في منظمة التعاون الإسلامي أعلى من 30%.

ومن أجل اقتصاد ومجتمع سليمين من الضروري أن يحصل المواطنون على فرص اقتصادية لكسب رزقهم من خلال عمل لائق. وبؤدي عدم الوصول إلى برامج التعليم وتنمية المهارات إلى انخفاض مستوى العمالة الماهرة في السلُّم المني أو إجبارهم على الخروج من سوق العمل تماما. كما سيكون لذلك عواقب وخيمة على رفاهية الناس ومستويات معيشتهم مع مزيد من الآثار المترتبة على توزيع الدخل والفقر.

إن توزيع الدخل، الذي يقاس بمعامل 'جيني'، متنوع للغاية في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي. إذ أن هذا المعامل أو المؤشر هو مقياس إحص ائي للتوزيع غالبا ما يستخدم لتقييم عدم المساواة الاقتصادية وتوزيع الدخل بين السكان. وبتراوح المعامل من 0 (أو 0%) إلى 1 (أو 100%)، حيث تمثل 0 المساواة الكاملة و 1 تمثل عدم المساواة الكاملة. وهناك 15 دولة من الأعضاء في المنظمة تتجاوز النتيجة فيها 40، ودول المنظمة ذات أعلى معدلات عدم المساواة في الدخل هي موزمبيق وغينيا بيساو وبنين والكاميرون وجزر القمر. ومن ناحية أخرى، تتمتع كازاخستان والجزائر وقيرغيزستان والمالديف ومصر بأدني تباين في الدخل بين 42 دولة من دول

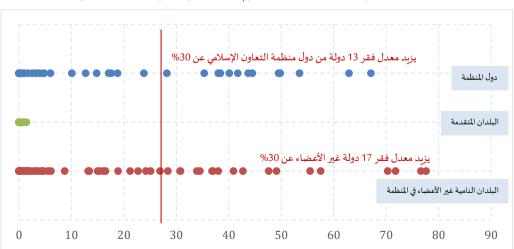
المنظمة التي تتوفر عنها البيانات. ولوحظت أدني معدلات عدم المساواة في العالم في سلوفينيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا، بينما لوحظت أعلى معدلات عدم المساواة في جنوب إفريقيا وناميبيا وزامبيا.



الشكل 19.2: توزيع الدخل، معامل 'جيني'

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يوليوز 2020. تغطية البيانات: 42 من المنظمة، 32 دولة متقدمة، 79 دولة نامية غير عضو في المنظمة. آخر سنة متاحة خلال 2009-2018.

يعتبر مؤشر الفقر هو مؤشر مهم للاقتصادات والمجتمعات السليمة. فقد كان القضاء على الفقر أحد أهم الأهداف الإنمائية للألفية، ولا يزال يشكل عنصرا هاما في جدول أعمال التنمية العالمية. في حين تم تخفيض معدلات الفقر في العالم بشكل كبير منذ عام 2000، لا يزال هناك ملايين الأشخاص الذين ما زالوا يعبشون مع



الشكل 20.2: نسبة عدد الفقراء عند خط 1.90 دولار لليوم (تعادل القوة الشرائية 2011) (% من السكان)

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يوليوز 2020. تغطية البيانات: 42 من المنظمة، 32 دولة متقدمة، 79 دولة نامية غير عضو في المنظمة. آخر سنة متاحة خلال 2009-2018.

أسرهم تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم. وضمن مجموعة المنظمة، يسجل الفقر معدلات تفوق نسبة 30% في 13 بلدا. كما تعد غينيا بيساو وموزمبيق ونيجيريا وسيراليون ومالي أكثر البلدان تضرراً لأنها تشهد أعلى معدلات الفقر. ومن ناحية أخرى، من بين 42 دولة في منظمة التعاون الإسلامي، أبلغت خمس دول في المنظمة عن عدم وجود من يعيش تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم، وهي كازاخستان ولبنان وماليزيا والمالديف والإمارات العربية المتحدة. (ربما هناك بعض دول المنظمة الأخرى لايوجد فها مشكل الفقر، لكن إحصاءاتها ليست مدرجة في قاعدة بيانات البنك الدولي).

يجب أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً لتوفير فرص عمل مستدامة وتعزيز المساواة. فالأمن الاقتصادي اليوم هو التحدي الرئيسي الذي يواجهه الناس العاديون أكثر من أي وقت مضى. كما أن الفقر والبطالة وعدم المساواة تهدد الرفاهية اليومية للمواطنين العاديين في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ولهذا السبب، يجب أن تهدف الدول الأعضاء، وبشكل أساسي، إلى تقديم سياق معي ن يحفز النمو والعمالة والقدرة التنافسية في اقتصاداتها، من خلال أنشطة موجهة نحو النتائج. ولتحقيق ذلك، يجب على حكومات الدول الأعضاء في المنظمة أن تخلق بيئة أكثر دعماً للتنمية الاقتصادية، وينبغي أن تعتمد اقتصاداتها على تعاون إقليمي وتكامل اقتصادي أكثر عمقا، كأحسن خيار لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

#### ■ العمالة: لا يزال معدل العمالة أقل بكثير من متوسطات مجموعات البلدان الأخرى.

فمن الواضح أن النمو الاقتصادي ما زال غير كاف للتصدي للفقر المنتشر وتزايد عدم المساواة في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم. مما يبين أنه لا زالت هناك حاجة إلى استراتيجيات نمو أكثر شمولية والتي من شأنها أن تعالج تحديات معظم السكان المحرومين. ويعتبر تمكين هذه الفئات من كسب دخلها عن طريق تشجيع مشاركتها في النشاط الاقتصادي من بين الوسائل الفعالة لدعمها. لذلك ينبغي أن تشمل الاستراتيجيات الإنمائية

#### الشكل 21.2: نسبة العمالة إلى عدد السكان (2015 مقابل 2019)



المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، نوفمبر 2019. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 9 بلدا متقدما. 93 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

الشمولية سياسات حصيفة متعلقة بسوق العمل تهدف إلى النهوض بمعدل المشاركة في القوى العاملة وبالتالي التقليص من نطاق الركود الاقتصادي في البلد.

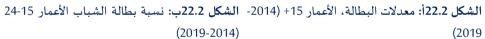
تعتبر العمالة أهم مصدر لتوليد الدخل، بحيث تعني النسبة المرتفعة للعمالة إلى عدد السكان أن نسبة عالية من سكان البلد الذين في سن العمل

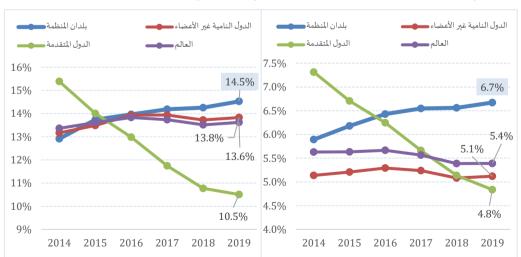
يعملون، في حين أن انخفاضها يدل على أن نسبة كبيرة من السكان لا تشارك مباشرة في الأنشطة المتعلقة بالسوق، لأنهم إما عاطلون عن العمل أو خارج القوى العاملة تماماً. وكما هو مبين في الشكل 21.2، بقى معدل العمالة إلى عدد السكان في دول المنظمة كما هو في مستوى 52.9% في عام 2015-2019. ومع ذلك، انخفض معدل عمالة الذكور انخفاضا طفيفا بينما ارتفع معدل عمالة الإناث خلال نفس الفترة، مما قلص الفجوة بين الجنسين من 36.7 نقطة مئوبة إلى 35.5 نقطة مئوبة.

وعلى الرغم من تسجيل دول المنظمة لأداء يضاهي المستوى العالمي من حيث نسب المشاركة في العمالة على مستوى الذكور خاصة، إلا أن أداءها فيما يتعلق بنسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل من ذلك العمالة في صفوف الذكور، سجلت دول المنظمة نسبة 70.5% مقابل 64.1% في تلك النامية و 71.7% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. فقد بلغت نسبة العمالة النسائية في دول المنظمة 35.0% عام 2019، وهو رقم أقل بكثير من متوسطات الدول النامية غير الأعضاء (46.1%) والمتقدمة (51.5%). ومع ذلك، فقد تراجعت الفجوة بين الجنسين.

البطالة: استمر متوسط معدل البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي بالارتفاع مقارنة مع متوسط

تعتبر البطالة من بين القضايا الأكثر استعصاء في العالم. وفقا لتقرير منظمة العمل الدولية حول العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية 2020، بلغ عدد العاطلين عن العمل ما يقدر بنحو 188 مليون في جميع أنحاء العالم في عام 2019، وهو ما يتوافق مع معدل البطالة قدره 5.4%. بسبب حالة عدم اليقين المستمرة بشأن



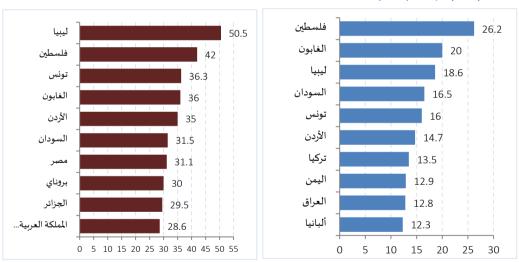


المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، نوفمبر 2019. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 93 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، نوفمبر 2019. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 93 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما. التطورات الاقتصادية العالمية المتأثرة بوباء كوفيد-19، من المتوقع أن يحدث تدهور كبير في أسواق العمل في عام 2020 في جميع أنحاء العالم (ILO, 2020a). في حين أن الملايين من العمال معرضون للتسريح من العمل، فإن العدد النهائي السنوي لفقدان الوظائف في عام 2020، والذي من المتوقع أن يكون أكثر من 25 مليون، سيعتمد بشكل حاسم على تطور الوباء والتدابير المتخذة للتخفيف من وطأته.

وحسب أحدث البيانات المتاحة، سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي معدلات بطالة أعلى بكثير مقارنة بالبلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء (الشكل 22.2أ). منذ عام 2014، ارتفع إجمالي معدل البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي ليصل إلى 6.7% في عام 2019 مقارنة بـ 5.9% في عام 2014. انخفض معدل البطالة المرتفع في البلدان المتقدمة في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008-2009 بشكل حاد خلال الفترة الأخيرة. وبذلك، واصل متوسط معدل البطالة في البلدان المتقدمة تسجيل معدلات منخفضة عن المعدلات المسجلة في دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغ 4.8% عام 2019 مقارنة بمعدل 6.7% في دول المنظمة. وظل متوسط معدل البطالة في البلدان النامية غير الأعضاء أقل بكثير من متوسط دول المنظمة طوال الفترة قيد النظر، والمقدر بـ 5.0% في 2019.

الشكل 23.2: دول منظمة التعاون الإسلامي الأولى الشكل 24.2: دول منظمة التعاون الإسلامي الأولى حسب نسب بطالة الشباب (2019)



المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، نوفمبر 2019. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة.

وتلاحظ صورة مماثلة للسكان الشباب. لا يزال الشباب (المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة) يعانون من نقص في توفر فرص العمل ال لائق في جميع أنحاء العالم، وهم عرضة بشكل كبير إلى أن يكونوا عاطلين عن العمل أكثر من البالغبن، حيث بلغ معدل البطالة 11.8% في عام 2018. فالتحدي العالمي الرئيسي هو ظاهرة الشباب غير المنخرطين بالتعليم أو العمالة أو التدريب (NEET). وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، تم تصنيف 31%

من الشابات و 14% من الشباب عالميًا على أنهم غير المنخرطين بالتعليم أو العمالة أو التدريب في عام 2019، ما يتجاوز 267 ألف شاب.

تعتبر الأرقام المتوفرة حول معدلات بطالة الشباب في أوساط الفئات الشابة في دول منظمة التعاون الإسلامي غير مىشرة بالمرة، ارتفع معدل البطالة بشكل مطرد من مستواه البالغ 12.9% في عام 2014 إلى 14.5% في عام 2019 ووصل إلى أعلى مستوى مقارنة بمجموعات الدول الأخرى (الشكل 22.2ب). وبعد الأزمة المالية التي أصابت الاقتصادات المتقدمة، صارت مشكلة بطالة الشباب في هذه البلدان أكثر خطورة من تلك التي واجهتها دول المنظمة، ومع ذلك، فقد تمكنوا من خفض المعدل بشكل كبير منذ ذلك الحين. واعتبارا من عام 2019، قدر معدل بطالة الشباب في دول المنظمة بنسبة 14.5% بينما يبلغ 10.5% في الدول المتقدمة ويستقر على 13.8% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة.

تعتبر التوقعات الأولية المعنية بالبطالة كئيبة إلى حد ما. واذا زاد معدل البطالة بنفس المعدل في مجموعة دول المنظمة وبلغ 7.4% (من 6.7%)، فإن العدد الإجمالي للعاطلين سيرتفع من مستواه التقديري السابق البالغ 47.7 مليون إلى 53.3 مليون في عام 2020. أما إذا زادت معدلات البطالة إلى 7.7% (بنسبة 1%)، فإن هذا العدد سيتجاوز 55 مليون شخص. مما سيسفر عن تحديات ضخمة في وضع السياسات العامة التي ستواجهها حكومات منظمة التعاون الإسلامي في استيعاب 8 ملايين عاطل إضافي ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للسكان المتضررين خلال فترة ما بعد الأزمة.

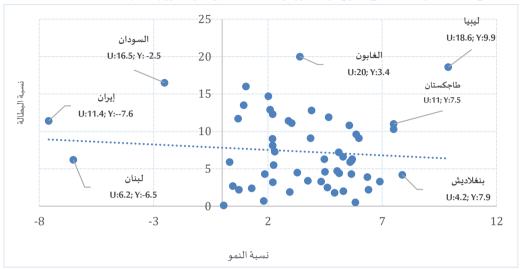
وعلى مستوى كل بلد على حدة، تفاوتت معدلات البطالة كثيراً بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 23.2). بحيث شكل العاطلون عن العمل نسبة تقل عن 1% من إجمالي القوى العاملة في قطر عام 2019 (0.1%)، وهو أيضا أدنى معدل في العالم. كما تُبلغ منظمة العمل الدولية أن النيجر (0.5%) والبحرين (0.7%) كلاهما من بين الدول العشر في العالم ذات أدني معدلات البطالة. ومع ذلك تعتبر البطالة مصدر قلق كبير في كل من فلسطين (26.2%)، والغابون (20.0%) وليبيا (18.6%).

وببدو أن هناك تباينات شاسعة في معدلات البطالة بين الشباب في جميع دول المنظمة (الشكل 24.2). وفي المقابل، سجلت أعلى معدلات البطالة بين الشباب في كل من ليبيا (50.5%) ثم فلسطين (42.0%) وتونس (36.3)) والغابون (36.0%) والأردن (35.0%). وفي عام 2019، بلغ هذا المعدل أكثر من 20% في 20 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي وأكثر من المتوسط العالمي البالغ 13.6% في 32 دولة من دول المنظمة.

من الشائع ملاحظة أن البلدان تعطى الأولوية للنمو الاقتصادي لخلق المزيد من فرص العمل والحد من البطالة. ولذلك، يبقى تحقيق معدلات نمو مرتفعة محور السياسات الرامية إلى الحد من البطالة. فعندما ننظر إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، نلاحظ أن البلدان ذات النمو الاقتصادي العالي تميل معدلات البطالة فيها إلى أن تكون منخفضة (الشكل 25.2). ومع ذلك، فهذه العلاقة ليست واضحة جدا. فهناك دول ذات معدلات



نمو مرتفعة وكذلك معدلات بطالة مرتفعة نسبيا، مثل ليبيا. وبشكل عام، يمكن القول أن معدلات البطالة في الدول الأسرع نمواً في منظمة التعاون الإسلامي منخفضة.



الشكل 25.2: النمو الاقتصادي مقابل البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي (2019)

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية والتقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية لشهر نوفمبر 2019. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة. ملاحظات: U: معدل البطالة (Y) معدل النمو.

■ إنتاجية العمل: سجلت خمس دول فقط من بين جميع دول المنظمة متوسطا أكبر من الدول المتقدمة من حيث معدل إنتاجية العامل الواحد

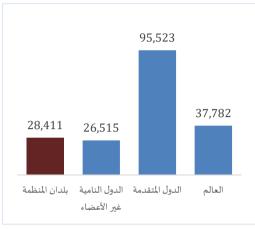
تؤدي الإنتاجية دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية، فهي تساعد على زيادة الدخل الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي. وعادة ما تعرف إنتاجية العمل بالناتج لكل وحدة من مدخلات أو مخرجات العمل لكل ساعة عمل. وتساعد إنتاجية العمل على تحديد مساهمة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي للد معين، وتوفر قاعدة للمقارنة عبر البلد وتفسير التفاوتات في الدخل.

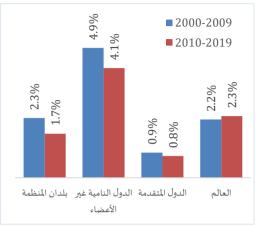
وعلى الصعيد العالمي، شهدت إنتاجية العمل اتجاهاً متزايداً خلال العقد الأخير. وكما هو مبين في الشكل 26.2أ، زاد الإنتاج لكل عامل في دول منظمة التعاون الإسلامي بمعدل نمو مركب قدره 2.3% خلال الفترة 2000-2009، لكن انخفض هذا المعدل إلى 1.7% خلال الفترة 2010-2019. وظل معدل نمو إنتاجية العمل في البلدان النامية غير الأعضاء أعلى من 4% سنويا. واعتبارا من عام 2019، بلغ متوسط إنتاجية العمل في دول المنظمة 28.4 ألف دولار أمربكي، مقيسا بالأسعار الدولية الثابتة استنادا إلى تعادل القوة الشرائية (PPP).

كما ظلت فجوة إنتاجية العمل بين البلدان المتقدمة والنامية كبيرة خلال هذه الفترة حيث قدرت إنتاجية العامل الواحد في البلدان المتقدمة بنحو 5.50 دولار أمريكي في عام 2019 مقارنة بمبلغ 26.5 دولار فقط في البلدان المنامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و28 ألف دولار في دول المنظمة. وهذا يعني أن العامل العادي في مجموعة الدول النامية غير الأعضاء لا ينتج سوى 27.8% من الناتج الذي ينتجه عامل عادى في البلدان

المتقدمة، ولا ينتج عامل عادى في دول منظمة التعاون الإسلامي سوى 29.7% من الناتج الذي ينتجه نظيره في البلدان المتقدمة النمو.

الشكل 26.2ب: متوسط إنتاجية العمل (تعادل القوة الشكل 26.2أ: متوسط نمو إنتاجية العمل (2000-الشرائية الأسعار الثابتة، 2019) 2009 مقابل 2010-2019)





المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، نوفمبر 2019. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة و 93 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 ىلدا متقدما.

ومن ناحية أخرى، تعتبر ساعات العمل منخفضة وسيؤثر العمل من المنزل في وظائف معينة بشكل مباشر على إنتاجية العمل. والسبب لبس فقط أن الناس لبسوا على ما يرام أو يكافحون للعمل في المنزل، ولكن أيضا بسبب الانخفاض الحاد في الإنتاج. فامتلاك بنية تحتية مناسبة للاتصالات الرقمية والعمل عن بعد هي عوامل يمكن أن تقضى جزئياً على فقدان الإنتاجية لوظائف معينة، ولكن احتمال امتلاك العديد من الشركات في دول المنظمة لمثل هذه المرافق، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا يزال ضئيلا.

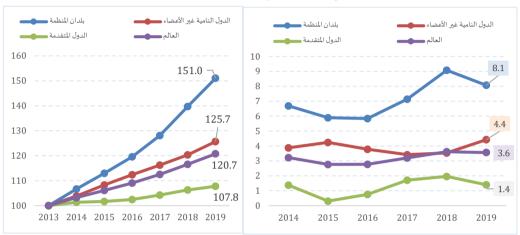
وعلى مستوى البلد الواحد، سجلت بروناي دار السلام أعلى معدل لإنتاجية العامل الواحد بلغت (159 ألف دولار) سنة 2019، تلتها قطر (150 ألف دولار) والمملكة العربية السعودية (122 ألف دولار) والكونت (114 ألف دولار). وعلى مستوى دول المنظمة، سجل أدني مستوى لإنتاجية العمل في الصومال (1,026 دولار) ثم النيجر (2,654 دولار) والموزمبيق بمبلغ (2,776 دولار). فقط خمسة من دول المنظمة هي التي سجلت متوسطا أكبر من الدول المتقدمة في الناتج حسب العامل الواحد.

#### التضخم: يعتبر التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى من المتوسط العالمي

استقرت معدلات التضخم في جميع أنحاء العالم عند مستوبات معتدلة خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وتشير آخر التقديرات إلى أن معدل التضخم العالمي قد شهد ارتفاعا من 3.2% عام 2014 إلى 3.6% عام 2019، ومن المتوقع أن يستقر في نفس المستوى خلال سنتي 2019 و2020 بسبب التباطؤ الاقتصادي المستمر.



كما هو مبين في الشكل 27.2، لا يُتوقع أن يشكل تقلب الأسعار قلقا كبيرا بالنسبة للدول المتقدمة والنامية معا. فعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو في دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2016 و 2019، إلا أن معدلات التضخم قد ارتفعت خلال نفس الفترة. فقد بلغت نسبة 5.8% عام 2016 بدل 9.1% المسجلة عام



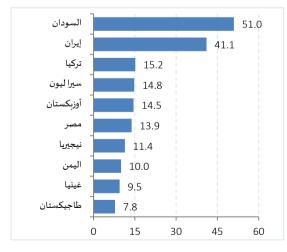
الشكل 27.2: متوسط معدل التضخم، التغير السنوي (يسار) والمؤشر (يمين)

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي 2020 (العالمية والمتقدمة) وأكتوبر 2019 (منظمة التعاون الإسلامي والدول غير الأعضاء في المنظمة). تغطية البيانات: 55 بلدا من دول المنظمة و 97 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 98 بلدا متقدما. يتم حساب مؤشرات الأسعار العالمية والإقليمية كمتوسط مرجح لمؤشرات الأسعار الوطنية، حيث تمثل الأوزان الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد بالدولار الدولي الحالي استنادا إلى أساس تعادل القوة الشرائية. استثنيت فنزويلا من عينة الدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2018. ومع ذلك، انخفض متوسط ارتفاع أسعار المستهلك إلى 8.1% في عام 2019. شهدت البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة زيادة مستقرة إلى حد ما في أسعار المستهلك عند مستوى 4%، لكنها ارتفعت إلى 4.4% في عام 2019. وإجمالا، ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 51.0% في دول المنظمة، و 25.7% في البلدان النامية غير الأعضاء وبنسبة 7.8% في البلدان المتقدمة منذ عام 2013.

على المستوى القطري لمنظمة التعاون الإسلامي، سجلت السودان أعلى معدل تضخم في أسعار المستهلك بلغ 51.0% في عام 2019 (الشكل 28.2)، والذي كان أيضا أعلى خامس معدل في العالم بعد فنزويلا وزيمبابوي والأرجنتين وجنوب السودان. وكانت إيران (41.1%) وتركيا (55.2%)

الشكل 28.2: دول منظمة التعاون الإسلامي الأولى حسب معدلات التضخم (2019)



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2020. تغطية البيانات: 54 بلدا من دول المنظمة.

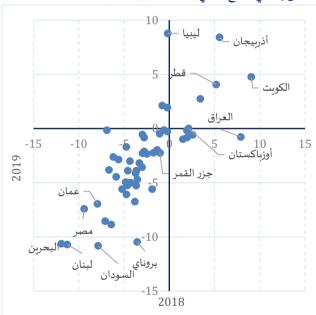
وسيرا ليون (14.8%) وأوزباكستان (14.5%) دول المنظمة الأخرى ذات أعلى معدلات التضخم في عام 2019. وبالإضافة إلى مصر ونيجيريا، كانت هذه الدول السبعة من بين أكثر 15 دولة في العالم ذات أعلى زبادة في أسعار المستهلكين.

#### **الرصيد المالى:** قامت 23 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي بتحسين الموازين المالية في عام 2019

تشير آخر الإحصاءات إلى أن سياسات التقشف المالي المعتمدة في أعقاب الأزمة المالية قد أسفرت عن تسجيل تحسن في الموازنات المالية على المستوى العالمي. إلا أن الانخفاض الحاد في أسعار البضائع الأساسية، وخاصة النفط، خلال فترة 2014-2015 أدى إلى ارتفاع في العجز المالي في جميع الدول المصدرة للنفط الرئيسية في العالم النامي. وعلى وجه الخصوص، شهدت الموازين المالية للبلدان المتقدمة تحسنا ملموسا. بينما سجلت البلدان النامية تدهورا كبيرا في وضعها المالي خلال العقد الماضي.

> خلال الفترة قيد النظر، شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تدهورا حاداً في ميزانها المالي. فالاعتماد الكبير على صادرات البضائع والسلع الأساسية يجعل العديد من دول المنظمة عرضة بشكل كبير لتقلبات الأسعار. وفي عام 2018، فقط عشر دول من دول المنظمة هي التي كانت تتمتع بفائض في ميزانها المالي. وانخفض هذا العدد إلى 8 في عام 2019 (الشكل 29.2). خلال عام 2018-2019، شهدت العديد من دول المنظمة المصدرة للنفط بعض التحسن في أرصدتها المالية في ظل انتعاش أسعار النفط. وعلى الجانب الآخر من المقياس، سجلت السودان أكبر عجز في ميزانها المالي (10.8%)، تلتها لبنان (10.7%) والبحرين (-10.6%).





المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبربل 2020. تغطية البيانات: 54 بلدا من دول المنظمة.

# الفصل الثالث التجارة والمال



















#### التجارة في السلع والخدمات

تجارة البضائع: انخفضت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي صادرات العالم إلى 9.8% سنة .2019

وفقا لإدارة الإحصاءات التجاربة التابعة لصندوق النقد الدولي، سجلت القيمة الإجمالية للصادرات العالمية من البضائع 18.3 ترىليون دولار عام 2019 مقارنة مع 18.9 ترىليون دولار المسجلة عام 2018. وانخفضت هذه القيمة، وفقا لمنظمة التجارة العالمية، من 19.5 تربليون دولار في 2018 إلى 18.9 تربليون دولار في 2019. بعد تسجيل معدلات نمو قوبة لمدة عامين متتاليين، عرفت تدفقات التجارة العالمية تراجعا نتيجة تصاعد التوترات التجاربة بين الاقتصادات الكبرى. كما أنه بالرغم من التفاوتات الصغيرة في تقديرات التجارة العالمية، انخفضت الصادرات العالمية بنسبة 3% في عام 2019. تخلق جائحة كوفيد-19 الحديثة شكوكا إضافية مؤثرة بشكل سلبي على العلاقات التجارية. وبناءً على ذلك، تم تعديل التقديرات العالمية للتدفقات التجارية بشكل تراجعي كبير. فوفقا لتقديرات منظمة التجارة العالمية، من المتوقع أن تنخفض تدفقات التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين 13% و 32% في عام 2020.

تماشيا مع هذا الاتجاه العالمي، شهدت دول منظمة التعاون الإسلامي ترجعا في إجمالي صادراتها إلى العالم. فبعد أن شهدت انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2012-2016 ووصولها إلى أدني مستوباتها عام 2016 منذ 2008، زادت صادراتها الإجمالية إلى 1.87 تربليون دولار في عام 2018، كما أفاد تقرير إدارة الإحصاءات التجاربة التابعة لصندوق النقد الدولي (الشكل 1.3). ومع ذلك، فقد تراجع إلى 1.79 تربليون دولار أمربكي في عام 2019، وهو ما

#### % من العالم وصور الدول النامية والمساح % من الدول النامية 2.5 35% 2.5 ¬ 30% 30.7% 26.5% 25.3% 28.0% 23.9% 30% 25% 2.0 2.0 23.8% 25% 20% 1.5 20% 15% 1.0 12.4% 15% 10.3% 11.6% 1.0 9.3% 9.2% 9.8% 10% 10% 0.5 0.5 5% 5% 0.0 0% 2016 2014 2014 2015 2015

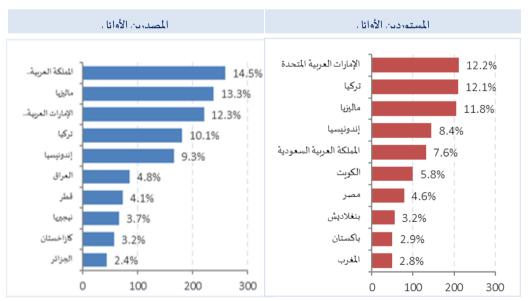
الشكل 1.3: صادرات وواردات البضائع (تربليون دولار)

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، يوليو 2020. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة، و 37 بلدا متقدما، و 116 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.



يمثل انخفاضا بنسبة 4.4% في إجمالي تدفقات الصادرات. وكان هذا المنحى التراجعي أقوى من نظيره في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة ودول العالم، ما أدى إلى انخفاض في حصص دول المنظمة من إجمالي صادرات الدول النامية الدول النامية والعالم في 2019. وبناء على ذلك، فإن حصة دول المنظمة من إجمالي صادرات الدول النامية تراجعت إلى نسبة 23.8% في 2019 مقارنة مع 24.2% عام 2018. كما اتبعت الحصة الجماعية في إجمالي الصادرات العالمية من البضائع اتجاهاً مماثلاً بين عامي 2012 و 2016، وانخفضت إلى 8.8% في 2016، وهي أدنى نسبة لوحظت منذ عام 2005. ويفسر هذا التراجع بانخفاض أسعار السلع الأساسية، بحيث تعرف دول المنظمة تركزا كبيرا. ومع ذلك، بعد أن عادت إلى 9.9% في 2018، انخفضت بشكل طفيف إلى 8.8% في 2019. ولتحقيق نمو مستدام طويل الأجل في تجارة البضائع وحصة أكبر من إجمالي الصادرات العالمية، يبدو أن دول المنظمة بحاجة لقطاعات اقتصادية أكثر تنافسية ومستوبات مهمة من التنوع وكثافة تكنولوجية عالية.

بالمثل، انخفض إجمالي واردات البضائع لمنظمة التعاون الإسلامي من 1.78 تربليون دولار في عام 2018 إلى 1.74 تربليون دولار في عام 2019 (الشكل 1.3، يمين). وعلى الرغم من انخفاض حجم الواردات، ظلت حصة دول المنظمة في الواردات العالمية من البضائع مستقرة عند 9.2% سنة 2019، بالمقارنة مع 10.4% في 2013، بينما زادت حصتها في إجمالي واردات البلدان النامية بشكل طفيف من 23.8% في عام 2018 إلى 23.9% في عام 2019. أما من حيث حصص الدول الأعضاء منفردة من مجموع صادرات البضائع من منطقة منظمة التعاون الإسلامي، الشكل 2.3: أكبر مصدري ومستوردي البضائع في منظمة التعاون الإسلامي (2019، مليار دولار أمربكي)



المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، يوليو 2020. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

فقد لوحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي صادرات دول المنظمة استمر في التمركز في عدد قليل فقط من الدول الأعضاء (الشكل 2.3، يسار). ففي عام 2019، سجلت الدول الخمس الأولى المصدرة في المنظمة نسبة 59.5% من إجمالي الصادرات من البضائع لجميع الدول الأعضاء، في حين سجلت الدول العشر الأولى نسبة 77.7%.

وكانت المملكة العربية السعودية أكبر دولة مصدرة عام 2019 بمعدل يفوق 259 مليار دولار من الصادرات السلعية وحصة 14.5% من إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي. تلتها كل من ماليزيا (238 مليار دولار، 13.3%) والإمارات العربية المتحدة (221 مليار دولار، 12.3%) وتركيا (181 مليار دولار، 10.1%) ثم إندونيسيا (166 مليار دولار، 9.3%). وبشكل عام، أدى الانخفاض في أسعار السلع الأساسية إلى ارتفاع حصص الدول المصدرة لهذه الأخيرة مقارنة مع مصدري السلع المصنعة.

ومثلما هو الحال بالنسبة للصادرات، فقد تمركزت الواردات من البضائع لدول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من الدول. وكما هو مبين في الجهة اليمني من الشكل 2.3، فقد كانت كل من الإمارات العربية المتحدة و تركيا على رأس قائمة دول المنظمة من حيث حجم الواردات من البضائع بمعدل 212 و 210 مليار دولار من الواردات على التوالي في عام 2019، وشكلتا معا نسبة 24.3% من إجمالي الواردات من البضائع في المنظمة، تلتهما كل من ماليزيا (205 مليار دولار، 11.8%) واندونيسيا (145 مليار دولار، 8.4%) ثم المملكة العربية السعودية (132 مليار دولار، 7.6%) والتي شكلت مجتمعة حصة إضافية من واردات البضائع للمنظمة بلغت 27.8 %. وتبعا لذلك، سجلت الدول الخمس الأولى المستوردة في المنظمة 52.1 % من إجمالي الواردات من البضائع لجميع الدول الأعضاء، في حين سجلت الدول العشر الأولى نسبة 71.3% في 2019.

للحفاظ على نمو اقتصادي طوبل الأجل، فإن دول المنظمة بحاجة للتقليص من الاعتماد الكبير على صادرات الوقود المعدني والسلع الأولية غير النفطية، والتي تعتمد على كثافة تكنولوجية أقل، ووضع سياسات محددة وتنفيذها لاعتماد أساليب تصنيع متقدمة لزبادة حصة السلع التكنلوجية في صادراتها، وهذا الأمر ضروري أيضا لزبادة القدرة التنافسية للمنتجات القابلة للتداول في أسواق التصدير الدولية.

تجارة الخدمات: سجل إجمالي صادرات خدمات منظمة التعاون الإسلامي أعلى مستوى في عام 2019، لكنه يمثل أقل من 7% من صادرات الخدمات العالمية.

يلعب قطاع الخدمات دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي وفي نمو الدول وتنميها، بل هو أيضا عنصر حاسم في التقليص من حدة الفقر والحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والمياه والصحة. وقد برز قطاع الخدمات كأكبر قطاع في الاقتصاد، مسهما في نمو الحصص في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والشغل. وحسب إصدارات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2020 وقاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية التابع للأمم المتحدة، فإن قطاع الخدمات مثل في المتوسط نسبة 67%-68% من القيمة المضافة العالمية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010-2018 كما يتوسع بسرعة أكبر من القطاعين الآخرين الرئيسيين في الاقتصاد، خاصة الزراعة والصناعة. وبمثل القطاع أكثر من نسبة 50% من فرص العمل في جميع أنحاء العالم. كما تشكل تجارة الخدمات أكثر من 20% من تجارة السلع والخدمات العالمية إضافة إلى حصة كبيرة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى القطاع (الأونكتاد، 2019).



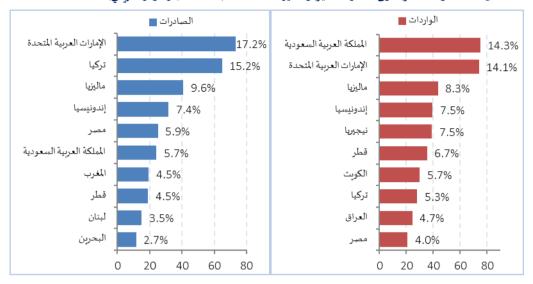
#### الشكل 3.3: صادرات وواردات الخدمات (مليار دولار أمريكي)

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية. يوليو 2020. تغطية البيانات: [الصادرات] 53 دولة من المنظمة و 36 من الدول النامية و 87 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة. [الواردات] 40 دولة من المنظمة و 36 دولة نامية و 88 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

ومع ذلك فإن هذه الأرقام لا تترجم إلى وجود قوي في حجم التجارة العالمية. ففي عام 2019، بلغ مجموع صادرات الخدمات العالمية 6.1 تريليون دولار فقط مقارنة مع 18.3 تريليون دولار من صادرات البضائع في نفس العام. ووفقاً لإحصائيات منظمة التجارة العالمية، قامت دول منظمة التعاون الإسلامي بتصدير خدمات بقيمة 427 مليار دولار في عام 2019، وهو أعلى رقم تسجله المنظمة (الشكل 3.3، يسار)، من ناحية أخرى، انخفض إجمالي واردات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي إلى 525 مليار دولار أمريكي في عام 2019 من 589 مليار دولار أمريكي في عام 2018 (الشكل 3.3 على اليمين)، مما ساعد على التقليل من العجز التجاري في الخدمات، كما تمت مناقشته لاحقًا في هذا الجزء.

تواصل دول منظمة التعاون الإسلامي المساهمة في صادرات الخدمات العالمية بمعدلات أقل نسبيا. بحيث بقيت الحصة الجماعية لدول المنظمة في إجمالي صادرات الخدمات العالمية مستقرة بين 6.7% و 6.9% خلال فترة . 2019-2014، في حين تقلبت حصة الواردات من الخدمات العالمية بين 9.0% و 11.3% خلال نفس الفترة. واعتبارا من عام 2019، استأثرت دول المنظمة كمجموعة بحصة 6.9% من صادرات الخدمات و 9.0% من واردات الخدمات العالمية (الشكل 3.3).

يظهر الشكل 4.3 الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب أحجام صادراتها ووارداتها من الخدمات. ففي عام 2019، كانت الإمارات العربية المتحدة المصدر الأول للخدمات بحيث سجلت 73.5 مليار دولار من الصادرات وحصة 17.2% من إجمالي صادرات الخدمات لدول المنظمة (الشكل 43.3، اليسار). وتلتها كل من تركيا (64.9 مليار دولار، 15.2%) وماليزيا (40.9 مليار دولار، 9.6%) وإندونسيا (31.6 مليار دولار، 8.8%) ثم مصر (23 مليار دولار، 5.8%). وفي عام 2019، شكلت الدول العشر الأولى في المنظمة نسبة 76.2% من إجمالي صادرات



الشكل 4.3: الدول العشر الأولى الأكثر تصديرا واستيرادا للخدمات (2019، مليار دولار أمربكي)

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية. تغطية البيانات: [الصادرات] 53 دولة من المنظمة؛ [الواردات] 40 دولة من دول المنظمة. تشير النسب المئوية إلى حصة كل بلد معني في إجمالي صادرات أو واردات منظمة التعاون الإسلامي.

الخدمات في المنظمة. وفيما يتعلق بواردات الخدمات، سجلت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة بلغت 75 مليار دولار وحصة 14.3% من إجمالي واردات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي، وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة (74.1 مليار دولار، 14.1%) وماليزيا (43.5 مليار دولار، 8.3%) واندونسيا (39.4 مليار دولار، 7.5%) ثم نيجيريا (39.1 مليار دولار، 7.5%). وشكلت الدول العشر الأولى المستوردة للخدمات في منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة حصة 78.1% من إجمالي واردات الخدمات في دول المنظمة.

**الميزان التجاري:** تعد دول منظمة التعاون الإسلامي مصدراً صافياً للسلع، لكنها تظل مستورداً صافياً للخدمات في عام 2019.

تشير التحليلات أعلاه المتعلقة بتجارة البضائع والخدمات المذكورة أعلاه إلى أن دول المنظمة لا تضطلع بدور كاف في الأنشطة الاقتصادية العالمية. ومع الانخفاض المفرط في التدفقات التجاربة التي لوحظت في عام 2019، فإن مساهمتها في التدفق العالمي للسلع والخدمات لا تزال دون إمكاناتها. فالعوامل المتمثلة في عدم كفاءة مستوبات القدرات في التصنيع والخدمات تجعلها أقل تنافسية في الأسواق الدولية ومُصدِّرا صافياً لكل من السلع والخدمات.

كما هو مبين في الشكل 5.3 (يسار)، أصبحت دول منظمة التعاون الإسلامي مستورداً صافياً لمنتجات التصنيع خلال 2015-2017، ما يُعزي أساسا إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية. وفي عام 2018، سجلت دول المنظمة كمجموعة مرة أخرى فائضا بمبلغ 87 مليار دولار أمربكي. وتراجع هذا المبلغ ليسجل 53 مليار دولار أمربكي في 2019. ومن جهة أخرى، ظلت دول المنظمة مستوردا صافيا للخدمات خلال الفترة قيد النظر. ومع ذلك، أظهر

العجز التجاري في الخدمات بعض علامات التحسن لكن انخفض إلى أدنى مستوى له عند 98 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

وإجمالاً، سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي عجزا تجاربا بلغ 45 مليار دولار أمريكي فقط في عام 2019، على خلاف سنة 2018 حيث سجلت 95 مليار دولار أمريكي. ومن أجل أن تصبح مصدرة صافية لكل من السلع والخدمات والاستمرار في تحقيق فوائض مستقرة في التجارة، تحتاج دول المنظمة إلى الارتقاء بقدراتها الإنتاجية الحالية لتحويل وجهة اقتصاداتها نحو قطاعات ومنتجات ذات قيمة مضافة أعلى لتصبح أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية في أكبر عدد من المنتجات.



الشكل 5.3: الميزان التجاري للمنظمة في السلع والخدمات (مليار دولار)

المصدر: بيانات إدارة الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية. تغطية البيانات: [السلع] 56 دولة من منظمة التعاون الإسلامي، [الخدمات] 53 دولة من منظمة التعاون الإسلامي

■ التجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي: حصة التجارة البينية من إجمالي التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي التي تراجعت في عام 2019.

تسجل تدفقات الصادرات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة مطردة منذ عام 2016، بحيث ارتفعت من مستوى 254 مليار دولار أمريكي حتى 331 مليار دولار عام 2019. (الشكل 6.3، يسار) وعلى مدى السنوات الثلاثة الماضية، زادت الصادرات البينية في المنظمة بنسبة تتجاوز 30%، وهو إنجاز كبير. ومع ذلك بقى هذا الرقم دون إجمالي القيم المسجلة عام 2012. بالنظر إلى الانخفاض الطفيف في الصادرات العالمية للمنظمة، فإن الزيادة في الصادرات البينية في عام 2019 تُترجم إلى حصة أعلى من التدفقات التجارية البينية للمنظمة. وبقيت التدفقات التجارية فيما بين بلدان المنظمة متأرجحة بين نسبتي 18% و 19% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2019 (الشكل 6.3) يمين). على الرغم من الهبوط الحاد في 2018 لنسبة 18.1%، تمكنت بلدان منظمة من رفع معدل

تدفقات التجارة البينية إلى مستوى 19% عام 2019. لكن هذا النمو البطيء في تدفقات التجاة بين بلدان المنظمة يقلل من احتمالات تحقيق الهدف المتمثل في الوصول لمعدل 25% المحدد في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي العشري (OIC-2025). وهذا يتطلب المزيد من الجهود لتنشيط الزخم التصاعدي من خلال الاتفاقيات التجاربة والاستثمارية الثنائية والمتعددة الأطراف والشراكات بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

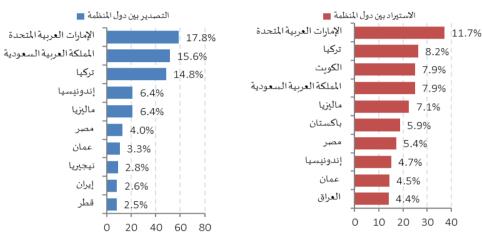
لزبادة حصة التجارة بين الدول الأعضاء في مجموع تجارة البضائع الخاصة بها، لا ينبغي لدول المنظمة التركيز فقط على تفعيل نظام الأفضليات التجاربة لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) بمشاركة أوسع من الدول الأعضاء، ولكن أيضا تعزيز التنوع والمنافسة في المنتجات القابلة للتداول مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والفوائد المتبادلة من التجارة. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في تشغيل النظام بطيء نوعا ما.



الشكل 6.3: تجارة البضائع البينية في المنظمة (مليار دولار أمريكي)

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، يوليو 2020. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

على مستوى فرادي البلدان، يظهر الشكل 7.3 (يسار) الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث حجم صادراتها البينية. في عام 2019، سجلت الدول العشر الأولى المصدرة فيما بين دول المنظمة ما يقارب 61.0% من إجمالي الصادرات البينية فها، في حين سجلت الدول العشر الأكثر تصديرا نسبة 76.2%. واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى برصيد بلغ 58.8 مليار دولار ونسبة 17.8% من إجمالي الصادرات البينية لدول المنظمة، وتلتها كل من المملكة العربية السعودية (51.7 مليار دولار، 15.6%) وتركيا (48.8 مليار دولار، 14.8 %) واندونىسيا(21.3 مليار دولار، 6.4%) ثم ماليزيا (21.3 مليار دولار، 6.4%). ويصف لنا الشكل 7.3 (يمين) الدول الأولى في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الواردات البينية. ففي عام 2019، كانت الإمارات العربية المتحدة المستورد الأول من دول المنظمة بحجم بلغ 37.2 مليار دولار أمريكي وحصة 11.7% في المجموع، تلتها كل من تركيا بمقدار 26.2 مليار دولار أمريكي وحصة 8.2% ثم الكويت بمعدل 25.1 مليار دولار أمريكي وبحصة 9.7%. وشكلت الدول الخمس الأولى في المنظمة حصة 42.7% من إجمالي الواردات البينية للمنظمة في الوقت الذي بلغت فيه حصة الدول العشر الأولى 67.7% عام 2019.



الشكل 7.3: الصادرات والواردات السلعية البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي (2019، مليار دولار أمربكي)

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، يوليو 2020. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

يوضح الجدول 1.3 عدد أزواج البلدان التي لا يوجد فيها تدفقات تجارية. توفر دائرة الإحصاءات التجارية التابعة لصندوق النقد الدولي معلومات عن 3192 زوج من دول المنظمة، لم تبلغ 1041 منها عن أي واردات في 2019. فقد كان هذا الرقم 1357 في عام 2005 و 1053 في عام 2015. كما أن انخفاض عدد أزواج الدول دون تدفقات تجارية هو مؤشر على الشراكة المتنامية بين دول منظمة التعوان الإسلامي. كما يوضح الجدول 1.3 أيضا عدد البلدان التي يزيد حجم التدفقات التجارية فيها على مليون وأكثر من مليار. ومع مرور الوقت تزايد عدد أزواج البلدان التي يبلغ مجموع السلع المستوردة فيها أكثر من مليون دولار أمريكي ومليار دولار أمريكي. ويدل هذا على أن دول المنظمة لا تتاجر مع بعضها البعض فقط، بل تتاجر بكميات متزايدة مع مرور الزمن.

المجموع الاستيراد < 1 مليار الاستيراد < 1 مليون الاستيراد > 1 مليون واردات معدومة 3192 25 984 826 1,357 2005 58 1,094 1,171 3192 869 2010 3192 60 1,157 922 1053 2015 77 3192 1,152 922 1041 2019

الجدول 1.3: عدد أزواج الدول معدومة الواردات

المصدر: حسابات موظفي سيسرك على أساس اتجاه صندوق النقد الدولي لإحصاءات التجارة

# 3.2 الاستثمار والتمويل

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: تراجعت حصة دول المنظمة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى نسبة 6.9% عام 2019، بعد ارتفاعها لسنتين متتاليتين.

بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنى المباشر الواردة العالمية 1.54 تربليون دولار عام 2019، مما يمثل ارتفاعا بأكثر من 45 مليار دولار عن قيمة العام الذي قبله البالغة 1.5 تربليون دولار والذي يقابل نسبة ارتفاع معدلها 3%. بعد الانخفاض الكبير من مستوى تاريخي مرتفع بلغ 2 تربليون دولار أمريكي في عام 2015 إلى 1.7 تربليون دولار أمربكي في عام 2017 و 1.5 تربليون دولار أمربكي في عام 2018، يمكن أن تكون هذه الزبادة الطفيفة علامة على تحسن تدفقات الاستثمار العالمية. ومع ذلك، من المتوقع أن تتسبب أزمة كوفيد-19 في انخفاض حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي 2020 و 2021. فوفقًا للأونكتاد (2020 أ)، من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة تصل إلى 40% في عام 2020، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل من تربليون دولار لأول مرة منذ عام 2005. من المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5% و10% أخرى في عام 2021.

وبوضح الشكل 8.3أ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع الدول النامية غير الأعضاء والدول المتقدمة. وللحظ أنه خلال الفترة قيد النظر سجلت هذه التدفقات إلى دول المنظمة عموما معدلات أقل من المتوقع. فبعد بلوغ 142 مليار دولار أمربكي في عام 2012، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء بشكل مستمر حتى عام 2016 لتصل 103.6 مليار دولار. ففي عام 2017، ارتفعت القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة للمرة الأولى منذ عام 2011، بحيث سجلت 109.3 مليار دولار، أي ما يعادل زبادة بنسبة 5.5% مقارنة بالعام السابق. وارتفعت بشكل طفيف في 2018 لتسجل مبلغ 110.7 مليار دولار أمريكي. وفي 2019 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة بنسة 3.6% وسجلت 106.7 مليار دولار.

من ناحية أخرى، عرفت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية انخفاضا بارزا خلال معظم السنوات على مدى العقد الماضي. وبعد أن وصل إلى أدنى قيمة له عند 5.2% في 2015 و 2016، انتعش مرة أخرى وبلغ 7.4% في 2018 (الشكل 3.8ب). ومع ذلك، نظرا للزبادة في تدفقات الاستثمار الأجنى المباشر العالمية وانخفاض التدفقات الوافدة إلى بلدان المنظمة، انخفضت حصة بلدان هذه الأخيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية مرة أخرى وظلت عند 6.9% في عام 2019. ومع ذلك، فقد ظلت حصتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصادات النامية في انخفاض مستمر على مر السنين وسجلت 18.2% في عام 2019.





المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية الأونكتاد، يوليوز 2020. تغطية البيانات: 56 دولة من المنظمة، 109 دول غير المنظمة، و37 دولة متقدمة.

يبدو أن توقعات السنوات القادمة قاتمة إلى حد ما. ومع افتراض أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي سوف تشهد انخفاضا بنفس الحجم (حوالي 40%) في عام 2020، من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنى المباشر إلى دول المنظمة إلى أقل من 64 مليار دولار في 2020. وهو انخفاض أقوى بكثير في تدفقات الاستثمار مقارنة بالأزمات المالية العالمية 2008-2009، حيث شهدت دول المنظمة انخفاضا من 173 مليار دولار أمرىكي في 2008 إلى 132 مليار دولار أمريكي في 2009، أي ما يعادل تراجعا يقارب 23% من إجمالي التدفقات. وللحد من آثار الوباء، تحاول العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم تسريع إجراءات الموافقة على الاستثمار، وتعزيز الاستخدام المكثف للأدوات والمنصات الإلكترونية، وتقديم خطط حوافز للبحث والتطوير المتعلق بالصحة للتخفيف من الأثر على تدفقات الاستثمار والشركات المحلية (UNCTAD, 2020b).

من حيث مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الصعيد العالمي 36.5 تريليون دولار عام 2019. وسجلت دول منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة 2.1 تريليون دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر

في عام 2019 (الشكل 8.3ج) وعلى الرغم من أن أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المنظمة قد ارتفعت بنسبة 50% تقريبا منذ عام 2010، إلا أن هذه الزيادة كانت أقل من النمو في مجموعات الدول الأخرى، مما أدى إلى انخفاض في حصة الاستثمار الأجنى المباشر العالمي في عام 2010 من 6.5% إلى 5.5% في عام 2019. وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الأكبر من رصيد الاستثمار الأجنى المباشر الوارد لعام 2019 يعود للدول المتقدمة، والتي سجلت مجتمعة اكثر من 75%.

وكما هو الحال في باقي مجموعات الاقتصاد الكلي الرئيسية لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي، أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول أيضا مستوى عال من التركيز، بحيث يتوجه الجزء الأكبر منها إلى عدد قليل فقط من هذه الدول. واستأثرت الدول الخمس الأولى في المنظمة ذات أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنى المباشر الواردة بحصة 58.4% من إجمالي التدفقات للمنظمة، في الوقت الذي بلغت فيه حصة الدول العشر الأولى 73.8% (الشكل 9.3، يسار). وفي عام 2019، احتلت إندونيسيا الصدارة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة التي بلغت فيها 23.4 مليار دولار، وحصة 22.0% من إجمالي التدفقات إلى دول المنظمة، وتلتما كل من الإمارات العربية المتحدة (13.8 مليار دولار، 12.9%) ومصر (9.0 مليار دولار، 8.4%) وتركيا (8.4 مليار دولار، 7.9%) ثم ماليزيا (7.7 مليار دولار، 7.2%).

التدفقات الأرصدة السعودية 11.3% إندونيسيا 22.0% إندونىسيا الإمارات العربية المتحدة 12.9% مالنزيا 8.1% 8.4% تركيا 7.9% تركيا 7.9% الإمارات العربية المتحدة 7.4% ماليزيا 7.2% كازاخستان 7.1% 4.3% السعودية نيجيريا 3.1% نيجيريا 2.9% عمان لبنان 3.3% كازاخستان 2.9% المغرب 3.2% أوزىكستان 2.1% 100 0 200 5 10 15 20 25

الشكل 9.3: الدول العشر الأولى الأكثر استقطابا لتدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (2019، مليار الدولار الأمريكي)

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد، يوليو 2020. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

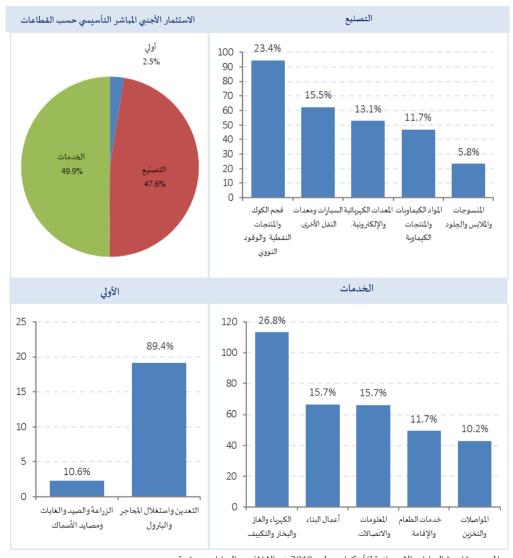
تمت ملاحظة نفس الوضع أيضا على مستوى إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، بحيث استقطبت الدول الخمس الأولى 45.7% منه إلى منظمة التعاون الإسلامي في حين استقطبت الدول العشر الأولى نسبة 70.1%. وبمبلغ 236 مليار دولار من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (11.3% من مجموع المنظمة)،



احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول المنظمة بأعلى معدل عام 2018. وتلتها كل من إندونيسيا (233 مليار دولار، 11.1%) وماليزيا (169 مليار دولار، 2.9%) ثم الإمارات العربية المتحدة (154 مليار دولار، 7.4%).

عموما، يشير هذا الوضع إلى أن أغلبية دول المنظمة ما زالت غير قادرة على وضع أطر اقتصادية مواتية وتزويد الأعمال التجارية الأجنبية ببنية تحتية تنظيمية ومادية ملائمة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لذلك، فإنه يتعين على دول المنظمة بشكل عام اتخاذ إجراءات سريعة لتعزيز بيئة الأعمال حتى تصير ملائمة أكثر وتجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، لابد من القيام بإصلاحات

الشكل 10.3: توزيع الاستثمارات التأسيسية عبر العالم، حسب القطاعات (2019، مليار دولار أمريكي)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد، يوليو 2019. تم الإبلاغ عن البيانات مجمّعة.

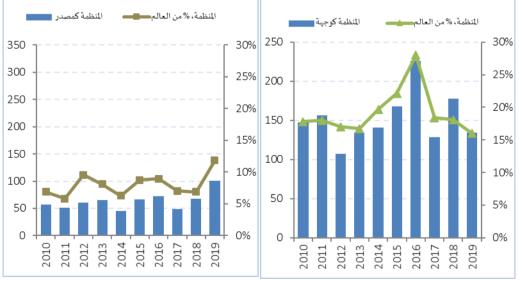


لتحسين مناخ الأعمال وتقديم حوافز استثمارية وفقا لاحتياجات كل من المستثمرين المحليين والأجانب، وهذا الأمر بدوره يتطلب توفر بنية تحتية ملائمة بالإضافة إلى الاستثمار في التقنيات الحديثة لتعزيز قدراتها الإنتاجية، الشيء الذي ما يزال يشكل تحديا كبيرا أمام العديد من هذه الدول.

تعتبر قيمة الاستثمارات التأسيسة من المؤشرات المهمة لتقييم الاتجاهات المستقبلية. كما يوفر توزيعها معلومات مهمة بشأن القطاعات الرئيسية والفرعية حيث يرغب المستثمرون الاستثمار أكثر. وبشير التوزيع العالمي للاستثمارات الجديدة المعلنة إلى أن أقل من 3% فقط منها ستذهب إلى القطاعات الأولية (الشكل 10.3، يسار علوي)، في حين أن معظم هذه الاستثمارات سيتم تخصيصه في صناعات التعدين والمحاجر والبترول (شكل 10.3، يسار سفلي). ومن المتوقع أن يحصل قطاع الصناعات التحويلية على 47.6% من الاستثمارات المستقبلية، حيث تعتبر المنتجات النفطية والمعدات الكهربائية والمركبات الآلية من أهم الصناعات التي يرجح أن تتلقى استثمارات عالمية أكبر (الشكل 10.3، أعلى اليمين). ومن جهة أخرى، سيتدفق نصف الاستثمارات إلى قطاع الخدمات، بما يشمل الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه، كما يتوقع أن تتلقى خدمات الأعمال التجاربة أكبر حصة في تدفقات الاستثمارات إلى قطاع الخدمات (الشكل 10.3، يمين سفلي). وسيكون لتوزيع الاستثمارات عبر القطاعات أيضاً آثاراً على التنمية الصناعية.

يوضح الشكل 11.3 قيمة الاستثمارات المسجلة في الاستثمارات التأسيسية منذ عام 2010، كانت دول منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، مصدر تدفقات الاستثمار العالمي بحوالي 77، لكن ارتفعت هذه النسبة إلى 11.8% في عام 2019 (يسار). ومن ناحية أخرى، تم الإعلان عن تدفق حوالي 20% من التدفقات الاستثمارية العالمية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة قيد الدراسة، والتي من المتوقع أن تنخفض إلى 16% في عام 2019، وهي نسبة أقل بكثير من معدل 28% الذي تم تحقيقه سنة 2016 (يمين). وبناء على ذلك، تتلقى

# الشكل 11.3: الاستثمارات التأسيسية في دول المنظمة (مليار دولار أمربكي)

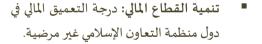


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات إحصاءات الأونكتاد. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.



دول المنظمة استثمارات أكبر بكثير من تلك التي يوجهونها إلى الخارج، وذلك فقا لإحصاءات الاستثمارات التأسيسية المعلنة.

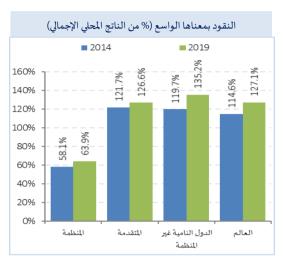
من الواضح أن تدفقات الاستثمار إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ليست بمستويات مرغوبة، وأن الاستثمارات المعلنة تقدم آفاقًا محدودة للتحسين. وفي هذا الصدد، هناك حاجة لمزيد من التدخلات السياسية للحد من عوائق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال لتشجيع تدفق الاستثمارات إلى دول المنظمة، كما أنه من المهم أيضا تعزيز تدفقات الاستثم ار البيني فيها. ويتوقف تحقيق النجاح في إبراز إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير على إرادة واضعي السياسات في هذه الدول في اعتماد بعض واضعي السياساتية الملموسة للتقليص من حجم الحواجز التي تعيق التجارة والاستثمار وإلغاء أو الحواجز التي تعيق التجارة والاستثمار وإلغاء أو تسهيل نظم منح التأشيرة وتسهيل إجراءات التحويلات الرأسمالية بين الدول الأعضاء فها.



يمكن لكل نظام مالي سليم أن يمهد الطريق لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة من خلال، ضمن مجموعة أخرى من الأمور، تخصيص المدخرات المحلية بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وقد نال هذا الدور بالفعل نصيبا كبيرا من الاهتمام من حيث تأثيراته على النمو الاقتصادي، وفي الأدبيات حصل إجماع قوي على أن الوسطاء الماليين الذين يعملون بشكل جيد لهم تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

ومن المؤشرات الشائع استخدامها لتحديد درجة التعميق المالي هي نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط تسجيل معدلات

## الشكل 12.3: تنمية القطاع المالي



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 51 بلدا من دول المنظمة و15 من الدول المتقدمة، و86 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

# الشكل 13.3: تنمية القطاع المالي، دول المنظمة الأولى (2019)



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: من أصل 51 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر حولها البيانات بعد عام 2017. عالية بصفة عامة بسيولة مالية وتعمق مالي كبيرين. وكما هو مبين في الشكل 12.3، فقد سجل متوسط حجم النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلى الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي نسبة 63.9% عام 2019 مقارنة بما يقارب 135% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 127% في المتوسط العالمي. وعلى ما يبدو، فإن القطاع المالي في الدول الأعضاء ما يزال متخلفا في مجال توفير السيولة الكافية وفرص أفضل للاستثمار في الاقتصاد بتكلفة أقل.

وتتفاوت درجة الإنماء المالي بشكل كبير بين الدول الأعضاء في المنظمة، بحيث أنه في الوقت الذي تتوفر فيه بعض هذه الدول على أنظمة مالية نسبيا أكثر تقدما بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمينات وغيرها من المؤسسات المالية، إضافة إلى نظم رقابية وإشرافية مالية فعالة، تعرف الكثير من الدول الأخرى تأخرا في مراحل تطورها المالي، وهذا بدوره يوفر مجالا كبيرا لتحسين النظم المالية في دول المنظمة.

أخذا بعين الاعتبار الطرح المقبول على نطاق واسع والقائل بأن التعميق المالي يحمل في طياته مزايا تنعكس بإيجاب على استقرار الاقتصاد، ولو بتحفظ، يبدو أن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي لا تنعم بهذه المزايا. مع ذلك، هناك بعض الدول التي يمكن استثناؤها من هذا الحرمان مثل لبنان وليبيا وماليزيا حيث يفوق العمق المالي متوسط مستوى البلدان المتقدمة، قياسا بحجم النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلى الإجمالي. ففي لبنان على سبيل المثال، بلغ إجمالي حجم النقود بمعناها الواسع الذي يشمل جميع النقود بمعناها الضيق والودائع، من بين أمور أخرى، أكثر من ضعف حجم الناتج المحلى الإجمالي (260.1%)، كما هو موضح في الشكل 13.3. أما في ليبيا وماليزيا والمغرب والأردن والكوبت فقد فاق الحجم النسبي للنقد بمعناه الواسع إلى الناتج المحلى الإجمالي عتبة 100%.

وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، فإن من شأن التعميق المالي، من خلال زبادة حجم المعاملات المالية، أن يعزز من قدرة النظام المالي في بلد معين على التدخل في تدفقات رؤوس الأموال دون حصول تقلبات كبيرة في أسعار الأصول وأسعار الصرف (IMF, 2011). ومعلوم أن الأسواق المالية الأكثر عمقا قادرة على خلق مصادر بديلة للتمويل في السوق المالي المحلى في فترات التوتر الدولي، واضعة الحد للآثار السلبية غير المباشرة، كما اتضح في الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

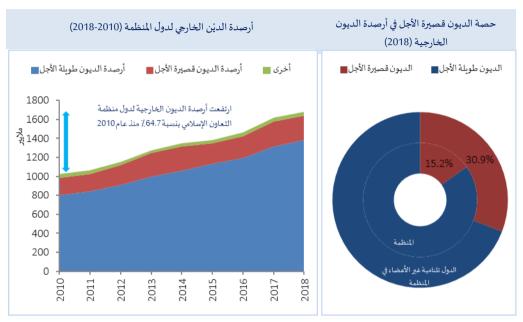
غير أن الأدلة تشير إلى أن الأسواق المالية الأكثر عمقا يمكنها أيضا استقطاب تدفقات رأس المال المتقلبة، ما يزبد من تعقيد عملية تدبير الاقتصاد الكلي في اقتصاد البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعميق المالي أن يحدث بسرعة كبيرة جدا، مما يؤدي إلى ازدهار الائتمان وكساد كنتيجة لذلك. وعلى المستوى المنهجي، إذا ما تم تدبير كل هذه العوامل على الوجه السليم، فإنه يمكن الحد من الحاجة إلى تكديس الأصول الأجنبية، وعلى المستوى العالمي، تعزيز التكيف العالمي.

الديْن الخارجي: ازدادت أرصدة الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 64.7% منذ عام 2010، بينما بلغت الديون طوبلة الأجل أكثر من 84% من إجمالي الديون في عام 2018.



أظهر إجمالي الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي توجها تصاعديا خلال العقد الأخير. ففي عام 2018، نما إجمالي الدين الخارجي لدول المنظمة بنسة 3.9% مقارنة بالعام الذي قبله وسجل 1.68 تريليون دولار. وما تزال 21 دولة عضوا في المنظمة مصنفة ضمن الدول الفقيرة المثقلة بالديون من قبل البنك الدولي. وتماشياً مع





المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يوليوز 2020. تغطية البيانات: [يسار] 44 بلدا من دول المنظمة؛ [يمين] 44 بلدا من دول المنظمة و 77 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

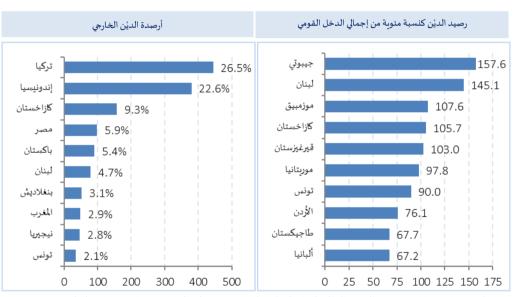
الزيادة في حجم الديون بالأرقام المطلقة، يوضح الشكل 14.3 (يسار) حجم الديون الإجمالية لدول المنظمة وتوزيعها على مر السنين، إذ زادت أرصدة الدين الخارجي لدول المنظمة بنسبة 64.7% منذ عام 2010. وخلال الفترة نفسها، ارتفع الدين الخارجي للدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 81% ليصل إلى 6.13 تربليون دولار أمريكي في عام 2018.

من حيث هيكل الاستحقاق للدين الخارجي، لا يزال نصيب الديون قصيرة الأجل منخفضا مقارنة بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، ازداد نصيها في بلدان هذه الأخيرة مع مرور الوقت. واعتبارا من عام 2018، بلغت الديون قصيرة الأجل 15.2% من إجمالي الدين الخارجي لدول المنظمة، في حين كانت 30.9% من إجمالي الديون للدول النامية غير الأعضاء فيها ديوناً قصيرة الأجل (شكل 14.3، يمين).

على مستوى كل دولة على حدة، ظلت تركيا الدولة العضو الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2018 حيث بلغت ديونها 445 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 26.5% من إجمالي الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها بيانات. وتلت تركيا كل من إندونيسيا (380 مليار دولار) وكازاخستان (157 مليار

دولار) ومصر (99 مليار دولار) ثم باكستان (91 مليار دولار). تشكل تركيا واندونىسيا مجتمعتين 49% من إجمالي الديون الخارجية لدول المنظمة (15.3، يسار).

ومع ذلك، ونظرا لحجم الناتج الاقتصادي للبلد، فإنه قد يكون ضربا من التضليل النظر للحجم المطلق لرصيد الدين. وفي هذا الصدد، تعتبر نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي وسيلة لتوفير صورة أكثر دقة عن مديونية البلاد، ما يسمح بتكييفها مع حجم الدخل القومي الإجمالي. ومن حيث الحجم النسبي للديون الخارجية من إجمالي الدخل القومي الإجمالي، كانت دجيبوتي أكثر دول المنظمة مديونية سنة 2018 بنسبة 157.6% إلى الدخل القومي الإجمالي (الشكل 15.3، يمين)، وتلتها لبنان (145.1%)، وموزمبيك (107.6%)، وكازاخستان (105.7%)، وقىرغىزستان (103%).



الشكل 15.3: دول المنظمة الأولى المثقلة بالديون (2018)

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يوليوز 2020. تغطية البيانات: 44 بلدا عضوا في المنظمة.

في ظل مواجهة جائحة كوفيد-19، تبنت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي حزم تحفيز اقتصادي كبيرة للحد من آثار الوباء وحماية الشركات والأسر المتضررة. وتواجه بعض دول منظمة التعاون الإسلامي قيودا كبيرة في تنفيذ حزم تحفيزية فعالة بسبب خسائر الإيرادات وانخفاض احتياطياتها. فقد أدت الاضطرابات المالية في الأسواق المالية العالمية بالفعل إلى هروب رؤوس الأموال، وكان ذلك عكس التدفقات الاستثمارية، وتخفيض قيمة العملة. وإلى جانب الخسائر الكبيرة في الإيرادات، تصبح خدمة الديون صعبة خاصة بالنسبة للحكومات، مع احتمال أكبر للإفلاس وزبادة الإخفاقات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يزداد إجمالي الديون الخارجية في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دول منظمة التعاون الإسلامي بسبب الإنفاق العام الضخم للتصدى للوباء.

■ الاحتياطات: ظل إجمالي احتياطيات دول منظمة التعاون الإسلامي مستقراً عند حوالي 1.6 تربليون دولار أمريكي منذ عام 2016.

وللحماية من الصدمات الخارجية الفجائية، غالبا ما يتم اللجوء للاحتياطات باعتبارها وسيلة ناجعة في تحقيق ذلك. وقد ازداد إجمالي الاحتياطيات النقدية العالمية بما في ذلك الذهب من 11.7 تربليون دولار عام 2015 إلى 13.1 تربليون دولار في 2019. و تعود 5.5 تربليون دولار من هذا المبلغ للدول المتقدمة في حين تعود 7.6 تربليون دولار المتبقية للدول النامية (الشكل 16.3). وقد اتبعت الاحتياطيات الإجمالية لدول منظمة التعاون الإسلامي

الشكل 17.3: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الشكل 16.3: الاحتياطات، بما في ذلك الذهب (بليار دولار إجمالي احتياطات الواردات بالأشهر (2019) أمريكي



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يوليوز 2020. تغطية البيانات: 38 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر حولها البيانات بعد عام

إجمالي احتياطات الواردات بالأشهر

17.3

13.7

13.0

12.3 6.9

6.8

6.8

6.3

لينيا (2018)

لبنان (2018)

العراق (2018)

جزر القمر (2018)

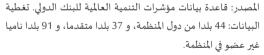
أفغانستان

أوزبكستان

إندونيسيا

بروناي الكويت (2018)

المملكة العربية السعودية



اتجاهاً مماثلاً للمجموع العالمي، الذي انخفض خلال الفترة ما بين 2013 و 2016 من 1.94 تريليون دولار إلى 1.57 تريليون دولار. ومع ذلك، فقد ظلت مستقرة عند 1.58 تريليون دولار أمريكي خلال عامي 2017 و 2018. وارتفعت قليلا إلى 1.63 تريليون دولار أمريكي في عام 2019. و مع ذلك، فإن حصة هذه الدول من الاحتياطات العالمية قد تراجعت بشكل مستمر من نسبة 15.3% المسجلة عام 2013 إلى 12.4% عام 2019.

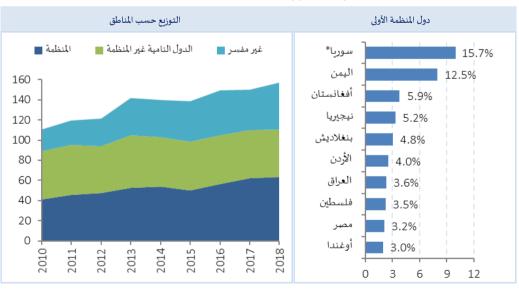
واعتبارا من 2019، استأثرت الدول النامية بعصة 58.1% من إجمالي الاحتياطات العالمية. ويمكن تفسير العصة المتزايدة للبلدان النامية في الاحتياطيات العالمية إلى حد كبير بتدفقات التجارة المتزايدة والفوائض التجارية الناتجة عن بعض الاقتصادات الناشئة مثل الصين وغيرها من البلدان الصناعية الحديثة في آسيا، وكذلك البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط. كما لعبت المحاولات الإصلاحية في المجال المالي في بعض

البلدان النامية (خاصة تلك التي تعاني من عجز مزمن في الحسابات الجاربة) لتحسين وضع احتياطها دوراً في ذلك. وببدو أن تحرير حساب رأس المال في بعض الدول النامية قد أسفر عن الحاجة إلى تكديس الاحتياطات كضمان ضد التقلبات المالية بما في ذلك التوقف المفاجئ لتدفق رأس المال أو انتكاسته.

ومن جهة أخرى، يظهر الشكل 17.3 الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب حجم الاحتياطات لأشهر من الواردات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2018-2019. فقد تصدرت ليبيا قائمة هذه الدول باحتياطي يعادل 50.6 شهرا من الواردات، في حين تلتها المملكة العربية السعودية باحتياطي يعادل 28.1 شهرا. وبالإضافة إلى لبنان وأفغانستان والعراق وأوزباكستان، فاقت احتياطيات ستة دول من المنظمة أكثر من 12 شهرا من وإرداتها.

المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات: ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات التحويلات الشخصية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي خلال العام الماضي.

ما تزال المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا مهما من مصادر التمويل للعديد من الدول النامية، بما في ذلك بعض دول منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2018، بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية 165.8 مليار دولار مقارنة مع 146.7 مليار دولار عام 2015 (الشكل 18.3، يسار). ومع ذلك، لا تظهر الإحصاءات أين تدفقت كل هذه الأموال، حيث تشير البيانات إلى أن كل دولة على حدة تمثل 66% من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. وبناء على ذلك، بقيت أكثر من 33% من هذه الأخيرة غير مبررة. ومن أصل 110.5



الشكل 18.3: المساعدة الإنمائية الرسمية، الواردة، مليار دولار

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يوليوز 2020. تغطية البيانات: 50 بلدا من دول المنظمة و 97 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة. ملاحظة: لا يتم الإبلاغ عن حوالي 28% من الإحصاءات العالمية على المستوى القطري. (\*) العضوبة في منظمة التعاون الإسلامي هي معلقة حاليا. مليار دولار أمريكي من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تتوفر بيانات قطرية حولها، تدفق 57.7% منها إلى دول منظمة المتعاون الإسلامي في عام 2018. وهو أيضا أعلى حصة تمت ملاحظتها منذ عام 2006.

ففي عام 2018، استأثرت الدول الأعضاء الخمس الأولى بنسبة 44.1% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في اتجاه دول المنظمة، بينما نالت الدول الأعضاء العشر الأولى 65.5% منها (الشكل 18.3، يمين). واحتلت سوريا المرتبة الأولى بإجمالي تدفقات بلغ 10.0 مليار دولار وبنسبة 15.7% من مجموع المنظمة، تلتها كل من اليمن (8.0 مليار دولار، 25.5%) وأفغانستان (3.8 مليار دولار، 5.2%) ونيجيريا (3.3 مليار دولار، 5.2%) ثم بنغلاديش (3.0 مليارد ولار، 4.8%).

# يوضح الشكل 19.3 أن تدفقات الحوالات الشخصية إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد ارتفعت من 142.6 مليار دولار في عام 2014 إلى 163.3 مليار دولار في عام 2019. وارتفعت حصة هذه الدول من إجمالي تدفقات التحويلات عام 2018 إلى 25.2% عام 2019. فقد واصلت تدفقات التحويلات إلى الدول النامية غير الأعضاء في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة تحسنها خلال نفس الفترة بحيث ارتفعت من 292 مليار دولار المسجلة عام 2014 إلى 360 مليار دولار سنة 2019 إلى 2016 مليار





المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يوليوز 2020. تغطية البيانات: 49 بلدا من دول المنظمة، و 35 بلدا متقدما، و 92 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

وعلى مستوى البلد الواحد، لوحظ على أن جزءا مهما من تدفقات التحويلات الواردة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي كان منحصرا في عدد قليل من الدول الأعضاء فقط في 2019. وعلى قائمة الدول الأكثر استقبالا للتحويلات في منطقة المنظمة، احتلت مصر المرتبة الأولى بمعدل 26.8 مليار دولار كتدفقات (الشكل 20.3، يسار)، وتلتها كل من نيجيريا (23.8 مليار دولار) وباكستان (22.3 مليار دولار) وإندونيسيا (11.7 مليار دولار) ثم بنغلاديش (18.4 مليار دولار). وقد مثلت هذه الدول الخمس مجتمعة 63.1% من إجمالي تدفقات التحويلات إلى دول المنظمة، في حين استأثرت الدول العشرة الأولى على 82.1% من إجمالي التدفقات.

من أجل تقييم الأهمية النسبية لتدفقات التحويلات على مستوى كل بلد على حدة، سيكون نصب التحويلات الواردة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً جيداً. وكما هو مبين في الشكل 20.3 (يمين)، بلغت تدفقات التحويلات الشخصية 28.6% من إجمالي الناتج المحلى لطاجيكستان في عام 2019، تلتها قيرغيزستان (28.5%) وفلسطين (17.0%) وغامبيا (15.6%) وأوزبكستان (14.8%).



الشكل 20.3: التحويلات الشخصية (2019)، الواردة، مليار دولار أمريكي

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يوليوز 2020. تغطية البيانات: 49 بلدا عضوا في المنظمة.

# الجزء الثالث: التحديات على مستوى التجارة والتكامل في ظل تصاعد أوجه عدم اليقين







توضح الأدبيات الاقتصادية وجود علاقة قوية بين كل من التجارة والتكامل الاقتصادي والنمو. فإن ترسيخ التكامل الاقتصادي بين الدول مع دعم التقدم في مجالي التكنولوجيا والنقل قد سهّل حركة السلع والخدمات والأموال والأشخاص عبر الحدود. كما ساعد المستوى الكبير من التكامل الاقتصادي البلدان على التخصص في المنتجات والمكونات التي تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر، مما أدى إلى تحسين الإنتاجية والدخل في جميع أنحاء العالم. ويؤكد تقرير مشترك صادر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (2017) النتائج الأكاديمية حيث أدى تحرير التجارة وانفتاحها إلى إنتاجية أعلى ومنافسة أكبر وأسعار أقل ومستويات معيشة أحسن.

وعلى مدى السنوات الأخيرة، وخاصة بعد عام 2018، عادت النزعة الحمائية للظهور على أجندة السياسة الاقتصادية الدولية كاستجابة لمختلف المخاوف التي أثارها صناع السياسات. فهناك نوعان من الشواغل الرئيسية: اضطرابات العمالة الناجمة عن العولمة وما يسمى بالاختلالات العالمية (,Duetsche Bundesbank الرئيسية: اضطرابات العمالة الناجمة عن العولمة وما يسمى بالاختلالات العالمية على التوزيع غير المتكافئ لمناف السياسيين أوضاع الفائض والعجز بالغة الشدة على أنها علامة على التوزيع غير المتكافئ لمزايا النظام التجاري العالمي االراهن. مما أدى إلى النداءات الملحة إلى زيادة الحواجز أمام الواردات من البلدان الأخرى في محاولة "لإعادة التوازن" القائم على مستوى التفاوت في التجارة.

ويقدم هذا الفصل تعليلا للمواقف الحمائية المتزايدة تجاه تدفقات التجارة الدولية من خلال النظر في العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التحولات في السياسة العامة. كما يوضح الفصل بالتفصيل الآثار المحتملة للنزعة الحمائية المتزايدة. وأخيرا، يناقش الفصل تصاعد الحواجز التجارية بسبب جائحة كوفيد-19 وكيف تؤثر هذه التدابير على قدرات استجابة البلدان لتفشي المرض.

# 4.1 التهديد الذي تشكله النزعة الحمائية في الاقتصاد العالمي

على مدى العقود العديدة الماضية، انخفضت التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية بشكل كبير حيث سيطر التفكير الاقتصادي الليبرالي بشكل متزايد على صنع السياسات الاقتصادية. وكما هو مبين في الشكل 1.4، انخفض متوسط معدل التعريفة المطبق عالميا من 8.6% في 1994 إلى 2.6% في 2017، مما يعكس المستوى الكبير للتكامل الاقتصادي والترابط بين الاقتصادات (الشكل 1.4). ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة إقبالا متزايدا على المزيد من الحمائية محفزا بدوافع أحادية الطرف.

ففي العادة، هناك دوافع مختلفة للنزعة الحمائية. وتشمل الحجج الرئيسية لهذه الأخيرة (1) حماية الصناعات الناشئة وكذلك الصناعات المتدهورة، (2) حماية القطاعات والصناعات الاستراتيجية، (3) ردع المنافسة غير العادلة مثل التخلص من الشركات الأجنبية، (4) حماية الصناعات لإنقاذ الوظائف التي أوجدتها هذه الصناعات، (5) الحد من الضرر الذي يلحق بالبيئة و (6) دوافع سياسية أخرى. ويبدو أن الدافع وراء الإجراءات

### الشكل 1.4: معدل التعريفات المطبقة عالميا، المتوسط المرجح، جميع السلع (%)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، أغسطس 2020.

التجارية الحالية هو الاختلالات التجارية الثنائية. بحيث يتم اتخاذ الإجراءات من جانب واحد لحل هذه الاختلالات. وعلى الرغم من أن هذه التدابير لها تأثيرات مهمة على التدفقات التجارية والنمو، فإن التهديد الحقيقي الذي تشكله هذه التدابير الحمائية يأتي من طبيعتها الأحادية الطرف، وليس من آثارها الكمية. وفي بيئة السياسة الاقتصادية هذه، سوف تتلاشى مزايا العولمة مع انهيار تعددية الأطراف.

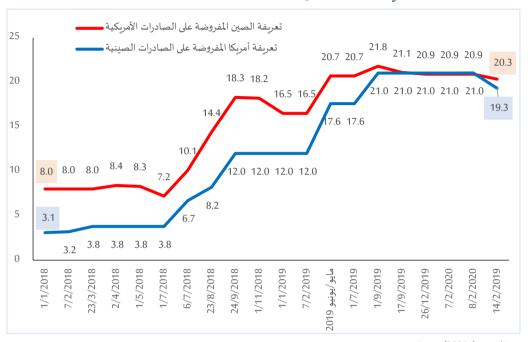
وقد بدأ ظهور العلامات الأولية للتدابير الحمائية عام 2017 عندما قررت الولايات

المتحدة الانسحاب من شراكة المحيط الهادئ (TPP)، وهي معاهدة للتجارة الحرة أبرمت بين 12 دولة في المحيط الهادئ، ووقف المفاوضات التجارية مع الاتحاد الأوروبي بشأن شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP). ومع ذلك، في أوائل عام 2018، بدأت الإدارة الأمربكية في تقديم سلسلة من الإجراءات التجاربة الملموسة في محاولة لإعادة التوازن إلى تجارتها مع الصين وبعض الدول الأخرى. وأفضت هذه الإجراءات إلى معاملة بالمثل بشكل فوري من قبل الدول المتضررة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك وروسيا والهند وتركيا (Viani, 2019). كما أدت جولات خفض تصعيد الحرب التجاربة واعادة تصعيدها، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، إلى زمادة حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي بشكل كبير.

لدى السياسات التجاربة الجديدة تكاليفها الخاصة. فقد رفعت التعربفات الجمركية التي تم إدخالها عامي 2018 و 2019 الأسعار على المستهلكين المحليين، مما أفضى إلى خسائر في الرفاه الاجتماعي بنحو 50 مليار دولار، وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (a2020). وجني العديد من المنتجين والمستهلكين الأمربكيين مكاسب بمليارات الدولارات من العلاقة المعقدة التي طوروها مع الصين. وأدى تزايد المخاوف بشأن الاختلالات التجاربة وتأثيرات العمالة في التصنيع وفقدان القدرة التنافسية في الصناعات القائمة على المعرفة إلى إشعال الموقف الحمائي.

قبل الإجراءات الحمائية، كان متوسط معدلات التعريفة الجمركية بين الولايات المتحدة والصين عند مستويات منخفضة نسبيا، لكنه كان أقل بكثير بالنسبة لواردات السلع من الصين إلى الولايات المتحدة. وبعد سلسلة من التعريفات المطبقة ضمن مفهوم المعاملة بالمثل على بعض السلع والقطاعات، تجاوز متوسط المعدلات 20%. واعتبارا من فبراير 2020، ظل متوسط التعريفات الجمركية الأمربكية على الواردات من الصين مرتفعا بالغا 19.3%، وهو معدل أعلى بست مرات من نظيره المسجل عام 2018، وبؤثر على ما يقرب من ثلثي السلع القادمة من الصين (Bown, 2020a). ولا يزال متوسط الرسوم الجمركية الصينية على الواردات من الولايات المتحدة

مرتفعا أيضا بمتوسط 20.3% (الشكل 2.4). وقد ترتفع هذه المعدلات لتتعدى مستوى 25% ( Bekkers and ) Schroeter, 2020).



الشكل 2.4: معدلات التعريفات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين

المصدر: (Bown (2020a).

ومن ثم، فقد أثار اعتماد التدابير الحمائية مخاوف من اندلاع حرب تجارية وألقى بظلاله الثقيلة على تدفقات التجارة وقرارات الاستثمار بسبب تدهور اتجاهات السوق والإقبال العالمي على المخاطرة. كما أصبحت سلاسل التوريد العالمية معرضة للخطر بسبب تزايد مخاطر نشوب الحروب التجارية. ودفعت حالة عدم اليقين المتعلقة بالتجارة الشركات إلى تأجيل قراراتها الاستثمارية واعتماد نهج الانتظار والترقب قبل الحكم على الحاجة إلى إعادة تنظيم محتمل لسلاسل التوريد. كما دفع هذا بدوره العديد من المثقفين إلى التساؤل عن نهاية العولمة.

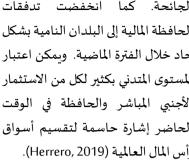
في الواقع، توقف الانتشار السريع للعولمة بعد الأزمة المالية التي شهدها العالم عام 2008. وتزايدت حصة التجارة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كمقياس للانفتاح، منذ السبعينيات من 27.3% في 1970 إلى 60.8% في 2008. ومنذ ذلك الحين، ظلت الحصة في المتوسط عند نفس المستويات تقريبا (الشكل 3.4). بحيث نما حجم التجارة بمتوسط 3.5% ما بين 2009 و 2018، وهو ما يمثل نسبة أبطأ بكثير من متوسط النمو البالغ 7.6% المسجل قبل الأزمة المالية لعام 2008.

وبسبب انخفاض التدفقات التجارية وحالة عدم اليقين المتزايدة في الاقتصاد العالمي، انخفضت التدفقات الاستثمارية عبر الحدود أيضا. وعلى غرار ما تم مناقشته جزئيا في الفصل الأول والثالث، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من أكثر من 2 تريليون دولار أمريكي عام 2005 إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي عام 2010. ووفقا للأونكتاد، من المتوقع أن تنخفض أيضا إلى أقل من تريليون دولار أمريكي عام 2020 بسبب

الشكل 3.4: الانفتاح التجاري (إجمالي التجارة كنسبة مئوية من

الجائحة. كما انخفضت تدفقات الحافظة المالية إلى البلدان النامية بشكل حاد خلال الفترة الماضية. وبمكن اعتبار المستوى المتدنى بكثير لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والحافظة في الوقت الحاضر إشارة حاسمة لتقسيم أسواق رأس المال العالمية (Herrero, 2019).

وفي حين يجادل البعض بأن هذه علامة تشير إلى عملية تفكيك محتملة للعولمة وظهور النزعة الانفرادية، فمن المهم إدراك أن هذه الفترة تتميز بانخفاض مستوى الطلب الكلى ونمو اقتصادى أبطأ. وعندما يكون النمو الاقتصادي





المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، أغسطس 2020.

قوما، يميل نمو التجارة إلى أن يكون أقوى. ولكن العكس صحيح أيضا: فعندما يكون النمو الاقتصادي ضعيفا، يكون نمو التجارة أضعف. ومع ذلك، قد يكون انخفاض النمو الاقتصادي نتيجة لانخفاض التجارة عبر الحدود وزيادة النزعة الحمائية كذلك.

الناتج المحلى الإجمالي)

لذلك، نحن الآن نتموضع على معدل نمو صفري في التجارة، والذي يفسر بشكل أساسي من خلال انخفاض الطلبات وكذلك السياسات الحمائية التي تنطوي على الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وعدد من موجات النزعة الحمائية الأخرى، مثل الولايات المتحدة مع أوروبا وأيضا بين اليابان وكوربا. وعلاوة على ذلك، فإن

> مصير بعض الاتفاقيات التجاربة المقترحة سابقا، والتي كان من شأنها أن تقلل الحواجز التجارية - مثل تلك المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والكتلة التجاربة لأمربكا الجنوبية ميركوسور - أصبح الآن مجهولا.

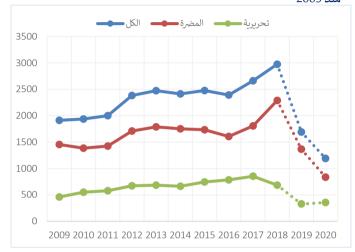
> وتسيطر حالة عدم اليقين ليس فقط على الاتفاقيات التجاربة الأنشطة ولكن أيضا على الاقتصادية العالمية. تصاعد التوترات التجاربة وجائحة كوفيد-19، وصلت حالة عدم



المصدر: Policyuncertainty.com، أغسطس 2020.

اليقين الاقتصادي العالمي إلى أعلى مستوياتها، خلال العقدين الماضيين على الأقل (الشكل 4.4). ووفقا لمؤشر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية العالمية الذي طوره بايكر وآخرون (2016)، كانت حالة عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية العالمية تتزايد فعليا بسبب التحول الذي شهدته السياسة التجاربة للولايات المتحدة، لكن هذا تفاقم بعد تفشي فيروس كورونا. ويشير البحث الذي أجراه كونستانتينيسكو وآخرون (a2019) إلى وجود علاقة سلبية بين نمو التجارة العالمية وحالة عدم اليقين بشأن السياسات.





المصدر: Policyuncertainty.com، أغسطس 2020.

بالإضافة إلى التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات، فإن استخدام التدابير التنظيمية والحواجز غير الجمركية (مثل دعم الصادرات، والقيود المفروضة على الترخيص، والبنود التشريعية على المستوى المحلي في المشتريات العامة) آخذ في الازدياد أيضا منذ عام 2018، مما أدى إلى وفقا لبيانات مستقاة من قاعدة بيانات غلوبال تريد أليرت (Global

Trade Alert) التي تشمل تدابير

التجارة التقليدية وغير التقليدية، فقد ارتفع عدد الإجراءات التمييزية الجديدة بشكل مطرد منذ عام 2012 ووصل إلى أعلى مستوى عام 2018. وعلى الرغم من أن البيانات التي قدمتها قاعدة بيانات (GTA) بعد عام 2018 فير مكتملة بعد، فمن الواضح أن عدد القيود التجارية الجديدة قد ارتفع ارتفاعا حادا عامي 2019 و 2020.

إن مثل هذه التدابير التجارية تزيد من تكاليف التجارة، وفي ظل وجود سلاسل توريد إنتاج عالمية معقدة، من شأن تأثير التكلفة أن يشتد بصورة حادة. فالمدخلات الوسيطة تتكبد تكاليف التعريفة في كل مرة يتم شحنها إلى بلد آخر لمواصلة التجهيز. وعندما تصل السلع المكتملة إلى المستهلك النهائي، يكون السعر النهائي للمنتج قد ارتفع بشكل ملحوظ (ECB, 2019). وتكون تكاليف الإنتاج المرتفعة التي تسبها التعريفات الجمركية على السلع الوسيطة نتيجة لمختلف مراحل سلاسل القيمة، مما يؤثر سلبا على الطلب والإنتاج والاستثمار في جميع المراحل. ويقدر كل من كوتلينا ديميتروفا ولاكاتوس (2017) أن من شأن الزيادات المحتملة في الحواجز العالمية أمام معدلات التعريفة المقيدة أن تترجم إلى انخفاض سنوي في التجارة العالمية بنسبة 9% - أكثر مما حدث خلال الأزمة المالية العالمية في فترة 2008-2009.

كما أنه من شأن التدابير الحمائية أن تنتشر وتحافظ على استمراريتها بشكل كبير خلال الفترة القادمة. ووفقا لآخر مسح عالمي لمديري الصناديق أجراه بنك أمريكا ميريل لينش بمشاركة ما يقرب من 200 من مديري الصناديق

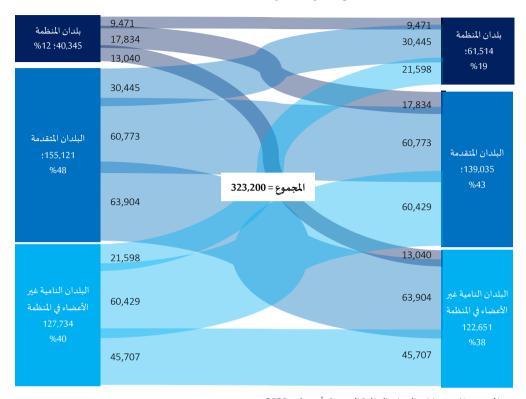
المؤسسية والمشتركة وصناديق التحوط حول العالم، يعتقد 43% من المستثمرين الذين شملهم المسح أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين هي "الوضع الطبيعي الجديد". ومع انتشار السياسات الحمائية على نطاق واسع في مواجهة الجائحة، يتم الآن أيضا إدخال تدابير تجاربة لدعم قدرات الاستجابة المتعلقة بالصحة في

وسيتم تحديد التأثير الكلى القائم على النشاط الاقتصادي من خلال عدد من العوامل بما في ذلك ما إذا كانت التوترات التجارية تتصاعد وتتحول إلى حرب تجارية كبيرة أو تنخفض وتظل محصورة في عدد صغير من البلدان والمنتجات. كما أن لانخفاض التجارة آثار وعواقب على الإنتاجية والنمو. فالإنتاجية ستنخفض نتيجة انخفاض قابيلية الدخول في المنافسة والابتكار العالميين، والاستغلال المحدود للمزايا النسبية، وانخفاض فرص الاستفادة من وفورات الحجم. وهذا يمكن أن يؤثر سلبا على إمكانات النمو الاقتصادي العالمي. وفي دراسة أجراها صندوق النقد الدولي، كشف فورسيري وآخرون (2019) أن لدى الزيادة في معدلات التعريفة عواقب سلبية على الاقتصاد الكلى والتوزيع المحلى، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والإنتاجية على المدى المتوسط، فضلا عن زبادة حجم البطالة وعدم المساواة. وفي المقابل، لم يكشفوا عن أي تحسن في الميزان التجاري بعد ارتفاع التعريفات، كما توقع بعض السياسيين المؤبدين للنزعة الحمائية.

# الآثار المترتبة على النزعة الحمائية على مستوى التجارة بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي

قد تتأثر دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل مفرط وغير متكافئ بالسياسات الحمائية التي تنفذها الاقتصادات الكبرى. والواقع أن السياسات القائمة تشير بالفعل إلى موقف غير موات في التعامل مع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فخلال الفترة 2009-2018، تم تنفيذ 323.2 ألف إجراء تجاري في جميع أنحاء العالم على أساس ثنائي، تم تنفيذ 12% فقط منها من قبل دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين تم تنفيذ 48% من قبل الدول المتقدمة و 40% من قبل الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (الشكل 6.4). وعلى الرغم من القوة الاقتصادية الكبرى التي تتمتع بها البلدان المتقدمة، من اللافت للنظر أنها تميل إلى أن تصبح أكثر ثراء من خلال تبني سياسات "إفقار الجار".

وفيما يتعلق بمجموعات الدول التي تتأثر بالتدابير التجاربة، تعاني دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل فردي من تأثير 19% من جميع تدابير السياسة التجاربة الجديدة التي تم تنفيذها خلال الفترة 2009-2018. وفي المقابل، أثرت 43% من إجراءات السياسة الجديدة على الدول المتقدمة و 38% من الدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن الواضح أن تدابير السياسة التجاربة أثرت على دول المنظمة أكثر من السياسات التي نفذتها.



الشكل 6.4: عدد التدابير المنفذة على مستوى التجارة (2009-2018)

المصدر: قاعدة بيانات التجارة العالمية التنبهية، أغسطس 2020.

ومع ذلك، فإن السياسات التجارية المطبقة لا تعني بالضرورة قيودا على التجارة. فمن بين 323.2 ألف حالة تأثرت فها التجارة الثنائية، كانت 114 ألف (35%) منها تدخلات تحرر السياسة ذات الصلة على أساس غير تمييزي (أي الدولة الأولى بالرعاية) أو تحسن شفافيتها. وأكثر من 60% من جميع الحالات كانت ذات طبيعة تمييزية ضد المصالح التجارية الأجنبية (الجدول 1.4).

المجموع	البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة		البلدان المتقدمة		بلدان المنظمة		
	AFF	IMP	AFF	IMP	AFF	IMP	
194,346	72,002	73,465	88,186	97,351	34,158	23,530	التمييز
14,724	5,446	4,515	6,450	8,926	2,828	1,283	تمييز مرجح
114,130	45,203	49,754	44,399	48,844	24,528	15,532	التحرير
323,200	122,651	127,734	139,035	155,121	61,514	40,345	المجموع

الجدول 1.4: السياسات التجاربة حسب اتجاه التغيير

المصدر: قاعدة بيانات التجارة العالمية التنبهية، أعسطس 2020. :IMP الدول المنفذة؛ AFF: الدول المتأثرة.

ورغم أن أكثر من 58% من السياسات التي نفذتها دول منظمة التعاون الإسلامي تمييزية، فإن حوالي 55% من السياسات التي تؤثر على دول المنظمة كانت ذات طبيعة مماثلة، وعددها الإجمالي كان أكثر من السياسات التي نفذتها بحوالي 50%. ومع ذلك، فقد استفادت دول منظمة التعاون الإسلامي من السياسات التحريرية أكثر مما فعلت الدول غير الأعضاء في المنظمة. أما في حالة البلدان المتقدمة، فقد نفذت سياسات تقييدية وكذلك تحريرية أكثر من السياسات التي تؤثر عليها. كما لوحظت صورة مماثلة فيما يتعلق بالدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتقدم هذه الأرقام بعض الملاحظات العامة بخصوص الهيكل السابق للسياسات التجاربة عبر مجموعات المقارنة الرئيسية. ورغم ذلك، يبقى إثبات الحجم الدقيق لهذه السياسات وتقدير آثارها بصورة واضحة مهمة شاقة. وتتوفر الأدبيات الاقتصادية على مجموعة غنية من الدراسات التي تقدم بعض التقديرات حول تأثيرات السياسات التجاربة الحمائية. فبناء على النتائج المشتركة لهذه الدراسات، يمكن إبداء الملاحظات التالية حول الآثار المحتملة لهذه السياسات على اقتصادات منظمة التعاون الإسلامى:

### تقلل الحماية الشديدة من الطلب على السلع والخدمات المستوردة

إن التعريفات المفروضة على السلع الأجنبية تجعلها أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين في الأسواق المحلية. ويؤدي ارتفاع أسعار السلع الأجنبية إلى تقليل الطلب علها، مما يدفع بالمستهلكين إلى البحث عن بدائل إما في الأسواق المحلية أو من الأسواق الخارجية الأخرى التي لم تتأثر برفع الرسوم الجمركية. ففي المراحل الأولى من التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، كان كبار المصدرين، مثل البرازيل والاتحاد الأوروبي وماليزيا والمكسيك من بين المستفيدين الرئيسيين، حيث صدرت البرازيل ما يقرب من 6 مليارات دولار أمريكي من السلع الإضافية مقارنة بالعام السابق في فئات المنتجات التي تُفرض فيها تعريفات جمركية على السلع الأمريكية (,Freund et al .(2019)

وفي مثل هذه الحالات، يرجح استفادة الاقتصادات الأكثر تنوعا من التوترات التجاربة الحاصلة بين البلدان الأخرى بسبب تحويل مجرى تدفقات التجارة. فعلى سبيل المثال، استفاد الاتحاد الأوروبي، بسلة صادراته الكبيرة والمتنوعة، من الرسوم الجمركية المرتفعة المفروضة على التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين - مما أدى إلى زبادة الصادرات إلى الولايات المتحدة والصين كنتيجة لذلك. وفي هذا السياق، تعتبر دول منظمة التعاون الإسلامي أقل تنوعا وأقل تنافسية للاستفادة من هذه الفرص. ومع ذلك، هناك أمثلة حيث استفادت بعض دول المنظمة من النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين. فبينما تمكنت الكوبت من زبادة صادراتها إلى الصين بسبب الرسوم الجمركية الصينية على البروبان الأمريكي، شهدت ماليزيا زبادات كبيرة في الصادرات بسبب صادرات الدوائر الإلكترونية المتكاملة إلى الولايات المتحدة ونفايات النحاس والخردة إلى الصين ( ..Freund et al 2019). وان من شأن بعض البلدان النامية، بما في ذلك دول منظمة التعاون الإسلامي، الاستفادة على المدى القصير من النزاعات التجاربة بين الاقتصادات الكبرى. ولكن الآثار العالمية لتصاعد الرسوم الجمركية ستكون كبيرة على المدى الطويل، مصحوبة بعواقب وخيمة على البلدان النامية. واذا كانت التوترات التجاربة تُأجج حالة عدم اليقين العالمية وتؤدي إلى انخفاض الاستثمارات في البلدان النامية، فإن فروند وآخرون (2018) يُقدر أن خسائر الدخل في البلدان النامية قد تتراوح بين 0.9% بالنسبة لجنوب آسيا و 1.7% بالنسبة لأوروبا وآسيا الوسطى.

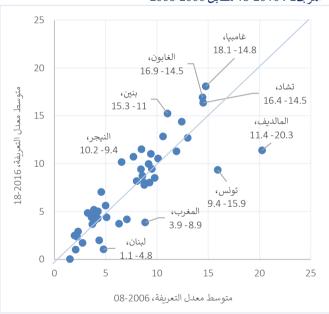
### تقلل الحماية الشديدة من التعرض للمنافسة وتضعف عملية نقل التكنولوجيا

يُعد الانفتاح على التجارة عاملا مهما في تعزيز الإنتاجية في بلد معين. وتعرض الشركات للمنافسة الدولية يجبرها على جعل منتجاتها متميزة من خلال مناهج مبتكرة. كما يعزز هذا الاستثمار في البحث والتطوير ويسهل تنمية التكنولوجيا ويزيد الإنتاجية في الدولة. أما التعرض المنخفض للمنافسة الدولية فهو يقضي على جزء من هذا الدافع الذي يحفز الشركات على تمييز منتجاتها عن المنتجات الأخرى. وإذا لم يكن السوق المحلي منافسا على الإطلاق، فإن الشركات العاملة في اقتصاد مغلق إلى حد كبير ستكون لديها حوافز محدودة للغاية لتقديم منتجات جديدة وزبادة إنتاجيتها.

وبالنظر إلى المنافسة المحلية المحدودة في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، من المهم بشكل خاص أن تظل دول المنظمة منفتحة على التجارة العالمية لتسهيل نقل التكنولوجيا، وتشجيع الشركات على الابتكار ودعم التنويع الاقتصادي. وتؤكد النتائج التجربيية أن جولات المعاملة بالمثل والتوسع الإضافي للحواجز التجارية لن تؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بالبلدان النامية. فعلى سبيل المثال، يستكشف ديفاراجان وآخرون (2018) تأثير

الاستراتيجيات المحتملة التي يمكن أن تنفذها البلدان النامية استجابة لتدابير الحماية المتصاعدة والحرب التجاربة المحتملة بين الاقتصادات الكبرى. ووجدوا أن الإجراءات المتخدة في إطار التعامل بالمثل من قبل البلدان النامية هي الاستراتيجية الأقل استحسانا في مواجهة الإجراءات الحمائية الجديدة. ولا يُفضل اتخاذ أي إجراء على ذلك الأساس، حيث وُجد أن الخسائر الإجمالية تقترب من الضعف عندما تفرض البلدان النامية تدابير في إطار التعامل بالمثل. وفي المقابل، فإن تنشيط التجارة وتحسين التكامل بين الأقاليم لن يساعدا فقط في تعويض الآثار السلبية لمعدلات التبادل التجاري الناتجة عن زبادة الحمائية على البلدان النامية، بل وانهما يولدان أيضا فوائد كبيرة جدا. كما





يجادل إيفينت وفريتز (2015) بأن الإجراءات الحمائية التي تم تنفيذها بين عامي 2009 و 2013 أبطأت نمو الصادرات من أقل البلدان نموا بشكل كبير، مما كلفها ما يعادل حوالي ثلث إجمالي الصادرات. ومع ذلك، وفقا للشكل 7.4، ارتفع متوسط معدلات التعريفة الجمركية المطبقة في 28 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2016-2018 مقارنة بالفترة 2006-2008، وبالمقارنة مع 21 دولة من دول المنظمة التي خفضت معدلات التعريفة الجمركية خلال نفس الفترة.

### يقلل كل من انخفاض الطلب والمنافسة الدولية من النمو والإنتاجية

التعريفات المفروضة على المنتجات المستوردة ترفع الأسعار لكل من المستهلكين والمنتجين. وبتسبب ارتفاع الأسعار بطبيعة الحال في انخفاض الطلب على السلع والخدمات. والى جانب التعرض المحدود للمنافسة الأجنبية، يؤدى انخفاض الطلب في الاقتصاد إلى تقليل الإنتاجية والنمو. ومن أجل تحقيق مستوبات دخل أعلى، تحتاج البلدان النامية، بما في ذلك دول منظمة التعاون الإسلامي، إلى تنويع اقتصاداتها من خلال الاستثمار في التقنيات الجديدة وزبادة قدرتها التنافسية. فلن يكون هذا ممكنا في ظل وجود طلب أقل وانتشار محدود للتكنولوجيا ومنافسة دولية جزئية.

وقد كانت البلدان النامية الناشئة محرك النمو العالمي خلال العقدين الماضيين. ومن أجل تلبية طلها على الإنتاج والاستهلاك، فهي تحتاج إلى استيراد المواد الخام بحجم كبير، بما في ذلك النفط والغاز. وسيؤدي تباطؤ النمو إلى خفض الطلب على مصادر الطاقة، التي تعتمد عليها بعض دول منظمة التعاون الإسلامي بشدة. لذلك، لن تستفيد دول المنظمة، في المتوسط، من انخفاض الطلب على المنتجات الخام والموارد المعدنية. وهذا من شأنه أن يتسبب في خسارة كبيرة في الدخل وخلق اختلالات اقتصادية كبيرة في البلدان المتضررة.

### تزبد الحماية الشديدة من حالة عدم اليقين وتقلل من اتجاهات الاستثمار

إن تصاعد التوترات التجاربة يضر بشكل كبير بالسلوك الاستثماري للشركات بسبب زبادة حالة عدم اليقين بشأن السياسة العامة. وبؤدي تزايد حالة عدم اليقين إلى تأجيل قرارات الاستثمار من قبل الشركات، بينما يخفض المستهلكون أيضا إنفاقهم وتزبد البنوك تكلفة تموبلاتها. وبالتالي، تقلل هذه العوامل الطلب الكلي وتخفض النمو الاقتصادي. وبؤثر النمو المنخفض بدوره على تدفقات التجارة والاستثمار حول العالم. لذلك، ليس من السهل استنتاج علاقة سببية بين حالة عدم اليقين في السياسة العامة والتجارة لأن السياسة نفسها تستجيب للظروف الاقتصادية ومن المرجح أن تكون استشرافية (Constantinescu et al., 2019b). ومع ذلك، هناك علاقة سلبية بين التجارة العالمية ونمو الاستثمار وحالة عدم اليقين بشأن السياسات العامة. وعادة ما يتضاءل سلوك المخاطرة مع زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي.

وكما نوقش في الفصل الثالث، تشير التقديرات إلى أن تدفقات الاستثمار العالمية ستنخفض بنحو 40% عام 2020، وذلك بسبب حالة عدم اليقين المستمرة في أعقاب الوباء. ومن المتوقع أن تتأثر دول منظمة التعاون الإسلامي بمستوبات مماثلة. فقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى بلدان المنظمة تتبع اتجاها تنازليا بالفعل على مدى السنوات العديدة الماضية. وتفاقم هذه العملية بسبب حالة عدم اليقين في السياسة الاقتصادية سيجعل من الصعب على العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي التي تحتاج إلى رأس المال الخارجي والتكنولوجيا تحقيق أداء اقتصادى أفضل.

# 4.3 الاستجابة لكوفيد-19 في مواجهة النزعة الحمائية المتز ايدة

مع ظهور تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) الذي يهدد صحة ملايين الأشخاص، دخل الاقتصاد العالمي في أزمة جديدة. وفي حين لوحظت اضطرابات كبيرة في كل من الإنتاج المحلى والدولي، فإن حالة عدم اليقين المتزايدة التي ظهرت نتيجة لسلاسل التوريد المعطلة زاد من الحجج لتفكيك سلاسل القيمة العالمية وإعادة توزيع الإنتاج إلى مواقع أقرب. وشكل الحد من الاعتماد على الواردات حكما قوبا بشكل خاص بين الحكومات في مواجهة الحاجة الملحة لمعدات الحماية والإمدادات الطبية.



فليست كل الدول تنتج الإمدادات الطبية الكافية اللازمة للتصدي لهذا الوباء، بحيث تعتمد معظم البلدان النامية بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها من الإمدادات الطبية الأساسية. وقد أظهرت ورقة بحثية حديثة لمنظمة التجارة العالمية تدرس التجارة في المنتجات الطبية ذات الصلة بكوفيد-19 أن إجمالي واردات وصادرات المنتجات الطبية بلغ حوالي 2 تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 5% تقريبا من إجمالي التجارة العالمية عام 2019 (WTO, 2020b). وتقدم ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا 35% من المنتجات الطبية. كما تمثل الصين 25% من الصادرات العالمية لكمامات الوجه، وإلى جانب ألمانيا والولايات المتحدة، تساهم الدول الثلاثة في ما يقرب من نصف إمدادات كمامات الوجه في العالم (EC, 2020). ويتم توفير أجهزة التنفس، بما في ذلك أجهزة التنفس الصناعي وأجهزة التهوية، بالمثل من قبل عدد قليل من البلدان على وجه الخصوص، حيث تمثل سنغافورة والولايات المتحدة معا 34%. لذلك، فإن أي اضطراب في الصادرات من هذه الاقتصادات سيكون له تأثير كبير على التوافر العالمي لهذه المنتجات.

واستجابة للمتطلبات العاجلة من معدات الحماية الشخصية (PPE) والإمدادات الطبية، تبنت العديد من البلدان المصدرة سياسات تجارية وقائية، مما وضع البلدان النامية في موقف ضعيف للغاية من حيث التوافر والقدرة على تحمل التكاليف. وتظهر بيانات غلوبال تريد أليرت أن 83 دولة نفذت ما مجموعه 150 ضابط تصدير على المعدات الطبية المتعلقة بكوفيد-19 منذ بداية عام 2020 (EC, 2020). ووفقا لمركز التجارة الدولية (ITC)، تم تنفيذ 170 سياسة تقييدية حتى 25 أغسطس، ولا تزال 115 منها نشطة (راجع الشكل 7.4). وفي دراسة قام بها البنك الدولي، قدر إسبيتيا وآخرون (2020) أن من شأن قيود التصدير أن تزيد من أسعار السلع ذات الصلة بكوفيد-19 بنسبة 23% في المتوسط.

وخلال الفترة الأولى للوباء، في حين أن كبار موردي معدات الوقاية الشخصية، مثل الاتحاد الأوروبي (EU) والولايات المتحدة (US)، فرضوا فجأة قيودا على الصادرات؛ شكلت الصين، بصفتها مورِدا لأكثر من 40% من واردات معدات الوقاية الشخصية، أيضا مساهما أوليا رئيسيا في النقص العالمي بسبب الطلب المحلي الهائل على هذه المنتجات. ونتيجة لذلك، تعيش أسواق معدات الوقاية الشخصية العالمية في حالة من الفوضى، مع تقارير عن القرصنة، والمنتجات المعيبة، والاكتناز، والتلاعب في الأسعار، بالإضافة إلى النقص (Bown, 2020b). وتواجه العديد من البلدان الفقيرة والهشة حالة من عدم اليقين بشأن وصولها الحالي والمستقبلي إلى معدات الوقاية الشخصية المستوردة. كما أنها تفتقر إلى مرافق التصنيع المحلية لزيادة الإنتاج بشكل فجائي. وسيظل الكثير منها معتمدا كليا على الواردات كمصدر للإمداد، لكن القيود المفروضة على التصدير من قبل الاقتصادات الكبرى من المحتمل أن تؤثر سلبا على العديد من البلدان الأقل نموا من ناحية الوصول إلى الإمدادات الطبية الحيوية اللازمة لمواجهة الوباء.

وفي هذا الصدد، يوضح الجدول 2.4 اعتماد دول منظمة التعاون الإسلامي على الواردات على مستوى بعض معدات الحماية المختارة من الأسواق الأوروبية والصينية. ويعكس استيراد ثماني دول في منظمة التعاون الإسلامي للأقنعة الواقية للوجه وست دول أخرى في المنظمة لمعدات حماية الفم والأنف من الاتحاد الأوروبي بنسبة أكثر من 50% الاعتماد المفرط لهذه الدول على الاتحاد الأوروبي.

الجدول 2.4: اعتماد دول المنظمة على الاستيراد من الاتحاد أوروبي والصين

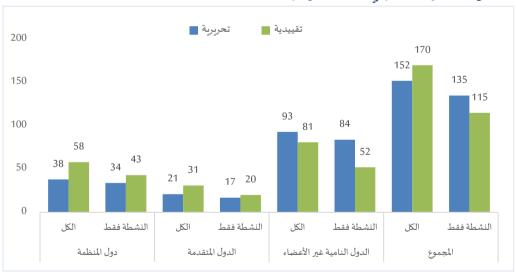
		بين الصين <sup>(2)</sup>	الجدون 2.4: اعتماد دون المنظمة على الاستيراد من الاستيراد من				
الملابس الواقية		أجهزة التنفس والكمامات الجراحية		ة الفم والأنف	معدات حماية	واقيات الوجه	
%	رمز البلد	%	رمز البلد	%	رمز البلد	%	رمز البلد
92.0%	BEN	82.8%	TGO	%73.7	ألبانيا	85.5%	TUN
91.6%	UZB	81.8%	IRN	70.9%	NER	78.3%	MAR
91.1%	IRN	75.6%	PAK	63.3%	TUN	77.3%	ALB
88.4%	TUR	64.2%	MYS	61.0%	SEN	55.3%	SEN
83.0%	KGZ	62.5%	UZB	53.7%	MAR	54.7%	DZA
78.4%	SUD	61.9%	BEN	52.3%	MRT	54.6%	NGA
75.5%	TGO	60.8%	PSE	44.6%	NGA	54.0%	NER
75.4%	PAK	57.7%	CIV	43.8%	TUR	53.6%	TUR
69.5%	NGA	57.5%	KGZ	43.2%	EGY	46.8%	CIV
67.7%	SAU	53.0%	IDN	42.2%	CMR	45.7%	EGY
66.5%	MYS	52.6%	SUD	39.9%	QAT	42.1%	BFA
64.7%	CIV	48.6%	DZA	38.6%	AZE	40.7%	QAT
64.0%	LBN	47.9%	UGA	36.4%	KAZ	39.6%	CMR
61.8%	ARE	47.3%	CMR	34.6%	GMB	38.0%	AZE
59.8%	KAZ	43.2%	TUR	34.3%	CIV	37.4%	MRT
57.3%	ALB	42.0%	EGY	31.0%	BFA	36.4%	TGO
57.1%	CMR	41.3%	GMB	31.0%	MLI	36.0%	BEN
56.9%	AZE	39.1%	KWT	30.7%	BEN	33.0%	ARE
56.4%	QAT	37.0%	QAT	28.4%	ARE	29.6%	BHR
52.6%	JOR	35.3%	BHR	27.7%	LBN	28.7%	LBN
52.4%	PSE	35.3%	JOR	24.1%	OMN	28.4%	KAZ
50.5%	BFA	34.0%	ARE	22.4%	DZA	27.7%	SAU
43.6%	DZA	33.3%	SEN	22.3%	BHR	26.8%	UGA
42.9%	MAR	32.0%	SAU	21.8%	KGZ	25.2%	KWT
42.2%	IDN	31.1%	AZE	21.5%	TGO	25.0%	OMN
41.2%	UGA	29.8%	MAR	18.9%	SAU	22.3%	PSE
36.0%	EGY	27.4%	KAZ	18.6%	UZB	20.9%	JOR
33.9%	BHR	25.2%	NER	17.9%	MDV	19.1%	MOZ
33.0%	MDV	24.0%	MDV	17.0%	IRN	15.9%	IRN
31.2%	GMB	20.7%	BRN	16.3%	KWT	15.9%	UZB
25.8%	MLI	19.4%	OMN	15.8%	JOR	15.4%	MLI
21.3%	OMN	19.2%	NGA	14.7%	UGA	12.4%	PAK
18.9%	BRN	17.6%	MOZ	13.1%	IDN	10.9%	SUD
17.0%	MRT	17.1%	ALB	12.7%	PAK	10.1%	BRN
15.4%	MOZ	14.3%	TUN	12.4%	BRN	10.0%	MDV
10.3%	SEN	12.3%	COM	11.5%	MOZ	9.1%	KGZ
8.0%	TUN	8.8%	BFA	7.4%	PSE	6.9%	IDN
8.0%	KWT	7.0%	MRT	6.9%	SUD	6.6%	MYS
		6.1%	MLI	5.5%	MYS	4.1%	GMB

المصدر: مدونات مختلفة بقلم سي بي باون في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي. (1) النسبة المثوية للواردات من الاتحاد الأوروبي بناء على بيانات 2018. (2) نسبة الواردات من الصين بناء على بيانات 2016-2018. راجع قاعدة بيانات الأمم المتحدة على https://unstats.un.org/unsd/tradekb/knowledgebase/country-code للحصول على وصف لرموز البلدان.



وبالمثل، تعتمد 11 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي في استيراد أجهزة التنفس الصناعي والكمامات الجراحية، و 22 دولة أخرى من المنظمة في استيراد الملابس الواقية في الغالب على الصين بحصة تزيد عن 50%. وقد يكون سببا لظهور مواطن ضعف لدول منظمة التعاون الإسلامي المعنية إذا طبق المصدرون الرئيسيون قيودا معينة على تجارة هذه المنتجات. ويمكن تفسير اعتماد دول المنظمة على الاستيراد من الاتحاد الأوروبي جزئيا من خلال القرب الجغرافي، ولكن هذه العلاقة ليست واضحة في حالة الصين، مما يدل على الدور المهيمن للصين كمُورد عالمي.

وفي المقابل، بدأت العديد من البلدان في الاستثمار في قدراتها الخاصة لإنتاج معدات الوقاية الشخصية والإمدادات الطبية لتقليل اعتمادها على الواردات. وعلى سبيل المثال، تعاونت شركات الدفاع والإلكترونيات التركية لدعم مشروع تكنولوجي لبدء الإنتاج الضخم لأجهزة التنفس الميكانيكية، إذ تمكنوا من بدء الإنتاج الضخم في أقل من ثلاثة أسابيع. ووفقا للتقارير، من الممكن إنتاج جهاز التنفس الصناعي محليا مقابل 6,500 الضخم في أقل من ثلاثة أسابيع. ووفقا للتقارير، عن الممكن إنتاج جهاز التنفس الصناعي محليا مقابل 20,000 دولار بينما يكلف جهاز معادل مستورد حوالي 20,000 يورو (Reuters, news article). كما بدأت تركيا أيضا في التصدير إلى دول نامية أخرى بما في ذلك البرازيل أو التبرع لبعض البلدان الأل نموا، مثل السودان والصومال.



الشكل 8.4: السياسات التجاربة المنفذة خلال الجائحة

المصدر: مركز التجارة الدولي، قاعدة بيانات (MacMap) للتدابير المؤقتة على مستوى التجارة أثناء كوفيد-19، نسخة 25 أغسطس 2020. السياسات النشطة هي حتى تاريخ 25 أغسطس 2020.

وفي خضم الأزمة الحالية، ازداد الطلب العالمي على مجموعة متنوعة من الإمدادات الطبية بشكل مكثف. وتحد الحواجز التجارية القائمة من الوصول إلى هذه المنتجات وتجعلها مكلفة بلا داع. وقد استهدفت السياسات التجارية التي تم تنفيذها خلال هذه الفترة بشكل رئيسي الإمدادات الطبية. وتواصل الحكومات في جميع أنحاء العالم سن تدابير تجارية مؤقتة تهدف إلى تقييد صادرات الإمدادات الطبية الحيوية وتنشيط وارداتها، فضلا عن المنتجات الأساسية الأخرى. ومن خلال مراقبة السياسات التجارية المتعلقة بمعدات الحماية الشخصية

والمنتجات الصيدلانية ومعقمات الأيدى والأغذية وبعض المنتجات الأخرى، توفر قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية ماك ماب (MacMap) قائمة محدثة بهذه السياسات. فاعتبارا من 25 أغسطس 2020، بودر بما مجموعه 170 سياسة تجاربة تقييدية و 152 سياسة تجاربة تحريرية. وفي حين أن 135 من أصل 152 سياسة تحريرية لا تزال سارية المفعول، تبقى 115 سياسة فقط من أصل 170 سياسة تقييدية نشطة حاليا (الشكل 7.4). وعلى ما يبدو، ترفع الدول التدابير الوقائية بمجرد قناعتها بأن لديها كمية كافية من الإمدادات الطبية لتلبية احتياجات مواطنها.

وكانت دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا تقييدية نسبيا خلال هذه الفترة. فقد بادرت 31 دولة في منظمة التعاون الإسلامي بما مجموعه 58 تدبيرا تقييديا، لا يزال 43 منها ساري المفعول. واتخذت كازاخستان (6) وتركيا (5) وايران (4) وأوزىكستان (4) أكبر عدد من التدابير الوقائية. وفي المقابل، أدخلت 27 دولة في منظمة التعاون الإسلامي 38 إجراء لتسهيل التجارة مع ظهور الوباء، 34 منها لا تزال نشطة. واعتمدت إندونيسيا (5) وباكستان (4) العدد الأكبر من سياسات تنشيط التجارة (الجدول 3.4). ومن الواضح أنه في

الجدول 3.4: السياسات التجاربة التي نفذتها دول المنظمة خلال

تقييدية		ويرية	تح	
نشطة	الكل	نشطة	الكل	
1	1	0	0	ألبانيا
1	1	1	1	الجزائر
1	1	1	2	أذربيجان
1	1	0	0	البحرين
0	1	2	2	بنغلاديش
0	0	1	1	بروناي دار السلام
0	0	1	1	بوركينا فاسو
0	0	1	1	الكاميرون
0	0	1	1	تشاد
1	1	1	1	كوت ديفوار
3	3	0	0	مصر
0	0	1	1	غيانا
2	3	3	5	إندونيسيا
2	4	0	0	إيران
1	1	0	0	العراق
1	2	0	0	الأردن
4	6	0	0	كازاخستان
1	1	0	0	الكويت
2	2	0	0	قرغيزستان
1	1	0	0	لبنان
1	1	0	0	ليبيا
1	1	2	2	ماليزيا
0	0	1	1	جزر المالديف
1	1	1	1	مالي
0	0	1	1	موريتانيا
1	2	1	1	المغرب
0	0	0	1	موزمبيق
0	0	1	1	النيجر
0	0	1	1	نيجيريا
2	2	1	1	عمان
2	3	4	4	باکستان
0	0	1	1	قطر
2	2	1	1	السعودية
0	0	1	1	السنغال
0	1	0	0	صومالية
1	1	0	0	السودان
0	0 2		1	سورينام
1	1	0	0	سوريا
0	0	0	0 1	طاجیکستان
3	5	1	1	توغو تکا
1	5 1	0	0	ترکیا ترکمان <i>س</i> تان
0	1 1	0	0	ترکما <i>نس</i> تان أوغندا
1	1	0	0	اوعندا الإمارات
3	4	2	2	الإمارات أوزبكستان
				الوربدستان التحالة الدول قا

المصدر: مركز التجارة الدولي، قاعدة بيانات (MacMap) للتدابير المؤقتة على مستوى التجارة أثناء كوفيد-19، نسخة 25 أغسطس 2020.

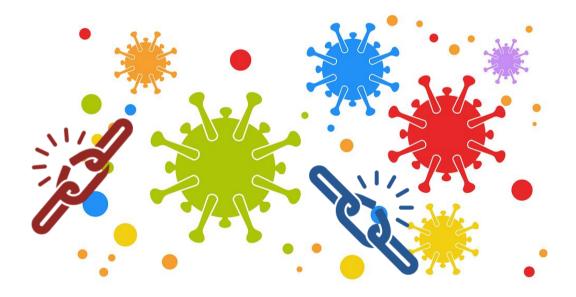
حين تعتبر كل هذه السياسات مؤقتة، تميل سياسات التنشيط إلى البقاء سارية المفعول لفترة أطول من السياسات التقييدية.

وفي ضوء التحليل أعلاه، هناك حاجة واضحة للحفاظ على تدفق التجارة، لضمان توفير المنتجات الأساسية ولتوجيه رسالة تبعث على الثقة للاقتصاد العالمي. وفي السياق الراهن، كما حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (b2020)، تعتبر التجارة ضرورية لإنقاذ الأرواح وسبل العيش. ولذلك، من الضروري الحفاظ على تدفق سلاسل التوريد، خاصة بالنسبة للضروريات مثل الإمدادات الصحية والغذاء، دون تفاقم الأمور بسبب القيود التجارية المفرطة. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز الثقة في التجارة والأسواق العالمية من خلال تحسين الشفافية حول الإجراءات والنوايا السياسية المتعلقة بالتجارة. ومن الواضح أنه من أجل مصلحة البلدان الصناعية والنامية على المدى الطويل، يجب حل التوترات التجارية من خلال نهج متعدد الأطراف واعتماد إصلاحات منظمة التجارة العالمية وليس من خلال نهج أحادى الطرف.



# الفصل الخامس

آثار كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية والإقليمية و انعكاساتها على دول منظمة التعاون الإسلامي



أصبحت سلاسل القيمة العالمية (GVCs) سمة مركزية للتجارة والاستثمار العالميين، مساهمة بشكل كبير في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الاقتصادات النامية والناشئة والمتقدمة. ومكنت التطورات الرئيسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل من تجزئة الإنتاج عبر الحدود الوطنية. كما أدى العدد المتزايد من الاتفاقيات التجارية الموقعة على المستويات الثنائية أو متعددة الأطراف إلى تقليل الحواجز أمام التجارة العالمية بشكل كبير. وبناء على ذلك، فإن عملية إنتاج السلع، من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، تتم بشكل متزايد حيثما توفرت المهارات والمواد اللازمة بأسعار وجودة تنافسية. فقد ساهمت هذه التجزئة الدولية للإنتاج بشكل كبير في ارتفاع مستوى التجارة والاستثمار العالميين على مدى العقود الماضية.

ويمكن ملاحظة التجزئة ليس فقط في عملية التصنيع ولكن أيضا في جميع مراحل الإنتاج، مثل البحث والتطوير والتصميم والتسويق والتوزيع. كما ساهم الترابط بين أنشطة التصنيع والخدمات في نهوض التجارة في قطاع الخدمات. ومكنت هذه العملية من تحقيق التكامل الاقتصادي والنمو والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم النامي. وساعد ارتفاع مستوبات الإنتاجية والدخل في الوصول إلى مستوبات معيشية أعلى.

واليوم، هناك تفاؤل أقل فيما يتعلق باعتبار التجارة محركا للنمو والازدهار. فمنذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، عرف نمو التجارة وتيرة بطيئة، وتراجع توسع سلاسل القيمة العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن التطورات التكنولوجية الحديثة، مثل الأتمتة والطباعة ثلاثية الأبعاد، تقلل من أهمية القرب من العمالة منخفضة التكلفة. كما تتسبب النزاعات المتزايدة بشأن الاختلالات التجارية في ارتفاع الحواجز التجارية مجددا. وهذه الاتجاهات تتفاقم فقط بسبب جائحة كوفيد-19 العالمية المستمرة.

ويناقش هذا الفصل انعكاسات التطورات الأخيرة على سلاسل القيمة العالمية والتحول المحتمل لأنشطة التصنيع في مواجهة الاضطرابات الأخيرة في سلسلة التوريد. فيبدأ بتلخيص الدوافع الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية بالإضافة إلى أسباب الاضطرابات أثناء جائحة كوفيد-19. ثم يناقش التكامل الحالي لدول منظمة التعاون الإسلامي في سلاسل القيمة العالمية. ويختتم هذا القسم ببعض المناقشات حول العودة المحتملة إلى الموطن (عملية إعادة إنتاج وتصنيع السلع إلى بلد الشركة الأصلي) لسلاسل القيمة العالمية والآثار المترتبة على دول منظمة التعاون الإسلامي.

# 5.1 الاختلالات على مستوى سلاسل التوريد في خضم تفشي فيروس كوفيد-19 وتصاعد النزعة الحمائية

يتم أكثر من ثلثي التجارة العالمية من خلال سلاسل القيمة العالمية، حيث يتجاوز الإنتاج إحدى الحدود على الأقل قبل التجميع النهائي (WTO, 2019). ويتم تصنيع ثلث إنتاج العالم من قبل الشركات متعددة الجنسيات وتمثل نصف التجارة العالمية (OECD, 2018).

وقد توسعت سلاسل القيمة العالمية بشكل مستمر خلال التسعينيات والقرن الحادي والعشرين لأنها جلبت العديد من الفوائد من خلال السماح للشركات بالحصول على مصادر لمدخلاتها بشكل أكثر كفاءة، والوصول إلى المعرفة ورأس المال خارج الاقتصاد المحلي وتوسيع أنشطتها في أسواق جديدة (OECD, 2013). كما لعبت

سلاسل القيمة العالمية دورا محوريا في الحد من الفقر وإتاحة الفرصة للبلدان النامية للنمو واللحاق بركب البلدان الأغنى (World Bank, 2019). ومع ذلك، لوحظ وجود تباطؤ قائم في هذا الاتجاه قبل التوترات التجارية وظهور الجائحة. فمنذ عام 2011، سُجل انخفاض في التجارة في السلع والخدمات الوسيطة، مما يبرز أن الشركات تقلل من استخدامها للمدخلات الأجنبية (OECD, 2020c).

وان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يتم تحديدها بشكل أساسي من خلال الإمكانات الرئيسية (العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية) وحجم السوق والجغرافيا والجودة المؤسسية (World Bank, 2019). وتعتبر العمالة من ذوى المهارات المنخفضة ورأس المال الأجنبي عاملين أساسيين لإعادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في المراحل الأولى. كما تدفع وفرة الموارد الطبيعية بتكامل سلاسل القيمة العالمية نحو الأمام. وتعتمد البلدان الصغيرة بشكل أكبر على المدخلات المستوردة والأسواق الخارجية، مما يتطلب منها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ومن شأن التغلب على البُعد عن طريق تحسين الربط بين المناطق أن يعزز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وفي الأخير، يمكن للتكامل الإقليمي بوجود الأطر القانونية والإجراءات المنسقة أن يعزز الجودة المؤسسية ويزبد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (COMESA, 2020).

وتنطوي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على منافع وتكاليف. ففي حين أن البلدان النامية من شأنها نقل المعرفة والدراية بشأن عمليات الإنتاج وأساليب إجراء الأعمال، قد تؤدى سلاسل القيمة العالمية إلى بقاء البلدان المنخفضة الدخل منحصرة في مراحل الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة مع إمكانيات محدودة للغاية للابتكار ونقل التكنولوجيا. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تقوم البلدان النامية بالنهوض بمستواها بشكل مطرد ضمن سلاسل القيمة العالمية للاستفادة من مزايا الإنتاجية والقدرة التنافسية المحتملة. وقد يؤدي إنشاء علاقات تبعية بدرجة كبيرة مع المستثمرين الخارجيين والتكنولوجيا الأجنبية إلى خلق مواطن ضعف إضافية في أوقات الصدمات.

### سلاسل القيمة العالمية في زمن كوفيد-19

على الرغم من تراجع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، إلا أن حالة عدم اليقين المتعلقة بالسياسات التجارية المستقبلية وجائحة كوفيد -19 العالمية قد ألحقت أضرارا جسيمة بمسار التوسع فيها، حيث أُغلقت المصانع وتراجع النشاط الاقتصادي في ظل أوامر البقاء في المنزل واجراءات الاحتواء المعتمدة في جميع أنحاء العالم. وبقدر مركز التجارة الدولية (ITC) أن التخفيض المشترك لمدخلات التصنيع من قبل الصين والولايات المتحدة الأمربكية والاتحاد الأوروبي سيصل إلى 228 مليار دولار أمربكي، أو 11% من إجمالي التجارة بسلاسل القيمة العالمية. وستتمثل القطاعات المتضررة في قطاعات الآليات والبلاستيك والمطاط والكيماوبات والمعدات الإلكترونية، والتي ستشهد خسارة أكثر من 7% في الصادرات بسبب اضطرابات سلاسل التوريد ( Solleder and Velasquez, 2020). وعلاوة على ذلك، تتوقع 55% من الشركات التي شملتها دراسة استقصائية أجرتها منظمة العمل الدولية أن يستمر نقص الإمدادات طوال عام 2020 (ILO, 2020c).

وقد أعطت جائحة كوفيد-19 دفعة للمناقشات حول إنشاء وتعزيز سلاسل التوريد الوطنية والإقليمية. وببدو أن الاقتصادات الصغيرة المندمجة فعليا بشكل جيد في سلاسل القيمة العالمية هي من سيعاني أكثر من إضفاء الطابع الوطني والإقليمي على هذه السلاسل. فعادة ما تستثمر هذه البلدان مواردها لتكون جزءا من شبكات

الإنتاج العالمية، لكن تدمير هذه الشبكات قد يتسبب في مشاكل كبيرة في أنشطتها الاقتصادية، خاصة إذا كانت صغيرة جدا لتطوير أنظمة الإنتاج الخاصة بها. ومن دواعي القلق الأخرى قدرتها التنافسية في السوق العالمية، حتى لو نجحت في إنتاج سلعها الخاصة من أجل الأسواق الدولية. ومن أجل مواجهة تصاعد النزعة الحمائية وارتفاع الحس القومي، من شأن هذه البلدان العمل على تعزيز الشراكات الإقليمية لتحفيز الأنشطة الاقتصادية وعملية التنويع.

### التكيف مع الوضع الطبيعي الجديد

تشير الاتجاهات العامة الناشئة عن الصدمة المزدوجة للتوترات التجارية وجائحة كوفيد-19 إلى أن النزعة الحمائية سترسخ أسسها، وستتبنى الحكومات سياسات لتحفيز الشركات على تقليل الاعتماد على المنتجات أو المنتجين أو مقدمي الخدمات الأجانب (Anukoonwattaka and Mikic, 2020). فإن البنية الحالية لسلاسل القيمة العالمية معرضة بالفعل لمختلف الصدمات، التي تقوم بعض الشركات بتطوير نماذج سلاسل توريد أكثر مرونة للتكيف معها. فمن الناحية التاريخية، كانت هذه الصدمات ناتجة بشكل رئيسي عن الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والتسونامي والفيضانات التي ضربت بعض الاقتصادات الأسيوية بما في ذلك اليابان وتايلاند وإندونيسيا. وكانت تؤثر على بلد واحد أو عدة بلدان دون الإخلال بسلسلة القيمة بأكملها.

لقد كان للأزمة الراهنة تأثيرا أقوى بكثير على سلاسل القيمة العالمية، وبالتالي على الأنشطة الاقتصادية العالمية، وبالتالي على الأنشطة الاقتصادية العالمية، إذ تعطلت عمليات تسليم معظم المنتجات بسبب إغلاق المصانع والحدود. وعلى الرغم من وجود تدابير للتكيف مع هذه الظروف، ترى الشركات والحكومات أن هذا ليس نهجا موثوقا ومستداما على المدى الطويل. وليس هناك شك في الحاجة إلى اعتماد سياسات تيسيرية لمواجهة الأضرار المحتملة جراء هذه الصدمات. ومع ذلك، يجب أن تحافظ هذه السياسات على التوازن بين التدخلات قصيرة الأجل المتعلقة بالحفاظ على الروابط القائمة والتدخلات طويلة الأجل المتعلقة بإقامة روابط جديدة. ومن المهم الحفاظ على شبكات الإنتاج الهامة وخاصة المنتجات الطبية والزراعية ذات الصلة. كما سيكون من غير الحكمة أن نقترح أن على البلدان التقليل بشكل كبير من اعتمادها على الواردات والشروع في السير على طريق تفكيك العولمة.

### إعادة التوازن بين كفاءة سلاسل التوريد ومرونتها

كانت الكفاءة تعتبر المحرك الرئيسي لسلاسل القيمة العالمية. ومع انخفاض تكاليف التجارة وتحسين الربط بين المناطق، كانت الاستعانة بمصادر خارجية فيما يتعلق بمختلف مراحل الإنتاج في مواقع مختلفة أكثر فعالية. وأصبحت الصين على مستوى العديد من الصناعات مُوردا مهيمنا على الصعيد العالمي. ومع ظهور الصدمة المتعلقة بالسياسات التجارية وأزمة كوفيد-19، بدأت الأولوية في الانتقال من الكفاءة إلى المرونة. وفي محاولة لإعادة التوازن بين كفاءة سلاسل التوريد ومرونها، شرعت البلدان بالتفكير في استراتيجيات للحد من التبعية لدولة واحدة أو مصدر واحد. وستحاول تقليص وقت التوريد عن طريق الحصول على المزيد من المنتجات من المواقع القريبة وإنتاج المنتج النهائي بالقرب من المستخدمين النهائيين. ومن المتوقع أن تتحقق أولى عمليات إعادة توجيه الإنتاج في قطاع الصحة، بحيث أن البلدان في أمس الحاجة لتأمين المنتجات الصحية الهامة. ومع ذلك، لا يُتوقع تغيير أماكن المصانع في قطاعات الإلكترونيات والسيارات وغيرها في المستقبل القريب، إذ سيتطلب ذلك استثمارات كبيرة لإعادة تنظيم شبكات التوريد الخاصة بهذه الصناعات. ولكنها مسألة ستندرج بالتأكيد في جدول أعمال الشركات العالمية والاقتصادات الصناعية الكبرى.

وعلى المدى الطوبل، من المتوقع أن يصحب كوفيد-19 ظهور عملية فحص أكثر دقة لسلاسل القيمة العالمية عبر العديد من القطاعات، مع التركيز بشكل أكبر على التنويع والمرونة في شبكات التوريد العالمية. وببدو أن البلدان على المستوى الفردي تركز على مزاياها النسبية أكثر من ذي قبل، من خلال استكشاف فرص إنشاء شبكات إنتاج إقليمية. وقد تهدف إلى جذب الصناعات التي تسعى إلى الرجوع إلى الموطن أو التموضع بالقرب منه، خاصة تلك التي تعطلت فيها سلاسل التوريد بشدة وحيث فرضت الحكومات ضوابط على الصادرات.

وقد أصبحت البنية التحتية الرقمية تكتسى أهمية أكبر في مواجهة الجائحة. وبنبغي أن تركز الاستجابة على مستوى السياسات المتوسطة الأجل للاختلالات التي نالت سلاسل القيمة العالمية على بناء توليفات من المهارات والبنية التحتية اللازمة لرقمنة سلاسل التوريد. فالبلدان التي تفتقر إلى مستويات المهارات والآليات والبنية التحتية اللازمة للتحول الرقمي ستفوت فرصة المشاركة في سلاسل التوريد في فترة ما بعد أزمة كوفيد-19 (Anukoonwattaka and Mikic, 2020). وبجب أن يأخذ هذا النظام الجديد أيضا في الاعتبار الاهتمامات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة لزبادة مرونة سلاسل التوريد وتعزيز الاستدامة.

#### الوظائف المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية المعرضة للخطر

لقد توسعت سلاسل القيمة العالمية في المقام الأول بغرض الاستفادة من تكاليف العمالة المنخفضة والوصول إلى الموارد والأسواق. ولذلك، فإن حصة كبيرة من الوظائف في البلدان النامية مرتبطة بسلاسل التوريد في العالم. ووفقا لمنظمة العمل الدولية (d2020)، تعطل ما يقرب من 60% من جميع المدخلات المستوردة بسبب الإغلاق الإلزامي لجميع أماكن العمل باستثناء أماكن العمل الأساسية في أبربل 2020. وظلت هذه النسبة عند 35% في بداية يونيو 2020. كما تشير التقديرات إلى وجود حوالي 255 مليون عامل في قطاعات ذات قابلية عالية أو متوسطة للتأثر باختلال إمدادات المدخلات المستوردة، أي ما يعادل 69% من العمالة الصناعية. وتستحوذ القطاعات ذات قابلية عالية للتأثر بالصدمات على 49 مليون من هذه الوظائف، والتي تشمل وظائف في الإلكترونيات والسيارات ومعدات النقل الأخرى (ILO, 2020d).

وفي تقديراتها التي تغطى 64 دولة (أو 74% من القوى العاملة العالمية)، أفادت منظمة العمل الدولية أن 292 مليون وظيفة في سلاسل التوريد التصنيعية معرضة لخطر كبير بسبب الانخفاض المرتبط بكوفيد-19 في الطلب من جانب المستهلكين، و 63 مليون وظيفة أخرى معرضة لخطر متوسط الحدة. وحين تأخذ بعين الاعتبار مجتمعة، تكون أكثر من وظيفة من كل وظيفتين في سلاسل التوريد التصنيعية، وأكثر من وظيفة من كل سبعة في جميع الوظائف، معرضة حاليا لمخاطر متوسطة أو عالية الحدة، على الرغم من تخفيف تدابير الإغلاق في العديد من البلدان (ILO, 2020d). ومن بين الوظائف المعرضة لمخاطر عالية الحدة، توجد 167 مليون وظيفة في الصناعة التحويلية أو القطاعات الصناعية الأخرى، و 29 مليون وظيفة في الزراعة و 96 مليون وظيفة في الخدمات، والتي توفر مدخلات في التصنيع.

وهناك حوالي 73 مليون وظيفة معرضة لخطر كبير في سلاسل توربد المنسوجات والملابس، مما يمثل واحدة من كل أربع وظائف معرضة لمخاطر عالية الحدة (الجدول 1.5). وبمثل هذا القطاع الذي تتمتع فيه بعض دول منظمة التعاون الإسلامي بميزة تنافسية، بما في ذلك تركيا وباكستان وبنغلاديش. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض ما يقدر بنحو 54 مليون وظيفة في سلاسل توربد السيارات لمخاطر عالية الحدة (ILO, 2020e). وتعد المغرب وتركيا وماليزيا من بين البلدان التي تقدم مدخلات كبيرة لسلاسل توريد السيارات على المستويات الإقليمية والوظائف في هذه القطاعات معرضة لمخاطر عالية أو متوسطة الحدة.

وبشكل عام، يؤدي إغلاق الشركات وانهيار الطلب من جانب المستهلكين إلى خسائر كبيرة في الوظائف في سلاسل التوريد في مختلف قطاعات التصنيع. ومن المرجح أن يعاني معظم هؤلاء العمال من البطالة وانخفاض ساعات العمل وانخفاض الدخل. كما يتوقع أيضا أن تعاني الشركات التي تزود المدخلات للشركات متعددة الجنسيات من انخفاض الطلبات والتخفيضات في الاستثمارات وتسريح العمال.

الجدول 1.5: عدد الوظائف المتأثرة بعرقلة سلاسل التوريد بسبب كوفيد-19

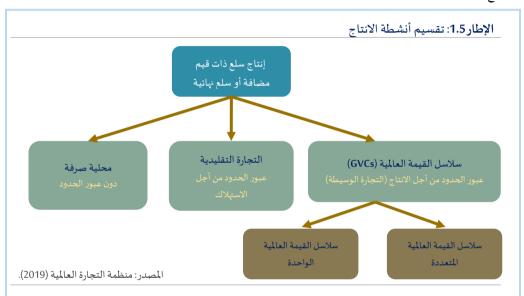
حصة الوظائف التي تستأثر بها الإناث في وظائف سلسلة التوريد (%)	إجمالي الوظائف المعرضة لمخاطر عالية بسبب انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية (بالملايين)	بة في مختلف ستوى صرامة لشامل المعمول	الوظائف المدعوه السلع الاستهلاكي البلدان، حسب م إجراءات الإغلاق اا بها (بالملا	حصة وظائف سلسلة التوريد من إجمالي العمالة (%)	
		صرامة متوسطة	صرامة عالية		سلاسل التوريد
36.8	0	75	174	10.1	الأطعمة والمشروبات
46.2	73	34	40	3.0	المنسوجات والملابس
35.6	54	25	29	2.2	المركبات
37.6	34	15	34	2.0	الآلات والمعدات
49.8	17	17	17	1.4	الالكترونيات
39.5	0	11	16	1.1	المواد الكيماوية والمستحضرات الدوائية
40.2	15	8	15	0.9	المعدات الكهربائية
32.5	99	54	52	4.3	الصناعات التحويلية الأخرى
38.1	292	239	376	25.0	جميع الصناعات التحويلية

المصدر: منظمة العمل الدولية (d2020). تستند التقديرات إلى بيانات 64 دولة تمثل 74% من القوى العاملة العالمية. تشير الخانات البرتقالية إلى العمال المعرضين لخطر متوسط. تشير الخانات الرمادية إلى العمال المعرضين لمخاطر عالية أو متوسطة. تشير الخانات الخضراء إلى العمال المعرضين لخطر منخفض.

### 5.2 التجارة في السلع الوسيطة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية

مع توسع سلاسل القيمة العالمية، تنمو التجارة في المنتجات الوسيطة بشكل أسرع من التجارة في المنتجات النهائية. واليوم، تشتمل كل سلعة مُصدرة تقريبا على بعض المدخلات المستوردة، سواء في شكل سلع أو خدمات. وإن إحصاءات التجارة تسجل التدفقات التجارية في المنتجات النهائية، ولكن يمكن تفصيل البيانات التجارية بين السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية بناء على تصنيف الفئات الاقتصادية الواسعة (BEC) للتجارة الدولية. ومع ذلك، غالبا ما يؤدي استخدام البيانات التجارية إلى ازدواجية الحساب بسبب شبكة التجارة المتنامية هذه، حيث تعبر المنتجات الوسيطة الحدود بشكل متكرر. ولذلك، فهي غير قادرة على حصر مكاسب القيمة المضافة الصافية في ظل التجزئة الدولية للإنتاج.

ولقياس صافي القيمة المضافة المجلية الناتجة عن التجارة، توفر تحليلات المدخلات والمخرجات (١/٥) بديلا قابلا للاستخدام عن بيانات التجارة. ومن المزايا المهمة لجداول ٥-ا أنها تصنف السلع وفقا لاستخداماتها، التي تتضمن أيضا معلومات عن مدخلات/ في قطاعات الخدمات (Banga, 2013). وتمثل قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تيفا (OECD TiVA) أشمل قاعدة بيانات للتجارة في القيمة المضافة عبر 55 صناعة؛ لكنها تغطي 64 دولة فقط، بما في ذلك ثماني دول في منظمة التعاون الإسلامي، حتى عام 2015. وهناك تدابير مختلفة لتحفيز مشاركة البلدان في سلاسل القيمة من التدفقات التجاربة الوسيطة (راجع الإطار 1.5). وفي هذا القسم، سبتم استخدام البيانات التجاربة المصنفة ضمن الفئات الاقتصادية الواسعة بالرغم من أوجه القصور المتواجدة فها لتقديم بعض الملاحظات العامة حول مشاركة دول منظمة التعاون الإسلامي في أنشطة التصنيع العالمية.



من أجل تحليل أنشطة الإنتاج، قامت دراسة حديثة بتقسيمها إلى 4 أنواع واسعة اعتمادا على ما إذا كانت تتضمن مشاركة الإنتاج بين دولتين أو أكثر وانشاء مجموعة بيانات ذات صلة (Wang et al., 2017). وبتمثل النوع الأول في القيمة المضافة المنتجة محليا والتي يستوعها الطلب المعلى النهائي دون إشراك التجارة الدولية. ولا يتجاوز أي محتوى من محتوبات العوامل الحدود الوطنية أثناء عملية الإنتاج والاستهلاك بأكملها. والنوع الثاني هو القيمة المضافة المحلية المتجسدة في صادرات المنتج النهائي، أي التجارة التقليدية: تُصنع المنتجات بالكامل بواسطة عوامل محلية وبعبر محتوى العامل الحدود الوطنية مرة واحدة للاستهلاك فقط. أما النوع الثالث فهو القيمة المضافة المحلية التي تتجسد في التجارة الوسيطة لقطاع الدولة والتي تستخدمها الدولة الشربكة لإنتاج منتجاتها المحلية المستهلكة محليا، أو القيمة المضافة الأجنبية التى يتم استيرادها مباشرة من البلدان الشربكة واستخدامها للمنتجات المستهلكة محليا. وبتم استخدام محتوى العامل في الإنتاج خارج الوطن وبعبر الحدود الوطنية مرة واحدة للإنتاج. والنوع الأخير يتمثل في القيمة المضافة المضمنة في الصادرات/ الواردات الوسيطة التي يستخدمها بلد شربك لإنتاج صادرات (وسيطة أو نهائية) لدول أخرى. وفي هذه الحالة، يتجاوز محتوى العامل الحدود الوطنية مرتين على الأقل، لذلك يشار إليه على أنه من أنشطة سلاسل القيمة العالمية المعقدة.

لدى التجارة في السلع الوسيطة أيضا آثار قوية على التجارة العالمية. ويُظهر تحليل أولى أجراه الأونكتاد أنه يمكن لمعدل التراجع المسجل في تجارة السلع الوسيطة حتى وإن كان صغيرا نسبيا أن تترتب عنه تداعيات قوبة. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن انخفاض بنسبة 2% في صادرات المدخلات الوسيطة من الصين إلى شركات

تصنيع السيارات في الاتحاد الأوروبي واليابان وأمريكا الشمالية والاقتصادات الرئيسية الأخرى المنتجة للسيارات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قدره 7 مليارات دولار في صادرات السيارات من هذه الاقتصادات إلى بقية العالم (UNCTAD, 2020c).

### التجارة في السلع الوسيطة

يسمح تصنيف إحصاءات التجارة الدولية حسب الفئة الاقتصادية الواسعة (BEC) بتحويل بيانات التجارة الدولية بناء على التصنيف القياسي للتجارة الدولية (SITC) إلى سلع حسب فئة الاستخدام النهائي، أي السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية. وهذا يسهل مجموعة من التطبيقات التحليلية، مثل التكامل النسبي للاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية. فالسلع الرأسمالية تمثل تلك السلع التي تساعد في تصنيع السلع الاستهلاكية أو السلع الوسيطة. وهي في حد ذاتها سلع نهائية ولكن لا يستخدمها الناس، بل يتم استخدامها من قبل الصناعة لتصنيع سلع أخرى. وتشمل بشكل عام الألات والأدوات والمعدات. أما السلع الوسيطة، فهي تلك الضرورية لتصنيع السلع النهائية. وقد تشمل الأجزاء/ المعدات شبه المصنعة أو مخرجات صناعة تُستخدم كمدخلات لصناعة أخرى. وأخيرا، من الواضح أن السلع الاستهلاكية مخصصة للاستهلاك، ويمكن أن تكون معمرة أو غير معمرة. وإن هذا التصنيف لا يوفر معلومات عن القيمة المضافة من قبل البلدان على المستوى الفردى، ولكن سيتم استخدامه لإبداء بعض الملاحظات العامة.

يوضح الشكل 1.5 أن دول منظمة التعاون الإسلامي كانت تصدر في الغالب سلعا وسيطة تشمل المنتجات المعدنية والمواد الخام. فقد تم تصنيف أكثر من 75% من الصادرات خلال الفترة 2010-2010 على أنها سلع وسيطة، والتي تستخدمها البلدان المستوردة لمواصلة التجهيز. وخلال السنوات التي سجلت فيها أسعار السلع مستويات مرتفعة (2010-2014)، كانت دول المنظمة تحقق فائضا كبيرا في السلع الوسيطة، ولكن بعد عام

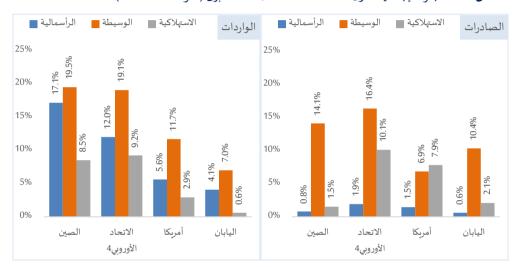


الشكل 1.5: إجمالي التجارة لدول المنظمة في رأس المال، السلع الوسيطة والاستهلاكية (متوسط 2010-19)

المصدر: حسابات الكاتب بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

2014 لم تتمكن من تحقيق فائض ليتحول بعد ذلك إلى عجز في عام 2019. وبينما شكلت السلع الرأسمالية أقل من 5% من إجمالي صادراتها، بلغت أكثر من 17% من إجمالي الواردات. ومن المفهوم أن معظم دول منظمة التعاون الإسلامي تتطلب السلع الرأسمالية (ونقل التكنولوجيا المتأصلة) لبناء قدراتها الإنتاجية.

وعلى غرار ما شوهد خلال أزمة كوفيد-19، قد يؤدي التبعية المفرطة لسوق واحدة إلى ظهور نقاط ضعف مهمة. وبوضح الشكل 2.5 (على اليسار) أن ما يقرب من 20% من السلع الوسيطة مستوردة من الصين وحوالي 19% من أربعة اقتصادات أوروبية رئيسية، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وايطاليا. والى جانب الولايات



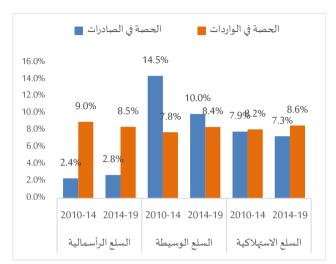
الشكل 2.5: التجارة الإجمالية لدول المنظمة ذات الاقتصادات الكبرى (متوسط 2010-19)

المصدر: حسابات الكاتب بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية. تشمل EU4 ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وايطاليا.

المتحدة، كان مصدر أكثر من 50% من واردات السلع الوسيطة من ستة اقتصادات رئيسية في العالم. وبالمثل، يتم تصدير أكثر من 47% من السلع الوسيطة من قبل دول منظمة التعاون الإسلامي إلى سبعة اقتصادات رئيسية بما في ذلك اليابان (الشكل 2.5، على اليمين).

وفي المتوسط، استأثرت دول منظمة التعاون الإسلامي بحصة 14.5% من الصادرات العالمية من المنتجات الوسيطة خلال 2010-2014، لكن هذه النسبة انخفضت إلى 10% خلال الفترة 2014-2019 (الشكل 3.5). وفيما يتعلق بواردات السلع الوسيطة، فقد ارتفعت النسبة من 7.8% إلى 8.4% خلال الفترة قيد الاستعراض. وهذا يشير إلى أن الأهمية النسبية لدول منظمة التعاون الإسلامي في توربد السلع الوسيطة آخذة في التراجع على مر السنين. ولم يلاحظ سوى زبادة طفيفة فقط في حصة صادرات السلع الرأسمالية، التي تشكل أصلا نسبة حد منخفضة (2.8%).

#### الشكل 3.5: حصة دول المنظمة في الصادرات والواردات العالمية



المصدر: حسابات الكاتب بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

وعندما يتم تحليل اعتماد دول منظمة التعاون الإسلامي على الاستيراد من المراكز الاقتصادية الرئيسية، لوحظ أن هناك اعتماد أكبر على الصين بالمقارنة مع الاقتصادات الرئيسية الأخرى في العالم. وتعتمد دول المنظمة الواقعة في أمريكا اللاتينية بشكل أكبر نسبيا على واردات السلع الوسيطة، بما يتجاوز الإسلامي الأخرى التي تعتمد بشدة على الولايات المتحدة كل من قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (الشكل 4.5، على اليسار). كما المتحدة (الشكل 4.5، على اليسار). كما أن هناك عشر دول في المنظمة تعتمد أن

على الاستيراد من الصين بما يزيد عن 20%، وهي دول آسيوية بشكل رئيسي، حيث تصل إلى 36% في حالة قيرغبزستان (الشكل 4.5، على اليمين).

الشكل 4.5: اعتماد دول المنظمة على الاستيراد من الولايات المتحدة والصين، دول المنظمة الأولى، 2015-2019



المصدر: حسابات الكاتب بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

أما الاعتماد على الاستيراد من الدول الأوروبية على المستوى الفردي واليابان ليس مرتفعا بشكل مفرط (الشكل 5.5). ويبدو أن ألبانيا تعتمد بشكل كبير على إيطاليا (38.7%) والنيجر على فرنسا (37.9%). ومع ذلك، عندما يتم اعتبار الدول الأوروبية اقتصادا واحد، سيكون هناك عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي التي تتجاوز نسبة تبعيتها 50%. وأخيرا، عند البحث في اعتماد دول منظمة التعاون الإسلامي على الاستيراد من بعض

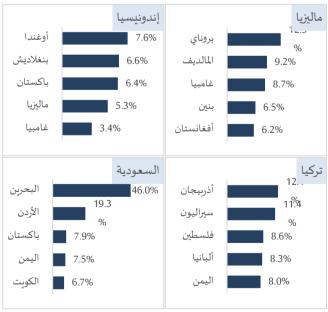


الشكل 5.5: اعتماد دول المنظمة على الاستبراد من أغلبية الدول الأوروبية واليابان، دول المنظمة الأولى، 2015-2019

المصدر: حسابات الكاتب بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

اقتصادات المنظمة الرئيسية، لوحظ أن لدى أوغندا أعلى نسبة اعتماد على إندونيسيا (7.6%)، وبروناي دار السلام على ماليزيا (12.3%)، والبحرين على المملكة العربية السعودية (46%) وأذربيجان على تركيا (12.1%) (الشكل 6.5).

الشكل 6.5: اعتماد دول المنظمة على الاستيراد من بعض دول المنظمة الأخرى، دول المنظمة الأولى، 2015-2019



المصدر: حسابات الكاتب بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة

قبل الانتهاء من تحليل التجارة في السلع الوسيطة، يوضح الشكل 7.5 دول منظمة التعاون الإسلامي التي تمتلك أكبر حصة من صادرات وواردات السلع الوسيطة. وبتم تصنيف ما يقرب من 98% من جميع الصادرات من نيجيريا على أنها سلع وسيطة، والتي تستخدمها الدول المستوردة لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أكبر. تلها بروناى دار السلام (95.8) وكازاخستان (95.8) وسورينام (94.1%) ثم موزمبيق (93.6%). ومن حيث الواردات، تستأثر كل من بنغلاديش (68.6%) واندونيسيا (67.3%) وتركيا (67.2%) وماليزيا (66.6%) وتونس (65.9%) بأعلى حصة من الواردات في المنتجات الوسيطة. كما تعتبر هذه الدول أيضا من بين دول منظمة التعاون الإسلامي الأولى ذات القدرة التصنيعية الأعلى.

وبشكل عام، فإن خصائص دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الحصة الأكبر من الصادرات في المنتجات الوسيطة هي دولها الغنية بالموارد والتي تصدر بشكل رئيسي المنتجات المعدنية والمواد الخام الأخرى. وفي المقابل، تتوفر دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الحصة الأعلى من الواردات على أنشطة تصنيعية أقوى نسبيا لاستيراد المنتجات الوسيطة لإضافة القيمة علها واعادة تصديرها في شكل منتجات وسيطة أو نهائية.

لا يوفر التحليل المقدم أعلاه معلومات كافية حول الطبيعة الدقيقة لمشاركة دول منظمة التعاون الإسلامي في سلاسل القيمة العالمية، ولكنه يعرض بعض الأفكار حول النمط الحالي لتجارة السلع الوسيطة وكذلك السلع الرأسمالية والاستهلاكية. فلا يكاد يوجد أي منتج يتم إنتاجه محليا بنسبة 100% وبيعه في الأسواق الخارجية دون اللجوء إلى تجهيزه أكثر. لذلك، إذا كان هناك نشاط يتعلق بالتصدير، سواء في السلع الرأسمالية أو الوسيطة أو الاستهلاكية، فهذا يشير إلى شكل من أشكال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ولسوء الحظ، وُجد أن حصص دول منظمة التعاون الإسلامي في الصادرات والواردات العالمية للمنتجات في مراحل الإنتاج المختلفة منخفضة للغاية (راجع الشكل 3.5). وحتى لو افترض أن هذه المنتجات تتضمن مستوى عال من القيمة المضافة المحلية، فإن مشاركة دول منظمة التعاون الإسلامي في سلاسل القيمة العالمية ستكون منخفضة للغاية.

ومن شأن الأزمات الحالية أن تجلب فرصا جديدة لدول منظمة التعاون الإسلامي. فبعض الدول الأعضاء في الشكل 7.5: دول المنظمة ذات أعلى حصة من التجارة في السلع الوسيطة، 2015-2019



المصدر: حسابات الكاتب بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

المنظمة تتمتع بقرب جغرافي من الاقتصادات الأخرى غير الأعضاء في المنظمة على مستوى إمداد المراكز الاقتصادية الرئيسية فضلا عن مزايا نسبية مهمة. كما تتمتع دول المنظمة الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بمزايا قوية في إطار إمداد الدول الأوروبية، لا سيما في المنسوجات والسيارات والمنتجات الكيماوية. وبالنظر إلى فرص الوصول التفضيلي إلى الأسواق التي يتمتع بها البعض منها مع الاتحاد الأوروبي والقرب من

السوق الأوروبية الكبيرة، يمكن لتلك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة من التنويع واعادة الإنتاج إلى الموطن المحتملين لسلاسل القيمة العالمية. ومن أجل جذب الشركات متعددة الجنسيات والاستفادة من إعادة معايرة سلاسل القيمة العالمية، يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي تطوير بناها التحتية المادية والرقمية، وتحسين مناخ الاستثمار العام وتقليل الحواجز غير الجمركية والإدارية.

وهناك أيضا فرص ومبررات اقتصادية أكبر للتكامل الاقتصادي الإقليمي. فعلى الرغم من أن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي تتنافس على العديد من المنتجات المماثلة في الأسواق الدولية، إلا أن هناك أوجه تكامل مهمة بين مختلف دول المنظمة، والتي يمكن استغلالها بشكل أفضل في الوضع الاقتصادي الراهن. وفي ظل وجود إرادة سياسية قوية، يمكن أن يؤدي تطوير سلاسل القيمة الأقاليمية في بعض الصناعات إلى تحقيق منافع اقتصادية مهمة على شكل إنتاجية ووفورات الحجم والقدرة التنافسية، مما من شأنه أن يعزز الفرص الناشئة عن عودة سلاسل القيمة العالمية إلى موطنها وتنوىعها.

### 5.3 العودة المحتملة لسلاسل القيمة العالمية إلى مواطنها والوجهات البديلة

لطالما كان توسع سلاسل القيمة العالمية يقدم مساهمات مهمة من حيث دعم المشاركة الاقتصادية للبلدان النامية، والحد من الفقر، وزبادة العمالة والإنتاجية. وفي هذا الإطار، ركزت البلدان المتقدمة في الغالب على الإنتاج كثيف المعرفة، والعلامات التجاربة، والتصميم، والتسويق، وغير ذلك من الأصول غير المادية؛ بينما استضافت البلدان النامية أنشطة التصنيع أو التجميع حيث يُرحب بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أثارت العواقب الاقتصادية للجائحة أصلا مناقشات حول الحاجة إلى إعادة هندسة سلاسل التورىد العالمية. وان تعزيز العمليات الإقليمية من خلال تركيز سلاسل التوريد في مواقع أقرب هو إحدى الاستراتيجيات الممكنة. ولكن المرونة في مواجهة مثل هذه الصدمات لا تتطلب من سلاسل القيمة العالمية الاعتماد على الاكتفاء الذاتي فقط. وعلاوة على ذلك، فإن تغيير ديناميكيات السياسة التجاربة العالمية يزبد من الحواجز التجاربة وبخلق حالة من عدم اليقين بشأن السياسة التجاربة المستقبلية، مما يؤدي بالشركات إلى تأجيل أو إلغاء قراراتها الاستثمارية في الخارج، واعادتها إلى بلدانها الأصلية. وقبل الجائحة، كانت التحولات في السياسة التجارية تخلق أصلا حوافز للشركات لإعادة تشكيل سلاسل التوريد نحو البلدان ذات التعريفات المنخفضة.

وفي بعض القطاعات، يُتوقع تسريع عملية إعادة الإنتاج إلى الموطن نسبيا بعد انتشار الجائحة، لا سيما في حالة تعطل سلاسل التوريد بشكل كبير وفرض ضوابط أكثر صرامة على الصادرات، مثل قطاع الصحة. أما في القطاعات الأخرى الأكثر تعقيدا، فلا يُتوقع اتخاذ إجراءات فورية. ومع ذلك، هناك ميل لإعادة النظر في سلاسل القيمة العالمية على المدى المتوسط والطوبل. وهذا الاتجاه مدعوم بشكل أكبر من خلال صعود الأتمتة وتراجع الحاجة إلى قوة عاملة منخفضة التكلفة.

وقد تؤدي الجائحة والتوترات التجاربة أيضا إلى تغييرات هيكلية في سلاسل التوريد لزيادة تنوع الموردين وزيادة مخزونات المكونات والمنتجات الحيوبة، على سبيل المثال في حالة السلع والخدمات التي يُنظر إليها على أنها ذات أهمية استراتيجية على المستوى الوطني (ILO, 2020f) . وفي استطلاع حديث أجرته شبكة شركات برايس

ووترهاوس كوبرز (PWC) في عينة ممثلة من 55 شركة في الولايات المتحدة والمكسيك، أجاب غالبية المجيبين إما بانعم" (42%) أو "غير متأكد" (27%) عند سؤالهم عما إذا سيقومون بإجراء تغييرات على نطاق سلاسل التوريد الخاصة بهم بسبب فيروس كورونا (PWC, 2020). وبشكل عام، يتم تحديد مستقبل سلاسل القيمة العالمية من خلال عوامل مختلفة بما في ذلك تكاليف الإنتاج وتكاليف التجارة والابتكارات التكنولوجية والتوزيع الجغرافي العالمي للطلب والاستعداد لمواجهة مخاطر سلاسل التوريد (Choi, 2020).

ووفقا لتقرير مؤشر كيرني لإعادة الإنتاج إلى الموطن، لقد سعت العديد من الشركات الأمريكية إلى البحث عن سلاسل توريد بديلة. ولكن كوفيد-19 لن يؤدي إلى تحسين اتجاه إعادة الإنتاج إلى الموطن في الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى العكس من ذلك، تقوم الشركات بتنويع مورديها ومقاولها من الباطن في بلدان ذات أسواق أقرب ولكن ليس بالضرورة في الولايات المتحدة نفسها (Kearney, 2020). وإن "إزالة الطابع الصيني" من التصنيع سيجعل الصين تفقد موقعها المركزي في العديد من شبكات التوريد العالمية لبعض الأسواق الناشئة بما في ذلك البرازيل والمكسيك وبعض دول جنوب شرق آسيا الأخرى.

وبالنظر إلى الأزمات الحالية والتحولات الاقتصادية الجارية، يعرض الأونكتاد (a2020) أربعة مسارات محتملة لتكوينات الإنتاج الدولية للعقد الزمني حتى عام 2030. وتشير جميعها إلى تراجع الإنتاج الدولي بدرجات متفاوتة. ثلاثة مسارات - إعادة الإنتاج إلى الموطن، وإضفاء الطابع الإقليمي، والتكرار - تنطوي على شكل من أشكال تصغير حجم سلاسل القيمة العالمية. والرابع، التنويع، يتوقع مزيدا من النمو، ولكن مع تركيز أكبر للقيمة المضافة وضغط يتجه نحو الانخفاض على الاستثمار في الأصول الإنتاجية المادية.

وفي إعادة الإنتاج إلى الموطن، يكون الاتجاه نحو تبسيط عملية الإنتاج واستخدام العمليات البرية أو القريبة من السواحل. وتلعب الأتمتة المتقدمة التي تعتمد على الروبوتات دورا رئيسيا في هذا المسار. ففي قطاع التصنيع، يعتبر هذا المسار وثيق الصلة بشكل أساسي بالصناعات ذات التكنولوجيا العالية والتي تعتمد على سلاسل القيمة العالمية المكثفة. وقد تتعرض بعض الصناعات عالية التكنولوجيا لمزيد من الضغوط الحمائية، إما لأنها توفر السلع الأساسية - مثل المعدات الطبية أو لأنها تعتبر ذات أهمية استراتيجية من منظور اقتصادي أو تكنولوجي. أما الصناعات التحويلية الأخرى، فلديها نطاق محدود لإعادة الإنتاج إلى الموطن بحيث أن لها روابط هيكلية بالمواقع للوصول إلى المواد الخام أو عوامل الإنتاج الأخرى.

وفي إطار إضفاء الطابع الإقليمي، تتزايد سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي أو المحلي. ومن منظور البلدان النامية، تكسر سلاسل القيمة الإقليمية التبعية عن الأسواق والتكنولوجيات المتقدمة محفزة عملية التنمية المحلية؛ فهي تسمح بمشاركة أعلى في سلاسل القيمة؛ وتعزز التخصص الداخلي والتنويع الصناعي داخل المنطقة وتفتح الفرص أمام التحول الهيكلي ورفع مستوى سلسلة القيمة. ومع ذلك، فإنه ليس من السهل إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية. وفيما يتعلق بجذب منطقة معينة لسلسلة قيمة كاملة أو تطويرها، فهي مهمة أكثر صعوبة من قيام بلد معين بجذب الاستثمار في قطاع الصناعة. وتتطلب سلاسل القيمة الإقليمية تنسيقا على المستوى الإقليمي وظروفا نظامية مواتية. فحتى لو تمت تسوية الزخم السياسي من أجل التحول إلى الطابع الإقليمي، فلن تكون عملية التنفيذ فورية.

وفي حالة تنويع سلاسل القيمة العالمية، تعتبر رقمنة سلسلة التوريد أمرا محوريا، إذ تسمح الرقمنة للشركات متعددة الجنسيات باستخراج المزيد من الكفاءات من شبكات الإنتاج الدولية، من خلال تقليل تكاليف الحوكمة والمعاملات وتعزيز التنسيق والمراقبة المركزبة. وتشمل تطبيقات التقنيات الرقمية لتعزيز التنويع الدولي وبناء مرونة سلسلة التوربد الرؤبة الواضحة في الوقت الفعلى لتوافر المواد الخام والسلع النهائية؛ والمراقبة المحسنة للعمليات والأفراد والأصول، بما في ذلك تتبع الموردين الخارجيين وصولا إلى أسفل سلسلة التوريد. وتشمل أيضا استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لضمان الاستجابة في الوقت المناسب للصدمات والانقطاعات.

وعلى نفس المنوال، يتم تكرار أنشطة التصنيع المنسقة مركزبا بحيث تصبح أقرب إلى نقطة الاستهلاك بمساعدة تقنيات الإنتاج الجديدة. ويتميز هذا بسلاسل قيمة قصيرة، مع تجميع خطوات إنتاج التصنيع معا وتكرارها في العديد من المواقع. وبالتالي، فإن التشتت الجغرافي للأنشطة الاقتصادية مرتفع، مع تركيز الأنشطة عالية القيمة في مواقع قليلة ولكن بمشاركة واسعة في عملية التصنيع من خلال الطباعة ثلاثية الأبعاد أو أدوات الأتمتة الأخري.

لا يزال هناك الكثير من حالة عدم اليقين بشأن المسار الدقيق لتحول الإنتاج الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالجدول الزمني للتحول ونطاقه. كما أنه ليس هناك ما يضمن أن الاقتصاد العالمي سيستفيد من عملية إضفاء الطابع الإقليمي والوطني المتصاعدة. وإن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (d2020) تجري مجموعة من عمليات محاكاة النماذج الاقتصادية لاستكشاف نسختين مبسّطتين من الاقتصاد العالم، إحداهما تشتت الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية والأخرى حيث يكون الإنتاج محليا بدرجة أكبر وبعتمد فيها كل من الشركات والمستهلكون بشكل أقل على الموردين الأجانب. وقد وجد التقرير أن إعادة سلاسل التوريد إلى الموطن لن يؤدي فقط إلى زبادة التكاليف بالنسبة للشركات والمستهلكين، ولكن أيضا، والأهم من ذلك، سيفشل في حماية الجهات الاقتصادية الفاعلة من حالة عدم اليقين. كما ستتكبد جميع البلدان خسائر جراء التحول من الاقتصادات المترابطة إلى نظام محلى للإنتاج.

## 5.4 التحديات والفرص القائمة في السياسة العامة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في ظل "الوضع الطبيعي الجديد"

تتميز سلاسل التوريد الحالية بتحسين الأنشطة لتقليل التكاليف وتقليص حجم المخزونات وزيادة استخدام الأصول. وعلى الرغم من أن مثل هذه التحسينات تأخذ في الاعتبار مختلف المخاطر، إلا أنه لم يكن ممكنا توقع الصدمات المشتركة التي تواجهها الشركات اليوم قبل بضع سنوات. وتشير الاتجاهات الحالية في صنع السياسة الاقتصادية إلى الكثير من حالة عدم اليقين الناتجة عن التوترات التجاربة والجائحة. ومن المتوقع أن تؤثر النزعة الإقليمية والحمائية والقومية الاقتصادية المتزايدة على الأداء الحالي لسلاسل القيمة في جميع أنحاء العالم.

وفي ظل هذا "الوضع الطبيعي الجديد" (في إشارة إلى التغيير الملحوظ في الوضع السائد)، ستكون هناك تحديات تعترض طربق دول منظمة التعاون الإسلامي فضلا عن فرص سانحة. وقد يؤدي ارتفاع القومية الاقتصادية إلى الإضرار ببعض دول المنظمة التي اندمجت أصلا بشكل جيد في سلاسل القيمة العالمية. وليس ضربا من الواقع توقع عالم يتم فيه إنتاج كل منتج دون مشاركة دولة أخرى. وسيكون المستوى العالى من سلاسل القيمة، ربما حتى في ظرف أكثر تعقيدا مما هو الحال عليه بالفعل، هو الشكل السائد للإنتاج. ومع ذلك، من المتوقع أن تحاول البلدان تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى إنتاج بعض المنتجات الهامة.

ويتمثل التحدي الآخر في المنافسة المتزايدة نتيجة تنامي القومية الاقتصادية والنزعة الحمائية. فبينما تتمتع البلدان المتقدمة ذات الهيكل الاقتصادي القوي والمتنوع بميزة تنافسية على عدد من الجبهات، فإن البلدان النامية ذات الهيكل الاقتصادي الضعيف والمركّز ستكافح من أجل تنويع اقتصاداتها وتحقيق القدرة التنافسية في مجموعة أوسع من المنتجات. وقد يؤدي هذا إلى تصعيد التوترات التجارية؛ بحيث ستتبنى الدول على المستوى الفردى سياسات لحماية صناعاتها. ومن المرجح أن يتحقق هذا السيناريو في القطاعات التي تعتبر استراتيجية.

وتتطلب الشركات قدرا أكبر من المرونة ومخازن مؤقتة أقوى لاستيعاب التأخيرات في التسليم والاختلالات. ولن يكون من السهل عليها إعادة هندسة سلاسل القيمة الخاصة بها بالكامل، لكنها ستبحث عن قدر أكبر من المرونة في سلاسل توريدها. وحتى إذا لم تستطع دول منظمة التعاون الإسلامي جذب الجزء الأكبر من سلاسل القيمة بسبب القيود المختلفة التي تفرضها الشركات أو البلدان المضيفة، فيمكنها أن تقدم للشركات شكلا من أشكال المرونة من خلال إثبات قدرتها على توريد عناصر معينة من المنتجات. وبمرور الوقت، قد تصير تدريجيا من الموردين الرئيسيين، بدلا من الموردين الاحتياطيين.

وتختلف الآثار المترتبة على العملية المحتملة لإعادة الإنتاج إلى الموطن أو بالقرب منه اعتمادا على عوامل مختلفة مثل الحجم والقرب الجغرافي والجودة المؤسسية والموارد المتاحة. وتكون الاقتصادات الأصغر، في المتوسط، أكثر عرضة من البلدان الأكبر للاضطرابات التي تشهدها إمدادات المدخلات المستوردة. ومن غير المرجح أن تمتلك هذه البلدان القدرة على إنتاج جميع مكونات المنتج النهائي، وخاصة المنتجات المتطورة. كما أن روابطها الاقتصادية من حيث توريد المكونات المستوردة ليست متنوعة بما يكفي للاستعانة بمصادر خارجية لتأمين الأجزاء المطلوبة بسرعة من موردين بديلين. وإن التقارير تشير إلى أن ألمانيا تعاني من اختلالات تصل إلى 70% في المدخلات المستوردة بسبب الجائحة، على الرغم من امتلاكها لأكثر شبكات الموردين تنوعا (ILO, 2020d).

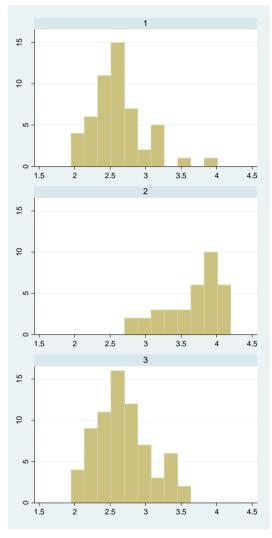
وللاستفادة من عملية إعادة توجيه سلاسل التوريد، يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي خفض تكاليف التجارة والنهوض بالقدرات التكنولوجية وتعزيز مستوى تأهبها للتصدي للمخاطر المرتبطة بسلاسل التوريد. ومن أجل خفض تكاليف التجارة، يمكنها توقيع اتفاقيات التجارة الإقليمية، وتحسين البنية التحتية المادية والرقمية وتقليل الإجراءات التجارية المرهقة.

كما تعتبر الاستثمارات في البنية التحتية للنقل والاتصالات ضرورية لتوفير بيئة مواتية للشركات التي تبحث عن شبكات سلاسل قيمة بديلة. ومن أجل تحسين القدرات التكنولوجية، يتعين عليها الاستثمار في رأس المال البشري، وزيادة نفقات البحث والتطوير وحماية حقوق الملكية الفكرية. وأخيرا، ينبغي اتخاذ تدابير لزيادة الجاهزية لمخاطر سلاسل التوريد وتحسين المرونة في مواجهة هذه المخاطر، مثل فشل شبكات النقل والاتصالات، ومخاطر السوق المالية، ومخاطر الأوبئة والجوائح، ومخاطر الأمن السيبراني.

وقد يكون تحليل هذه التدابير مفرطا إلى حد ما لأغراض هذا الفصل. ولكن من أجل تقديم بعض الملاحظات العامة حول الوضع الراهن في دول منظمة التعاون الإسلامي، سيتم إجراء مناقشات موجزة حول مؤشرات مختارة. وبوضح الشكل 8.5 توزيع نقاط مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) عبر ثلاث مجموعات مقارنة، بحيث تعكس الدرجات الأعلى أداء لوجستيا أفضل. ودشبه توزيع درجات مؤشر الأداء في دول منظمة التعاون الإسلامي تلك الموجودة في البلدان النامية غير الأعضاء فيها، ولكنه أقل بكثير من البلدان المتقدمة. وهناك 13 دولة في المنظمة تستأثر بدرجات على مؤشر الأداء اللوجستي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2.87.

وباعتباره مؤشرا على الابتكار والقدرة على التطوير التكنولوجي، تم توضيح عدد الباحثين لكل مليون شخص في الشكل 9.5. ويظهر أن في غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي، هذا الرقم أقل من 1000. وفقط ماليزيا تتوفر على أكثر من 2000 باحث لكل مليون. وفي حين أن القدرات المادية والبشربة أقل بكثير مما هي عليه في البلدان المتقدمة، فإن متوسط معدلات التعريفة التي تطبقها دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى (الشكل 10.5). وبينما يبلغ متوسط معدل التعريفة الجمركية لدولة المنظمة 8%، فإن هذا المستوى يبلغ 1.7% في البلدان المتقدمة و 4.2% في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يشير إلى ارتفاع نسبي في النزعة الحمائية التي تطبقها دول المنظمة.

### الشكل 8.5: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، 2018

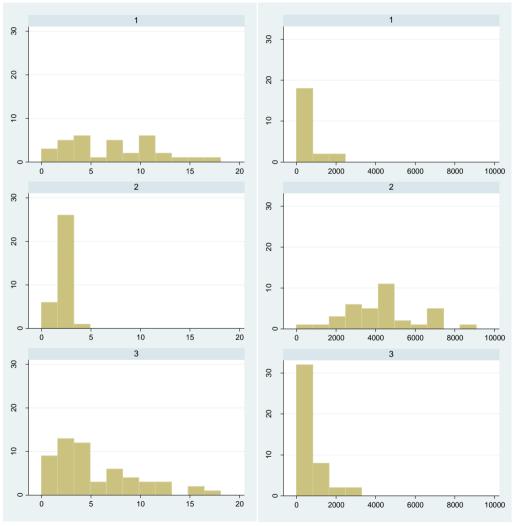


المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. 1: دول منظمة التعاون الإسلامي (العدد=52)؛ 2: الدول المتقدمة (العدد=35)؛ 3: الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (العدد=70). المحور (Y) يظهر عدد الدول.

وعلى العموم، إن القدرات القائمة في الوقت الراهن في بلدان المنظمة ليست مؤهلة بما يكفي لاستقطاب قدر كبير من الاستثمارات خلال فترة ما بعد الجائحة. ولكن من شأن قربها الجغرافي من التجمعات الاقتصادية الرئيسية أن يمنحها نوعا من التميز. كما أن وضع السياسات المناسبة خلال فترة الجائحة قد يجسد غطاء لمزيد من المزايا من حيث استقطاب الشركات الأجنبية لإحداث سلاسل قيمة جديدة. وفي ظل تنامي النزعة الحمائية وأهمية العمل الإقليمي، فإن تسهيل حركة البضائع والأشخاص بين مختلف المناطق في فترة ما بعد الجائحة قد يلعب دورا غاية في الأهمية على مستوى استقطاب الشركات متعددة الجنسيات.

### الشكل 9.5: عدد الباحثين لكل مليون





المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. آخر عام متاح بعد 2010. 1: دول منظمة التعاون الإسلامي (العدد=25)؛ 3: الدول المتقدمة (العدد=36)؛ 3: الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (العدد=44). المحور (٧) يظهر عدد الدول.

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. المتوسط الموزون لمعدلات التعريفات المطبقة. 1: دول منظمة التعاون الإسلامي (العدد=33)؛ 2: الدول المتقدمة (العدد=37). المحور (١/ النامية غير الأعضاء في المنظمة (العدد=57). المحور (١/ يظهر عدد الدول.

وفي هذا الصدد، تقدم التوصيات التالية لدول منظمة التعاون الإسلامي في أعقاب التحول المحتمل للإنتاج الدولى:

الحد من حالة عدم اليقين بشأن السياسة العامة: إن تصاعد التوترات التجاربة يضر بشكل كبير بالسلوك الاستثماري للشركات بسبب زيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسة العامة. ويؤدي تزايد حالة عدم اليقين إلى تأجيل قرارات الاستثمار من قبل الشركات، بينما يخفض المستهلكون أيضا إنفاقهم وتزبد البنوك تكلفة تمويلاتها. وهذه العوامل بدورها تقلل الطلب الكلى وتخفض النمو الاقتصادي. وعليه، يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي التقليل من حالة عدم اليقين بشأن السياسة العامة من خلال الإبلاغ الواضح وفي الوقت المناسب عن التغييرات المستقبلية في السياسة التجاربة لدعم الاستثمار والسلوك الاستهلاكي.

تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الاستراتيجية: بغض النظر عن مستوى تنمية البلدان، عاني عدد منها نقصا في المنتجات الصحية الهامة خلال الاستجابة للانتشار السريع لجائحة كوفيد-19. وهذا يذكّر بالأهمية البالغة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الاستراتيجية. ومن أجل اكتساب مرونة أكثر في خضم صدمات مماثلة، من الضروري أن تحقق دول منظمة التعاون الإسلامي اكتفاءها الذاتي في المنتجات التي تعتبر حيوبة أو استراتيجية.

تقليل مستوى التبعية لمورد واحد: أصبح من الواضح أن الاعتماد الكبير على الواردات مقابل إمدادات المدخلات المحلية، والتركيز العالي لشبكات موردي المدخلات الأجنبية في بلد واحد أو عدد قليل من البلدان، يجعل هذه القطاعات أكثر عرضة لإغلاق أماكن العمل القائمة والمستقبلية. لذلك، عند إنشاء سلاسل القيمة أو التوريد، من الأهمية بمكان تجنب التبعية لسوق أو مورد واحد.

التركيز على سلاسل القيمة البينية على المستوى الإقليمي: ينطوي إضفاء الطابع الوطني أو الإقليمي على سلاسل التوربد بشكل موضوعي على خطر التقليص بشكل أكثر من تنوع الموردين في الاقتصاد العالمي وتقليل فرص الاقتصادات النامية للاستفادة من تدفقات رأس المال المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية ونقل التكنولوجيا. وقد تتمثل إحدى النتائج المحتملة في حدوث انخفاض كبير في قدرة البلدان النامية على التصنيع من خلال الارتباط بسلاسل القيمة العالمية وإعاقة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي تم تسجيله في العديد من المناطق النامية (Seric et al., 2020). وقد يكون العلاج هو التركيز على سلاسل القيمة البينية على المستوى الإقليمي، بدلا من سلاسل القيمة الأقاليمية، إذ من المتوقع أن تكون سلاسل القيمة البينية على المستوى الإقليمي أكثر مرونة من تلك الأقاليمية وبمكن أن تكون حافزا متواصلا لنقل رأس المال والتكنولوجيا لدول منظمة التعاون الإسلامي. ومن شأن ذلك أن يسهم أيضا في تحقيق تكامل اقتصادي أكبر بين دول المنظمة، كما هو مذكور في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي العشري لعام 2025.

استغلال عامل القرب من المراكز الاقتصادية الرئيسية: قد تصبح دول منظمة التعاون الإسلامي التي تزخر بتوليفة كافية من القوى العاملة الماهرة وذات المهارات المنخفضة بجوار الاتحاد الأوروبي أكثر جاذبية لبعض مشاريع التصنيع، بالمقارنة مع مواقع شرق آسيا. وإذا وفرت هذه البلدان بيئة للارتقاء التدريجي بمرافق الإنتاج مع ظهور الأتمتة والمصانع الذكية، فإنها ستحافظ على دورها كشريك رئيسي في سلاسل القيمة الأقليمية. وفي هذه الحالة، ستسنح إمكانية جذب استثمارات متطورة لتقديم مجموعة كاملة من خدمات الدعم في هذه البلدان. وتعتبر مثل هذه الإستراتيجية طويلة الأمد ضرورية حتى لا ينحصر اهتمام الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة.

تجنب الإجراءات غير الشفافة على مستوى السياسة التجارية: يبدو أن الإنعاش المطول من الركود الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 سيؤدي إلى توزيع النزعة الحمائية على فترات أطول، بحيث سيكون الدافع الرامي لحماية الصناعات المحلية من منافسة الواردات أقوى لدى الحكومات. وخلال هذه الفترة، من المهم تجنب اللجوء إلى أشكال غير شفافة من التدابير التجارية خارج النظام القائم على القواعد. وهذا من شأنه أن يثني المستثمرين الأجانب عن اتخاذ قرارات محتملة بإعادة التفكير في سلاسل التوريد الخاصة بهم.

الانخراط في اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية: في ظل الوضع الطبيعي الجديد، سيكون القرب من الموردين والمستهلكين من خلال بنية تحتية متطورة بدرجة كافية ذا أهمية قصوى. وبالإضافة إلى هذين العاملين، فإن اتفاقيات التجارة الحرة مع التكتلات التجارية الكبيرة ستكون عامل جذب آخر للشركات متعددة الجنسيات للنظر في الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي.

إنشاء تكتلات إقليمية: في السياق الإقليمي، من شأن إنشاء تكتلات إقليمية تُعنى بقطاعات مختلفة أن يجذب أيضا الشركات العاملة في قطاعات معينة. فالتكتلات تضع الأساس لتجمعات جغرافية للأعمال المترابطة والموردين والمؤسسات المرتبطة بها. كما توفر مزايا مهمة من حيث التكلفة من خلال خلق تآزر مباشر وغير مباشر بين الشركات في مجموعات وتساهم في إنتاجية البلدان وقدرتها التنافسية. وسيكون هذا عمليا بشكل خاص عندما تكون البلدان المشاركة في التكتلات الإقليمية صغيرة اقتصاديا وتكون الأنشطة الاقتصادية غير متنوعة بما فيه الكفاية. وإن إنشاء تكتلات إقليمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يتطلب إرادة سياسية قوية وتكامل اقتصادي أكبر على المستوى الإقليمي.

الاستثمار في تحسين مستوى الربط: لا تتوفر بعض دول منظمة التعاون الإسلامي على ميزة القرب الجغرافي ... فيمكن التغلب على البُعد عن طريق تحسين مستوى الربط وخفض تكاليف التجارة. كما يمكن تخفيض التكاليف المتعلقة بالتأخير وحالة عدم اليقين من خلال إصلاح الجمارك، وإدخال المنافسة في خدمات النقل، وتحسين هيكل المنافذ وإدارتها (WB, 2019).

إنشاء تكتلات لوجستية: من أجل دعم قدرتها التنافسية الإقليمية، يمكن لدول منظمة التعاون الإسلامي أيضا إنشاء تكتلات لوجستية إقليمية لضمان التسليم الفعال في الوقت المناسب للمنتجات الوسيطة. ومن خلال التعامل مع كميات كبيرة من الشحن، من الممكن تحقيق وفورات الحجم والنطاق في تكتلات. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم تكتلات الخدمات اللوجستية مزايا تعتمد على قابلية تبادل أصول النقل والخدمات اللوجستية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية للبلدان التي تستخدم التكتل وتسهيل التسليم السريع للسلع.

الاستثمار في الأتمتة والذكاء الاصطناعي: تعتبر الأتمتة والذكاء الاصطناعي (AI) أيضا عاملين ناشئين يتوقع أن يشكلا سلاسل القيمة العالمية على المدى المتوسط. فالشركات تتواجد في مرحلة التحول نحو شبكات التوريد

الرقمية من خلال التقنيات الرقمية بما في ذلك إنترنت الأشياء (IoT) والذكاء الاصطناعي. وقد حفزت الصدمات الأخيرة الشركات على النظر في الخاصية الملحة لهذا التحول. كما أنهما لن يقللا من أهمية العمالة منخفضة التكلفة، ولكنهما سيقللان أيضا من الاختلالات في سلاسل التوريد. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي الطلب المتزايد على التفاعل البشري المنخفض إلى تسريع الاستثمارات في مجال الروبوتات والأتمتة التي يجري تنفيذها بالفعل. وفي هذا الصدد، يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي الاستثمار في التقنيات المتقدمة، أو على الأقل تكييف صناعاتها التحويلية مع هذه التقنيات الجديدة لتظل قادرة على المنافسة.

# الملحق: تصنيفات البلدان

## A. المجموعات القطرية الرئيسية المستخدمة في التقرير

## دول منظمة التعاون الإسلامي (56+1):

السودان	المالديف	الغابون	أفغانستان
سورينام	مالي	غامبيا	ألبانيا
(سوريا*)	موريتانيا	غينيا	الجزائر
طاجيكستان	المغرب	غينيا بيساو	أذربيجان
توغو	موزمبيق	غيانا	البحرين
تونس	النيجر	إندونيسيا	بنغلاديش
تركيا	نيجيريا	إيران	بنين
تركمانستان	عمان	العراق	بروناي دار السلام
أوغندا	باكستان	الأردن	بوركينا فاسو
الإمارات العربية المتحدة	فلسطين	كازاخستان	الكاميرون
أوزبكستان	قطر	الكويت	تشاد
اليمن	المملكة العربية السعودية	قرغيزستان	جزر القمر
	السنغال	لبنان	كوت ديفوار
	سيراليون	ليبيا	جيبوتي
	الصومال	ماليزيا	مصر

<sup>(\*</sup> العضوية في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا)

## الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة:

أنغولا	باهاماس	بوتان	البرازيل
أنتيغوا وباربودا	بربادوس	بوليفيا	بلغاريا
الأرجنتين	بلاروسيا	البوسنة والهرسك	بورون <i>دي</i>
أرمينيا	بليز	بوتسوانا	الرأس الأخضر



جنوب السودان	الجبل الأسود	هايتي	كمبوديا
سريلانكا	ميانمار	هندوراس	جمهورية أفريقيا الوسطي
سانت كيتس ونيفيس	ناميبيا	هنغاريا	تشيلي
سانت لوسيا	نورو	الهند	الصين
سانت فينسنت والغربنادين	نيبال	جامایکا	كولومبيا
سوازيلاند	نيكاراغوا	كينيا	جمهورية جمهورية الكونغو
تانزانيا	بالاو	كيريباتي	جمهورية الكونغو
تايلاند	باناما	کو <i>س</i> وفو	الديمقراطية
تيمور ليستي	بابوا غينيا الجديدة	جمهورية لاو الديمقراطية	كوستاريكا
تونغا	باراغواي	الشعبية	كرواتيا
ترينداد وتوباغو	بيرو	ليسوتو	دومينيكا
توفالو	الفلبين	ليبيريا	جمهورية دومينيكا
أوكرانيا	بولندا	جمهورية مقدونيا	الإكوادور
الأوروغواي	رومانيا	اليوغوسلافية السابقة	السلفادور
فانواتو	روسيا	<i>مدغشق</i> ر	غينيا الاستوائية
جمهورية فينزويلا	رواندا	ملاوي	إريتريا
فيتنام	ساماو	جزر مارشال	إثيوبيا
زامبيا	ساو تومي وبرينسيب	موری <i>شی</i> وس	فيجي
زيمباب <i>وي</i>	صربيا	المكسيك	جورجيا
	السيشل	ميكرونيزيا	غانا
	جزر سليمان	مولدوفا	غرينادا
	جنوب أفريقيا	منغوليا	غواتيمالا
			الدول المتقدمة* (39):
سان مارينو	لتوانيا	ألمانيا	أستراليا
سنغافورة	لوكسمبورغ	اليونان	النمسا
جمهورية سلوفاكيا	منطقة ماكاو الإدارية	هونغ كونغ	بلجيكا
سلوفينيا	الخاصة	أيسلندا	كندا
اسبانيا	مالطا	إيرلندا	قبرص
السويد	هولندا	إسرائيل	جمهورية التشيك
سويسرا	نيوزيلاند	إيطاليا	الدنمارك
تايوان	النرويج	اليابان	إستونيا

البرتغال

بويرتو ريكو

(\* بناء على قائمة الدول المتقدمة المصنفة من قبل صندوق النقد الدولي. آخر تحديث أبريل 2020.)

جمهورية كوريا



فنلندا

فرنسا

لاتفيا

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة

## التصنيف الجغرافي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

(بناء على تصنيف البنك الدولي)

### أفريقيا جنوب الصحراء (21): OIC-SSA

السودان	موزمبيق	الغابون	بنين
توغو	النيجر	غامبيا	بوركينا فاسو
أوغندا	نيجيريا	غينيا	الكاميرون
	السنغال	غينيا بيساو	تشاد
	سيراليون	مالي	جزر القمر
	الصومال	موريتانيا	كوت ديفوار

### الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1+18): OIC-MENA

الإمارات العربية	فلسطين	الأردن	الجزائر
المتحدة	قطر	الكويت	البحرين
اليمن	المملكة العربية	لبنان	جيبوتي
	السعودية	ليبيا	مصر
	(سـوريـا*)	المغرب	العراق
	تونس	عمان	إيران

<sup>(\*</sup> العضوية في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا)

### شرق وجنوب آسيا وأمربكا اللاتينية (9): OIC-ESALA

أفغانستان***	غيانا**	جزر المالديف***
بنغلادیش***	إندونيسيا*	باكستان***
بروناي دار السلام*	ماليزيا*	سورينام**

ESALA هو مزيج من البلدان في (\*) شرق آسيا والمحيط الهادئ، (\*\*) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربي، و (\*\*\*) جنوب آسيا.

## أوروبا وآسيا الوسطى (8): OIC-ECA

تركمانستان	طاجيكستان	كازاخستان	ألبانيا
أوزبكستان	تركيا	قرغيزستان	أذربيجان

## المراجع

Anukoonwattaka W. and M. Mikic (2020). Beyond the COVID-19 pandemic: Coping with the 'new normal' in supply chains. ESCAP Policy Brief. United Nations Economic and Social Commission for Asia and Pacific. Bangkok.

Baker, S. R., N. Bloom, S. J. Davis (2016). "Measuring Economic Policy Uncertainty." The Quarterly Journal of Economics, Volume 131, Issue 4, Pages 1593–1636.

Banga, R. (2013). Measuring Value in Global Value Chains, Background Paper No. RVC-8. United Nations Conference on Trade and Development. Geneva.

Bekkers E. and S. Schroeter (2020). "An Economic Analysis of the US-China Trade Conflict." Staff Working Paper ERSD-2020-04. World Trade Organization, Geneva.

Bown, C.P. (2020). Unappreciated hazards of the US-China phase one deal. Trade and Investment Policy Watch. The Peterson Institute for International Economics. Published on January 21, 2020. Available at piie.com.

Bown, C.P. (2020b), COVID-19: Demand spikes, export restrictions, and quality concerns imperil poor country access to medical supplies. In EBook COVID-19 and Trade Policy: Why Turning Inward Won't Work. Edited by R. E. Baldwin and. S. J. Evenett. CEPR Press.

Bown, C.P. (2020c). "EU limits on medical gear exports put poor countries and Europeans at risk," PIIE Trade and Investment Policy Watch, 19 March.

Bown, C.P. (2020d). "COVID-19: China's exports of medical supplies provide a ray of hope," PIIE Trade and Investment Policy Watch, 26 March.

Choi, N. (2020). Global Value Chains in the Era of COVID-19, 29 May 2020, KIEP Opinions. Korea Institute for International Economic Policy.

COMESA (2020). Global Value Chain as a Vehicle for Development in Africa: Implication of COVID 19 in the Future of Global Value Chain. By I.A. Zeidy. 22 June 2020. Common Market for Eastern and Southern Africa.

Constantinescu, C., A. Mattoo and M. Ruta (2019a). Global Trade Watch 2018: Trade amid Tensions. World Bank, Washington, DC.

Constantinescu, C., M. Ruta and A. Mattoo (2019b). "Policy Uncertainty, Trade, and Global Value Chains: Some Facts, Many Questions." Policy Research Working Paper 9048. World Bank, Washington, DC.

Corong, E., M. Maliszewska, M. Pereira, D. van der Mensbrugghe (2019). "Global and Regional Impacts of Trade Tensions on Global Value Chains." World Bank, Washington, DC.

Deutsche Bundesbank (2017). The danger posed to the global economy by protectionist tendencies. Monthly Report, July: 77-91.

Devarajan, S., D. S. Go, C. Lakatos, S. Robinson and K. Thierfelder (2018). Traders' Dilemma: Developing Countries' Response to Trade Disputes. Policy Research Working Paper 8640. World Bank, Washington, DC.

EC (2020). Trade policy reflections beyond the COVID19 outbreak. Chief Economist Note, Issue 2. June 2020. European Commission.

ECB (2019). The economic implications of rising protectionism: a euro area and global perspective. ECB Economic Bulletin, Issue 3:40-



62. Prepared by V. Gunnella and L. Quaglietti. European Central Bank: Frankfurt.

Espitia A, N Rocha, M Ruta (2020). "Trade and the COVID-19 crisis in developing countries." Centre for Economic Policy Research (CEPR). 09 April 2020.

Evenett, S. (2020), "Tackling COVID-19 Together", Global Trade Alert, University of St. Gallen, Switzerland,

https://www.globaltradealert.org/reports (accessed on 26 August 2020).

Evenett, S., and J. Fritz (2016). "Global Trade Plateaus - the 19th Global Trade Alert Report." London: Centre for Economic Policy Research.

Faigelbaum, P. D., P. K. Goldberg, P. J. Kennedy, and A. K. Khandelwal (2019). "The Return to Protectionism." University of California Los Angeles, Los Angeles, CA.

Freund, C., M. Ferrantino, M. Maliszewska and M. Ruta (2018). "Impact on Global Trade and Income of Current Trade Disputes." MTI Practice Note No. 2. World Bank, Washington,

Freund, C., M. Maliszewska and C. Constantinescu (2019). "How are trade tensions affecting developing countries?" World Bank Blog available at the link, Washington, DC.

Furceri D., S. A. Hannan, J. D. Ostry, and A. K. Rose (2019). Macroeconomic Consequences of Tariffs. IMF Working Paper WP/19/9. International Monetary Fund.

Herrero, A. G. (2019). From globalization to deglobalization: zooming into trade. Las claves de la Globalización 4.0. Economistas. No: 165: 33-52.

ILO (2020a). World Employment and Social Outlook: Trends 2020. The International Labour Organization, Geneva.

ILO (2020b), ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work. 1st Edition, March 2020.

ILO (2020c). ILO SCORE Global Covid-19 Enterprise Survey. Available at the link. International Labour Organization. Geneva.

ILO (2020d). COVID-19 and Global Supply Chains: How the Jobs Crisis Propagates across Borders, Policy Brief, June 2020, International Labour Organization, Geneva.

ILO (2020e). COVID-19 and the Automotive Industry. ILO Brief. International Labour Organization. Geneva.

ILO (2020f). The effects of COVID-19 on trade and global supply chains. Research Brief. June 2020. International Labour Organization. Geneva.

IMF (2020a). World Economic Outlook, April 2020: The Great Lockdown. The International Monitory Fund, Washington, D.C.

IMF (2020b). Global Financial Stability Report: Markets in the Time of COVID-19, April 2020. The International Monitory Fund, Washington, D.C.

IMF (2020c), World Economic Outlook Update: A Crisis Like No Other, An Uncertain Recovery, June 2020. The International Monitory Fund, Washington, D.C.

IMF, World Bank and WTO (2017). Making trade an engine of growth for all. Policy paper.

Kearney (2020). Trade war spurs sharp reversal in 2019 Reshoring Index, foreshadowing COVID-19 test of supply chain resilience. Available at the link.

Kutlina-Dimitrova, Z. and C. Lakatos (2017). "The Global Cost of Protectionism." Policy Research Working Paper 8277. Washington, DC: World Bank.

McKibbin, W. and Fernando, R. (2020). The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios. Available at the link.

OECD (2013). Interconnected Economies: Benefiting from Global Value Chains, OECD Publishing, Paris.



OECD (2018), "Multinational Enterprises in the Global Economy: Heavily Debated but Hardly Measured", OECD Publishing, Paris, https://www.oecd.org/industry/ind/MNEs-inthe-global-economy-policy-note.pdf.

OECD (2020), Economic Outlook, June 2020. Volume 2020. Issue 1. Paris.

OECD (2020a). OECD Economic Surveys: United States. July 2020.

OECD (2020b). COVID-19 and International Trade: Issues and Actions. Updated 12 June 2020. Organization of Economic Cooperation and Development, Paris.

OECD (2020c). COVID-19 and Global Value Chains: Policy Options to Build More Resilient Production Networks, 3 June 2020, Available at the link.

OECD (2020d). Shocks, risks and global value chains: insights from the OECD METRO model. June 2020. Available at the link.

PWC (2020). PwC COVID-19 US/Mexico CFO Pulse Survey. 25 March 2020. Available at the link.

Seric A., H. Görg, S. Mösle and M. Windisch (2020). Managing COVID-19: How the pandemic disrupts global value chains. April 2020. United Nations Industrial Development Organization. Vienna.

SESRIC (2018). OIC Women and Development Report 2018: Enhancing Women Entrepreneurship for Development, Ankara. Available at the link.

SESRIC (2020). Socio-Economic Impacts of COVID-19 Pandemic in OIC Member Countries: Prospects and Challenges, Ankara. Available at the link.

Solleder, O. and M.T. Velasquez (2020). The Great Shutdown: How COVID-19 disrupts supply chains. International Trade Centre Blog. 5 May 2020. Available at the link.

UNCTAD (2020a). World Investment Report 2020: International Production beyond the

Pandemic. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

UNCTAD (2020b). Investment Policy Responses to the COVID-19 Pandemic. Investment Policy Monitor Special Issue 4. May 2020.

UNCTAD (2020c). Trade and Development Report Update: Global Trade Impact of the Coronavirus (COVID-19) Epidemic, 4 March 2020.

Viani, F. (2019). The latest protectionist trade trends and their impact on the European Union. Economic Bulletin 2/2019 Analytical Articles. Banco De Espana.

Wang, Z., S-J. Wei, X. Yu, and K. Zhu (2017). "Measures of Participation in Global Value Chains and Global Business Cycles", NBER Working Paper No. 23222.

World Bank (2019). World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains, The World Bank, Washington, DC.

World Bank (2020). Global Economic Prospects, June 2020, Washington, DC.

WTO (2019). Global Value Chain Development Report 2019: Technological Innovation, Supply Chain Trade, and Workers in a Globalized World. World Trade Organization. Geneva.

WTO (2020a), World Trade Statistical Review 2020, World Trade Organization: Geneva.

WTO (2020b). Trade in Medical Goods in the Context of Tackling COVID-19. April 2020. Available at the link.

#### Main Data Sources

ILO World Employment and Social Outlook 2020 Dataset

IMF Direction of Trade Statistics (DOT) Database, July 2019



IMF World Economic Outlook Database, April and June 2020

SESRIC OIC-STAT Database, August 2020

UN COMTRADE Database, July 2020

UN Services Trade Database, July 2020

UNCTAD Online Database and World Investment Report Annex Tables, August 2020

UNSD National Accounts Main Aggregates Database, July 2020

WTO Database, August 2020

World Bank World Development Indicators, August 2020





مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Turkey Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 467 34 58 Email: oicankara@sesric.org • Web: www.sesric.org